واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص

Current Status of China and its Future in the Structure of the International System – Constraints and Opportunities

إعداد

ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطّائي

قُدّمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية
كلية الآداب والعلوم
جامعة الشرق الأوسط

آب / 2018

التفويض

أنا الطالب ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي، أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نُسخة من رسالتي ورقيا وإلكترونيا للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات عند طلبها.

الاسم: ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي

التاريخ: 14/ 2/ 2018

التوقيع: .....

قرار لجنة المناقشة

نُوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الاوسط – عمان ، وعنوانها: "واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص"

وأُجيزت بتاريخ: 5 / 8 / 2018.

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
ا.د عبد القادر الطائي	مشرفاً ورئيساً	جامعة الشرق الاوسط	.....
د.محمد بني عيسى	عضواً داخلياً	جامعة الشرق الاوسط	.....
د.بدر الماضي	عضواً خارجيا	الجامعة الاردنية	.....

شكر وتقدير

أتقدم بجزيل الشكر ومشاعر الامتنان لأستاذي والمشرف على رسالتي، المفكر الدكتور عبد القادر الطّائي، الذي كان نِعم المعلّم والمربّي... ولجامعتي العزيزة، إدارةً وهيئة تدريس وموظفين، على كل ما بذلوه من جهود مباركة من أجل أن نتقدم في طريق المعرفة الذي لا ينتهي ....

الباحث

الإهداء

إلى والديّ الكريمين العطوفين، أبي وأمّي،

إلى أخي الغالي،

والأهل والأصدقاء، ...

أهدي هذا العمل المتواضع

الباحث

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة العنوان	أ
التفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص بالعربية	ح
الملخص بالإنجليزية	ط
الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها	**1**
المقدمة	2
مشكلة الدراسة	5
أسئلة الدراسة	5
فرضية الدراسة	5
أهداف الدراسة	6
أهمية الدراسة	6
حدود الدراسة	7
محددات الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الإطار النظري والدراسات السابقة	**10**
أولا: الإطار النظري	10
ثانيا: الدراسات السابقة	13
1. الدراسات العربية	13
2. الدراسات الأجنبية	18
ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	20

منهجية الدراسة 21

الفصل الثاني: مكانة الصين – المقدمات والمفهوم 22

المبحث الأول: الخلفية التاريخية 23

المبحث الثاني: مفهوم مكانة الصين في بنية النظام الدولي 38

الفصل الثالث: عوامل بناء مكانة الصين في النظام الدولي 50

المبحث الأول: أثر العوامل التاريخية والديمغرافية والجيوسياسية في بناء مكانة الصين 53

المبحث الثاني: أثر العوامل الاقتصادية والعسكرية والأمنية في بناء مكانة الصين 58

الفصل الرابع: مكانة الصين بين الفرص والقيود 73

المبحث الأول: الفرص التي تسهم في تعزيز مكانة الصين في بنية النظام الدولي 77

المبحث الثاني: القيود على تطور مكانة الصين في بنية النظام الدولي 90

المبحث الثالث: مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي 100

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات 108

قائمة المصادر والمراجع 113

أ. المصادر 114

ب. المراجع العربية 114

ج. المراجع الأجنبية 123

واقع مكانة الصين ومستقبلها في البنية الهيكلية للنظام الدولي – القيود والفرص

إعداد الطالب

ياسين عامر عبد الجبار الرّبيعي

بإشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطّائي

الملخص

هدفت الدراسة تبيان مفهوم مكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وتحديد العوامل التي أسهمت في بناء مكانة الصين في النظام الدولي. كما هدفت الوقوف على طبيعة الفرص المتاحة أمام الصين لتكون قطبا دوليا وتبيان طبيعة القيود التي تعيق الصين من أن تكون قطبا دوليا. واستُخدم في الدراسة منهج التحليل الوصفي، ومنهج التحليل النظمي، ومنهج صنع القرار.

وقد بيّنت الدراسة في نتائجها مفهوم المكانة وطبّقت ذلك على الواقع الصيني في العالم المعاصر، وعلى الآفاق المستقبلية كذلك. وتوصلت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي كان الأساسي في بناء تلك المكانة، إلى جانب عوامل أخرى جيوسياسية وتاريخية واجتماعية وثقافية. وأوضحت النتائج فشل القطب الواحد في بناء نظام دولي متوازن. وقدمت الدراسة عددا من التوصيات لإيلاء مسألة العلاقات مع الصين اهتماما خاصا.

الكلمات المفتاحية: مكانة الصين، مستقبل الصين، البنية الهيكلية للنظام الدولي، القيود والفرص

Current Status of China and its Future in the Structure of the International System – Constraints and Opportunities

Prepared by

Yaseen Amer Al Rubaye

Supervised by

Prof. Abd Al Qader Al Taee

Abstract

The study aimed at clarifying the concept of China's position in the structure of the international system and identifying the factors that contribute to building China's status in the international system. It also aimed to identify the nature of opportunities for China to be an international pole and to show the nature of the restrictions that hinder China from being such pole. The descriptive analysis method, the systems analysis and decision-making approaches were utilized in the study.

The study explained the concept of status and applied it to the Chinese reality in the contemporary world, and the future prospects as well. The study found that the economic factor was the main factor in building this status, along with other geopolitical, historical, social and cultural factors. The results showed that unipolar word order failed in building a balanced international system. The study presented a number of recommendations to pay particular attention to the issue of relations with China.

Keywords: Current and Future Status of China, the International Structure, Constraints, Opportunities.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميّتها

المقدمة

تجذب الصين، وبصورة متزايدة، اهتمام المعنيين بالشؤون الدولية. فإلى جانب دورها الاقتصادي البارز الذي أخذ ينافس دور الولايات المتحدة على الصعيد الدولي، والعدد الأكبر لسكانها بالمقارنة مع بقية دول العالم، فإنها احتلت مكانة دولية يرى كثيرون أنها غدت أحد أهم مفاتيح مستقبل البنية الهيكلية للنظام الدولي برمته. والسؤال عن مكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، يُطرق بالفعل من منظور القيود التي تحدّ من نمو هذه المكانة، مقابل عدد كبير من الفرص والمقدّرات المتاحة.

بالتأنّي والعمل، والتنازل عن بعض الأساسيات الاستهلاكية والآيديولوجية، تنافس الصين الآن الاقتصاد الأميركي الأكبر في العالم، على موقع الصدارة الاقتصادية العالمية. ولكن الوزن الاقتصادي الكبير للصين، لم ينعكس بدور مماثل في ميدان السياسات الدولية. فروسيا مثلا، أكثر نشاطا وفاعلية، في السياقات السياسية والديبلوماسية الدولية بما لا يُقاس، مقارنة مع الصين، رغم أن روسيا أصغر حجما اقتصاديا، مقارنة مع الصين.

هناك من يرى أن سياسات الصين الدولية غامضة، وهناك من يراها براغماتية، وتتعدد الآراء في هذا الأمر، ولكن ما يتفق عليه غالبية المهتمين بالشأن الصيني، هو أن ثقل الصين الاقتصادي، والديموغرافي، والجغرافي، مع هذه المستويات القياسية في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا بدّ أن ينعكس في المستقبل، على دور متعاظم يمكن أن تقوم به الصين في البنية الهيكلية للنظام

الدولي، وعلى سبيل المثال، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 11.2 تريليون دولار أميركي عام 2016، بمعدلات نمو تتراوح بين 6.7% و 7.2% في السنوات 2014، 2015، 2016.

إن الدراسة تتناول تجربة جمهورية الصين الشعبية، التي تأسست عام 1949، بعد انتصار الحزب الشيوعي الصيني، إذ دخلت الصين عندها في الحقبة الماويّة الاشتراكية بقيادة الحزب الشيوعي، التي تبعتها. بعد سنوات قليلة على وفاة ماو، جاءت حقبة أخرى بدأت عام 1978، تسلّم فيها الرئيس (دينج تسياو بينج) السلطة. ومنذ ذلك الحين، بدأت سلسلة من تحوّلات، ما زالت آثارها تُلاحَظ حتى الآن.

يُلاحظ عموما أن الصين أولت الاقتصاد اهتماما خاصا، احتلّ في أحيان كثيرة المكانة الأولى، حتى مقارنة بمكانة القضايا الفكرية، بل، وإلى حد ما، السياسية والأمنية. وأطلق بعضهم على هذا التحول أوصافا تبدأ بخيانة مبادئ الاشتراكية والشيوعية التي قامت عليها جمهورية الصين الشعبية، ولا تنتهي بالترحاب بالبراغماتية الذكية، التي أحسنت التعامل مع متغيرات العصر، وأبقت الاشتراكية حيّة، وناجحة اقتصاديا، رغم غياب دول المنظومة الاشتراكية عن خريطة العالم.

ولعلّ في هذه العناوين العامة، ما يشير إلى تجربة فريدة في التاريخ الإنساني برمّته ربما. وهذا في حدّ ذاته يجعل من البحث في واقع مكانة الصين ومستقبلها في النظام الدولي أمرا يستحق ليس فقط البحث فيه، بل والتأمّل في قيوده وفرصه ومآلاته.

لقد استطاعت الصين أن تحقق نتائج اقتصادية مذهلة طوال عقود مضت، ولكنها واجهت أيضا تحديات جمة، لعل أبرزها إدراك الإدارات الأميركية المتعاقبة لهذا المارد الغامض وحقيقة قدراته على المنافسة. ولكن، في المقابل، يقف إلى جانب الصين العديد من الدول الحليفة والصديقة. وقد يُشار في هذا السياق إلى دورها في منظمة شانغهاي للتعاون، وهي منظمة دولية سياسية واقتصادية

وأمنية أوراسية، تأسست في 15 حزيران عام 2001 في شانغهاي، على يد قادة ستّ دول آسيوية؛ هي الصين، وروسيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، طاجيكستان، وأوزبكستان. وقد وُقّع ميثاق منظمة شانغهاي للتعاون في حزيران 2002، ودخل حيز التنفيذ في 19 أيلول عام 2003. تلا ذلك عام 2009/2008 تأسيس البريكس BRICS (مختصرات أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم. وهي: البرازيل وروسيا والهند والصين، وجنوب أفريقيا انضمت لاحقا)، ليبدأ ما يمكن تسميته حراكا سياسيا صينيا أكثر دينامية على المسرح السياسي والأمني العالمي. وكان في مواقف الصين في الأزمة السورية، ما يشير أيضا، إلى أن السياسات الصينية قد تشهد في المستقبل ما يشي بحقبة أخرى.

لقد تنامى الدور الصيني في العديد من المجالات، إلى جانب المجال الاقتصادي، فهي تحقق نجاحات عسكرية وسياسية وعلمية–تكنولوجية متعاظمة باستمرار، كما أنها تولي الجوانب الثقافية والحضارية، ومجمل عناصر "القوة الناعمة"، المزيد من الاهتمام.

استنادا إلى هذا المشهد الإجمالي العام، قامت الدراسة بتتبّع دور الصين ومكانتها الإقليمية والدولية خلال حقب تاريخية قادت بها إلى ما هي عليه الآن، وخصوصا من النواحي السياسية والاقتصادية والأيديولوجية. وقامت الدراسة كذلك بعرض الخلفية التاريخية لنشوء جمهورية الصين الشعبية، وبتقصّي أهم المراحل التي شهدتها مكانة جمهورية الصين الشعبية في البنية الهيكلية للنظام الدولي منذ تأسيسها وحتى الآن؛ اقتصاديا، وسياسيا وأمنيا وأيديولوجيا. كما بحثت الدراسة في أهم القيود والفرص أمام تطوّر مكانة جمهورية الصين الشعبية في النظام الدولي، وستحاول الدراسة بعد ذلك تقديم سيناريوهات للمرجح مستقبلاً فيما يخص مكانة جمهورية الصين الشعبية كقوة دولية تسهم في تشكيل البنية الهيكلية للنظام الدولي.

مشكلة الدراسة

تتحدّد مشكلة الدراسة في طبيعة المكانة التي يمكن أن تشغلها الصين في صياغة نظام دولي متعدد الأقطاب؛ من خلال التعرض إلى المشكلات التي يمكن أن تواجهها، سواء على صعيد قدراتها الذاتية، أم على صعيد القوى المنافسة والمتحدية لها، والتي يمكن أن تعيق جهود الصين في بناء مكانة لها على الصعيد الدولي.

أسئلة الدراسة

تتحدّد أهم أسئلة الدراسة بالآتي:

1. ما مفهوم مكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي؟
2. ما العوامل التي أسهمت في بناء مكانة الصين في النظام الدولي؟
3. ما طبيعة الفرص المتاحة أمام الصين لتكون قطبا دوليا؟
4. ما طبيعة القيود التي يمكن أن تعيق الصين من أن تكون قطبا دوليا؟

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن قدرة الدول على تحقيق معدلات متقدمة ومتطورة في مجال النمو الاجتماعي–الاقتصادي والعسكري والأمني والتقني والثقافي والحضاري يمكن أن تؤهلها لأن تكون قوة متميزة أو منافسة لغيرها في النظام الدولي.

أهداف الدراسة

تتحدّد أهداف الدراسة في الآتي:

1. تبيان مفهوم مكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي.
2. تحديد العوامل التي أسهمت في بناء مكانة الصين في النظام الدولي.
3. الوقوف على طبيعة الفرص المتاحة أمام الصين لتكون قطبا دوليا.
4. تبيان طبيعة القيود التي تعيق الصين من أن تكون قطبا دوليا.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في جانبين:

الأهمية العلمية: يتمثل الجانب العلمي للدراسة في الدور الصيني نفسه في البنية الهيكلية للنظام الدولي. وتأتي أهمية الدراسة هنا، في رصد مواقع القوة، اقتصاديا، وعسكريا، وأمنيا، واستراتيجيا، في شبكة علاقات النظام الدولي، والتصدي للواقع والآفاق المستقبلية بالعرض والنقد والتحليل، استنادا إلى أحدث البيانات والمعطيات الراهنة المتاحة، مثل متغيرات السنوات القليلة الماضية، وخاصة القيادة الأميركية الجديدة، وخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والأزمة الكورية، وما نجم وينجم بعد سبع سنين عنيفة في منطقتنا العربية، كل هذا وغيره، يحتّم متابعة حثيثة لهذا الموضوع ذي الأهمية الخاصة، وليس سياسيا فقط.

الأهمية العملية: يؤمل أن تقدم هذه الدراسة للدارسين والباحثين في الشأن الصيني، وكذلك صُنّاع القرار، ومراكز البحوث العلمية، ما يغطي حاجة لا تنقطع إلى معرفة راهنة بدور الصين ومكانتها في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وما يمكن أن تنجزه مستقبلا، خاصة مع ما تشهده منطقتنا العربية من أحداث تلزِم صانع القرار بمعرفة واقع الدور الصيني، ومكانته المستقبلية.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة موضوعها في الفترة منذ 1979 وهي السنة التي بدأت فيها الصين بتدشين وسائل الاقتدار الاقتصادي، حين بدأت الصين تحقيق إنجازات في مجال النمو الاقتصادي.

الحدود المكانية: دولة الصين.

محدّدات الدراسة

لعلّ أهم ما يواجه الباحث في الدراسة، ذلك الكم الهائل من الدراسات حول الصين، الأمر الذي يتطلب جهدا مضاعفا في جمع المعلومات، تصنيفها، وتبويبها، بما يتوافق مع أهداف الدراسة. كما أن تشابك العديد من العوامل والأطراف الدولية ذات العلاقة المباشرة بالموضوع، يضيف صعوبة أخرى، إلى جانب ضرورات المزيد من توخي الموضوعية في موضوع متشابك مثل موضوع الدراسة.

مصطلحات الدراسة

البُنية (لغة): اسم، والجمع: بِنًى، هيئة البناء وتركيبه، بنية سياسيَّة، اقتصاديَّة، إداريَّة، بنية الجسم البشريّ: قوامه، تركيبه (قاموس المعاني، 2017).

والبنية (اصطلاحا): مفهوم منقول عن أحد علوم الأحياء، وهو علم التشريح، حيث يُستخدم هذا المفهوم كأداة ذهنية لتصوير التي عليها أجزاء الكل الواحد، والتي هي بمثابة لبنات. وعليه، فإن مفهوم البنية يُستخدم كأداة لتصوير ما عليه لبنات البناء الواحد. وانتقل هذا المفهوم من علم الأحياء إلى العلوم الاجتماعية، ومنها علم السياسة، كنوع من المقاربة الذهنية لتصوير الكيانات السياسية أو القوى الدولية التي يتشكل منها البناء الواحد، وهو النظام الدولي (بدوي، 1986: 321).

وإجرائيا، المكانة التي تشغلها الدولة ضمن البناء الواحد والمتمثل بالنظام الدولي.

النظام: يُقصد بالنظام حالة من التوافق والانضباط تتسم بخلوها من الفوضى أو الإضطراب، وذلك بعامل الالتزام بالقانون واحترام السلطة. فالنظام هو مجموعة من القواعد، أو الضوابط، أو التوجيهات، أو الأوامر، أو التكليفات التي تتسم بأنها منظمة وآمرة وملزمة، تبعاً لكونها صادرة عن سلطة عليا، ومن ثم فهي قواعد سلطوية (Kaplan, 1969: 12).

أما **دولي**، فهي صفة يتخذها النظام، كأن يُقال نظام سياسي داخلي، نظام اقتصادي، نظام إداري، نظام دولي.

وفي ضوء هذه التعريفات، يمكن القول إن هناك نظاماً دولياً يفترض وجود مجموعة من القواعد المنظمة أو الأنماط السلوكية، وتتحقق هذه الأنماط من خلال التزام أعضاء الجماعة الدولية بها، والتي تحقق الصورة أو الحالة المثلى للعلاقات الدولية. على غرار ذلك بدأ التركيز فعلياً على طبيعة النظام الدولي، كعامل مستقل يفسر السلوك الدولي، ولا سيما الدول التي تشكل هذا النظام، مع بداية المدرسة السلوكية في دراسة العلوم السياسية في نهاية الخمسينات وبداية الستينيات من القرن الماضي. وقد ركز هذا التطور الذي استمد جذوره من المدرسة الواقعية الجديدة على كيفية تقسيم القوة في النظام العالمي، وكيفية تأثير هذا التقسيم في مكانة الدول وسلوكها في الساحة الدولية.

وقد عرّف موريس إيست Maurice Alden East **النظام الدولي** بأنه: مجموع أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفاعلين السياسيين ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد (الموسوعة السياسية، 2017). كما عرفّه عبد القادر الطائي أنه إطار تُنظم فيه وحدات دولية تدخل مع بعضها في عملية تفاعل هادفة مستمرة، وتترتب عليها نتائج إيجابية أو سلبية، تنعكس على الوحدات المنتظمة في إطاره من ناحية، وعلى الإطار الذي تنتظم فيه هذه الوحدات من ناحية أخرى (الطائي، 2014: 31).

النظام الدولي (الموسوعة السياسية، 2017): أعطِيت عدة تعاريف للنظام الدولي، فقد عرّفه غابريل الموند Gabriel Almond بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق وسائل التوظيف أو التهديد بتوظيف وسائل القهر الشرعي بصوره كبيرة أو صغيرة.

كما يمكن تعريف **النظام الدولي** بأنه مجموعة من المتغيرات في تفاعل بعضها مع الآخر. وقد يكون هذا التفاعل، متكرر الحدوث ومعتمداً بعضه على بعض. إضافة إلى أن أي تغيرات في أجزاء النظام تؤثر في الأجزاء الأخرى. ويمكن القول إن كل الأنظمة لها قواعد وأعراف معينة، وحدود معرفة، وهيكل وتنظيم بالإضافة إلى مجموعة من المدخلات والمخرجات. وأما بالنسبة إلى الوحدات المشكلة للنظام فقد تكون دولاً مستقلة أو مجموعات من الدول كالأحلاف العسكرية والتجارية ومؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة، إضافة إلى فاعلين دوليين غير الدول وحتى بعض الأفراد (الموسوعة السياسية، 2017).

هيكل النظام الدولي (اصطلاحا): في أدب العلاقات الدولية، غالبا ما تقترن كلمة (الهيكل) بالنظام الدولي. ويُقصد بالهيكل أو الهيكلية، الطريقة التي يتم بها توزيع مصادر القوة والنفوذ بين الوحدات

التي يتشكل منها النظام الدولي، وبالطريقة التي تجعل من بعضها قوى متفوقة، وتشغل مكانة متقدمة، بالقياس مع غيرها من الوحدات الدولية الأخرى، وبشكل هرمي تراتبي (Keohan & Nye, 1987: 1911).

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

تخطّ الصين لنفسها مكانة دولية في ضوء انتهاج سياسات داخلية، وأخرى إقليمية ودولية، ما جعل منها قوة لها طبيعة مغايرة عمّا كانت عليه. وهي بذلك، وبصورة متزايدة، تحتل اهتماما خاصا لدى صُنّاع السياسة الدولية، وكثير غيرهم من المعنيين بالنظام الدولي الذي لا يزال يتشكل، ويُعاد تشكيله.

تُعدّ الصين من القوى الفاعلة في الساحة الدولية، وهي لذلك، في صراع ضمني أو مكشوف مع الولايات المتحدة الأميركية، التي تعمل على إبقاء هيمنتها على النظام الدولي، وتستخدم من أجل ذلك جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض. وتحاول أيضا، في الوقت نفسه، عدم الوقوع في الأخطاء نفسها التي وقعت فيها القوى الدولية السابقة. إن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها هي أن النظام السياسي الدولي يشهد صراعات بين استمرار سيادة القطب الأميركي الواحد الذي تكرّس لسنوات بعد انهيار الاتحاد السوفييتي (1989–1991)، ومحاولات أطراف أخرى للدخول في عالم جديد متعدد الأقطاب. فالنظام السياسي الدولي يصعب أن يُحكم من جانب طرف واحد، والإمكانات أصبحت متوافره لآخرين يستطيعون أداء دور فاعل في الساحة الدولية (خضير، 2016).

تُظهر ديناميات العلاقات الدولية بوضوح أن الصراع الحقيقي على الدور القيادي على الصعيد العالمي في القرن الواحد والعشرين سيكون محوره، كما تشير دراسات عديدة، التنافس الاقتصادي والدبلوماسي والعسكري بين واشنطن وبكين، حيث لا خلاف على أن الشراكة الاقتصادية عبر المحيط الهادئ ترتب لمكاسب اقتصادية بين الدول الأعضاء، وستتفاوت هذه المكاسب بطبيعة الحال، ولكن يمكن القول إن أهداف الولايات المتحدة الأميركية من الشراكة تذهب إلى أبعد من البعد الاقتصادي، إذ إن وجودها بالشراكة، يساعدها على مواجهة الاستراتيجية الصينية التوسعية بهذه المنطقة، كما سيقطع الطريق أمام محاولات الصين لإعادة تشكيل قواعد النظام الاقتصادي العالمي عبر مؤسساتها التمويلية الجديدة ومشروعاتها العالمية الطموحة (مبروك، 2016). ولعلّ بالإمكان تلخيص سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه الصين، بالآتي (الحديدي، 2012): من جهة، تتسم السياسة الأمريكية تجاه الصين بالطابع العملي والبراجماتي، فلا يبدو التناقض الأيديولوجي معضلة في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حيث نجح الجانبان في تغليب المصالح المشتركة، خاصة المصالح الاقتصادية. ومن جهة ثانية، يُعدّ الارتباط مع الصين اتجاها غالبا في السياسة الأمريكية، حيث يبدأ كل رئيس جديد للولايات المتحدة بتوجيه النقد للسياسة التي اتبعها الرئيس السابق، ويعد باتباع سياسة أكثر تشددا تجاه الصين، أو مع ظهور بعض التوترات والأزمات بين البلدين، ثم سرعان ما يتجه نحو الحوار والتعاون مع الصين (مبروك، 2016).

لقد قِيل فيما مضى؛ "إن معنى التاريخ العالمي هو تجديد الميزان العالمي بعد اختلاله، أي إن المنبوذين، والذين ضعفوا سيتوحدون بصورة حتمية ضد القوي" (أوتكين، 2007: 64، كما ورد عند: عزيزة، 2017). ولعلّ مجريات العلاقات الدولية خلال ربع قرن من الزمن تلا سقوط الاتحاد السوفياتي ونهاية النظام العالمي ثنائي القطبية، تأكيدٌ ملموس لحقيقة ذلك المعنى (عزيزة، 2017).

في زمن الحرب الباردة سادت التحالفات السياسية شبه الثابتة، التي لا تخلو من دوافع أيديولوجية. عوضًا عن ذلك، فإن ما يطلق عليه "الشراكات الاستراتيجية" تكاد تكون السمة الأبرز للعلاقات الدولية في عالم اليوم، وهي وسائل دبلوماسية فريدة تتيح للدول السعي إلى تحقيق أجندات قضايا ثنائية، وإقليمية، وعالمية متعددة الأبعاد، وأهداف محلية متنوعة، من دون المساس بحرية العمل. هذه الشراكات–من خلال السماح لكلا الطرفين بالحفاظ على خرافة المساواة الغائبة عمومًا في التحالفات – تجعل الترويج لها أسهل داخل البلاد كما تساعد على حماية صورة البلاد في الخارج (نادكارني، 2014: 345، كما ورد عند: أبو عزيزة، 2017).

هناك إدراك صيني للنظام الدولي الجديد، في عدد من المحاور الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية الأمنية، والجيوستراتيجية. وبعد تراجع دور المتغير الأيديولوجي في الصين، لمصلحة تزايد الاهتمام بالعامل الاقتصادي، وفي الوقت نفسه، عدم إغفال ضرورة الاهتمام بالقوة العسكرية والقضايا الأمنية، استطاعت التوجهات الصينية إحداث تغير واضح في التوازنات الدولية الجديدة بفعل دور الصين المتنامي في هيكلية النظام الدولي القائم، وفي آفاقه المستقبلية، كما تشير تقديرات كثيرة. لقد ضعُف انشغال القيادة الصينية بالأيديولوجيا التي لم تعد تتمتع بالجاذبية، خاصة بعد تراجع الفكر الماركسي–اللينيني بشكل واضح، والتحولات النوعية التي شهدتها الصين على مستوى الفكر والعقيدة كان لها انعكاس على عقيدتها الأمنية، التي توصف بأنها إقليمية، أكثر من أن تكون عالمية، في حين أن القوة العسكرية النووية الصينية مخصصة للقيام بوظائف الردع من النوع المحدود، وهو مرتبط من حيث فاعليته بمصالح الصين الحيوية ذات الطبيعة الإقليمية (فهمي، 2000).

إن مستقبل النظام السياسي الدولي الجديد يتحدد بحسب طبيعة سياسات الفاعلين فيه، ولأن توزيع القوة في الوقت الحاضر بات يختلف عن الفترات السابقة، فإن توزيع عناصر القوة يحدد فاعلية طرف من عدمها، وعليه فان النظام السياسي الدولي، في وضعه الحالي، أقرب ما يكون إلى وضع دولي أو (حاله مؤقتة)، وهو في طور التحول نحو التعددية القطبية. ومن منظور الصين لهذا الوضع، اتسعت حدود الحركة الصينية بشكل مستمر، وبحسب المصلحة العليا الصينية، فاهتمت الصين بمناطق نفوذ لأطراف فاعلين آخرين، مثل أفريقيا، ومنطقة الشرق الأوسط، واستطاعت أن تجد لها موطئ قدم فيها. لذا، يُتوقّع في إطار المستقبل المتوسط أن تكون الصين طرفا دوليا مؤثرا أكثر في الساحة الدولية (خضير، 2016).

ثانيا: الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

دراسة أبو عامود (2006) بعنوان: "مقومات الصعود الصيني". هدفت الدراسة تبيُّن عناصر القوة والضعف في الصعود الصيني، وتمّ تناول المسألة اقتصاديا وسياسيا. ورأت الدراسة أن الصين تحافظ على الاستقرار السياسي من خلال الحكومة المركزية التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي، وبخاصة من خلال الحزب والجيش للحفاظ على وحدة البلاد وتماسكها. وتتناول الدراسة السياسة الخارجية الصينية عبر مرحلة الصعود وانتهاج الصين سياسة حسن الجوار والمصالح المتبادلة والحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي، والترويج للتعاون الاقتصادي الإقليمي والدولي. وتتناول الدراسة كذلك، الميدان التقني، من حيث تنامي القدرات الصينية التكنولوجية، وكذلك الجهود المبذولة لتحديث القوات المسلحة عبر ثلاث مراحل: المرحلة الأولى بين عامي (1992–1996)، وهي مرحلة تأسيس

التحديث، والمرحلة الثانية بين عامي (1998–2001)، وهي مرحلة وضع أسس التحديث المتقدم. أما المرحلة الثالثة فهي مرحلة ما بعد عام 2001 التي شهدت ثمار التحديث في بعض المجالات، مثل بناء القدرات على رد الفعل السريع والمساندة البحرية والجوية وغزو الفضاء. واستخلصت الدراسة أن من بين عناصر الضعف الهامة الضغط السكاني، وفجوة الطاقة، التي ستجعل الصين من أكبر مستوردي النفط في العالم، وكذلك مخاطر التلوث الصناعي والتناقص في معدلات النمو. وفي النهاية يضع الباحث ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الصعود الصيني، ويخلص إلى أن تحقق أي منها يتوقف على التفاعل بين الدوافع المحركة له والقيود الثي تحد منه وان سيناريو السيطرة والتحكم في الصعود الصيني هو الأقرب.

دراسة الحيصه (2009)، بعنوان: "الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (2008–1990)". هدفت هذه الدراسة تحليل مقومات القوة التي تملكها الصين وفهمها، من حيث كونها مقومات تؤهلها للنمو قوةً عالمية مؤثرة في النظام الدولي، وقد اعتمدت الدراسة على منهج تحليل النظم في تحليل السياسة الخارجية الصينية في الفترة (1990—2008). وانطلقت الدراسة من عدد من فرضيات منها أن المتغيرات الداخلية والخارجية أثّرت على صعود الصين قوةً عالمية مؤثرة في النظام الدولي، بالإضافة إلى طبيعة النظام الدولي التي يسّرت صعود الصين. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها أن التحولات التي طرأت على السياسة الخارجية الصينية هي تحولات تكتيكية، وليست استراتيجية، حيث أن إعادة توحيد تايوان ولعب دور قيادي في آسيا هما في صلب الاستراتيجية الصينية، والتحول كان في التكتيكات الصينية اتجاهها. كما توصلت إلى أن الإصلاح الاقتصادي في الصين أدى إلى تدعيم التعاون الدولي في المنطقة، إلا أنه يمكن أن يكون على المدى البعيد عاملا لإثارة التوترات وعدم الاستقرار في المنطقة، في ظل ما أدت إليه الإصلاحات الاقتصادية إلى

تطور في الصناعة الصينية بشكل كبير، وحاجتها المتزايدة للموارد الأولية ولمصادر الطاقة، وأن موقف المؤسسة العسكرية الصينية محدد هام لصانع القرار، خاصة بالنسبة للقضايا القومية الحساسة مثل تايوان، لدوره المؤثر في معادلة صراع القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني.

دراسة سكوت وعليرظا (2012)، بعنوان: "الصين وإيران – العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية". هدفت الدراسة تحليل علاقة الشراكة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وجمهورية الصين الشعبية، والتي تمثل في نظر الدراسة تحدياً استثنائياً للمصالح والأهداف الأمريكية، بما يشمل ثني إيران عن تطوير قدرتها على تصنيع الأسلحة النووية. وتناولت هذه الدراسة العوامل التي تدفع التعاون الصيني الإيراني، والتوترات المحتملة في الشراكة بين الصين وإيران، وخيارات السياسة الأمريكية للتأثير على هذه الشراكة من أجل تحقيق الأهداف الأمريكية. وبعد لمحة تاريخية عن العلاقات الإيرانية الصينية، تناولت الدراسة العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بين البلدين، متوقفة عند بعض المحطات؛ مثل تسهيل الصين عملية التحديث العسكري في إيران، ومساعدتها في تدشين برنامجها النووي، وكيف أن الصين قدمت لإيران الحماية من آثار العقوبات الدولية، خاصة وأن الصين هي أكبر شريك اقتصادي لإيران، والتعاون في مجال الطاقة وتطوير البنية التحتية الإيرانية بارز في هذا المجال. وتورد الدراسة أن الصين ترى إيران بأنها مصدر مضمون للطاقة، وأن إيران تواجه النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط. وتستخلص الدراسة أن قدرة الولايات المتحدة على إعادة صياغة شكل علاقة الصين بإيران عبر الحوافز الإيجابية أو السلبية محدودة للغاية، رغم أن واشنطن لديها بعض أوراق الضغط.

دراسة شنافه (2013)، وعنوانها: "القوة الصينية – تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية". هدفت الدراسة تقديم مسح عام للحالة الصينية الراهنة في النظام الدولي، ووصف أهم المراحل التي مرت بها الصين، وصولا إلى تاريخ الدراسة. وبحثت الدراسة في طبيعة القوة الصينية منذ قيم جمهورية الصين الشعبية، بقيادة الحزب الشيوعي الصيني عام 1949، معطية أهمية خاصة للتحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها البلاد، في مراحل نموها المختلفة. وتناولت الدراسة كذلك، الموقع الجيوسياسي والاستراتيجي للصين، وتحالفاتها، وأهم ما تواجهه من تحديات، خاصة مع الولايات المتحدة واليابان، بالمضامين الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية والأمنية. وأولت الدراسة قوة الصين المالية اهتماما خاصا. وتوصلت الدراسة إلى أن الصين في نهوض سريع، رغم الصعوبات المحلية والإقليمية والدولية التي تواجهها. وجاء في النتائج أن المسألة الاقتصادية تبقى الشغل الشاغل للصين؛ بسبب أهميتها في عالم أخذ يتحول نحو التنافس الاقتصادي.

دراسة مردان (2014)، بعنوان: "العلاقات الصينية–اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية".

هدفت الدراسة تبّيان قدرة صانعَي القرار الصيني والياباني وإدراكهما، في انتهاجهما البراغماتية العالية، في فصل الجانب السياسي وتوتراته، عن أهمية تعزيز الجانب الاقتصادي المصلحي بين البلدين، وتطويره. وبعدما قدمت الدراسة خلفية تاريخية للعلاقات بين الصين واليابان، وأبرز الخلافات والمشكلات بين الدولتين، إلى جانب الثوابت الاقتصادية بينهما، توصلت الدراسة إلى أنه، وعلى الرغم من الخلافات السياسية والتاريخية والاستراتيجية بين الصين واليابان، إلا أن حجم التعاون والتبادلات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين البلدين تشير إلى متانة هذه العلاقة في المرحلة الراهنة.

دراسة مبروك (2016) بعنوان: "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا".

هدفت الدراسة تحليل السياسات في العلاقات الصينية الأميركية، من منظور استدارة الولايات المتحدة الأميركية نحو منطقة آسيا الباسيفيك. وانطلق الباحث لهذا الغرض من تحليل أهمية الصين من زاوية الكيفية التي تحاول الولايات المتحدة بها احتواء هذه القوة الإقليمية العظمى، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى تطويق الصين، سواء من خلال الدخول في تحالفات مع الدول المناوئة لها في جنوب شرق آسيا، أو إثارة الاضطرابات في الدول التي تمثل أهمية استراتيجية للصين مثل ميانمار، أو حتى التورط في إثارة الاضطرابات داخل الصين نفسهما من خلال دعم حركة – احتلوا وسط المدينة – في هونج كونج، وهو ما تسعى الصين لمواجهته من خلال استراتيجية التوجه غربًا، كما ترى الدراسة. ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن النهج الأميركي تجاه الصين يهدف إلى الاحتواء والمشاركة في آن معًا، فبينما تدعم الديناميات الاقتصادية والسياسية منطق المشاركة، فإن الديناميات العسكرية تحقق منطق الاحتواء.

دراسة عزيزة (2017) بعنوان: "استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني".

هدفت الدراسة تبيّن استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني، وبعد أن تستعرض الدراسة تاريخ العلاقات الديبلوماسية بين الدولتين، تقدم بالوصف والتحليل مواقع الشك والحذر المتبادل بينهما، خاصة بعد التحوّل الأميركي شرقا، الذي ردت عليه الصين غربا، في آسيا وأفريقيا. واستخلصت الدراسة محاور محاولات الولايات المتحدة احتواء الصين، والرد الصيني "الهادئ" على ذلك. وبين الشراكة الاستراتيجية والحرب الباردة الجديدة بين القوتين العظميين، تُبقي الدراسة الباب مفتوحا على كلا الاحتمالين.

2. الدراسات الأجنبية

دراسة وزارة الخارجية الأميركية (U.S. Department Of State, 2014)، بعنوان:

"China Maritime Claims in the South China Sea"

"**الادّعاءات البحرية للصين في بحر الصين الجنوبي**". هدفت الدراسة تحليل ما أسمته مزاعم جمهورية الصين الشعبية حول أحقيتها في مناطق من بحر الصين الجنوبي، وفيما يخص بعض الجزر والمياه التي تراها الصين مياها إقليمية لها في ذلك البحر. وسردت الدراسة مخاطبات الصين للأمين العام للأمم المتحدة في هذا الخصوص. وقد حاولت الدراسة دحض المزاعم الصينية، تاريخيا، وقانونيا؛ وأوردت عددا من الخرائط التفصيلية لبحر الصين الجنوبي، في المناطق المتنازَع عليها، لإسناد أن الادعاءات الصينية غير ذات أسس، ورأت الدراسة أن الصين لم تقدم ما يكفي من الأدلة والمبرّرات، ما يكفي لدعم مزاعمها.

دراسة بلاكويل (Blackwill, 2016) بعنوان:

"China's Strategy for Asia: Maximize Power, Replace America - Beijing's big goals, and how Washington can counter them". Foreign Policy"

"**استراتيجية الصين نحو آسيا: تعظيم القوة، والحلول محلّ أميركا – الأهداف الكبرى لبكين، وكيف يمكن لواشنطن مواجهتها**". هدفت هذه الدراسة من المائدة المستديرة لخبراء "فورين بوليسي Foreign Policy" تحديد أهم محاور الاستراتيجية الصينية في آسيا، والرد الأميركي تجاهها. وخلصت الدراسة إلى أن للصين أربعة أهداف استراتيجية تتمثل في الحفاظ على النظام داخليا، والإبقاء على معدلات نمو اقتصادي عالية، وتهدئة المحيط حولها، وتطوير دور الصين في النظام الدولي. ورأت الدراسة أن الزعيم الصيني شي جين بنغ هو الأقوى في الصين، وأن الصين تمثل التحدي الأكبر لما أسمته

المصالح الحيوية الأميركية. وبعد أن تحدد الدراسة السياسات الأميركية الأساسية تجاه الصين، تقترح سياسات أميركية مضادة، بينها بثّ الحيوية في الاقتصاد الأميركي، وتوسيع شبكة التجارة الآسيوية، وتقوية الجيش الأميركي، وتطبيق سياسات عالمية فعالة، وفرض الشراكة من شرق آسيا عبر المحيط الهادئ، وبثّ الحيوية الديبلوماسية في العلاقات على أعلى المستويات مع الصين.

المقالة البحثية لجادي (Gady, 2016) بعنوان:

"China-U.S. Strategic and Economic Dialogue: Time to Move Beyond the South China Sea?"

"**الحوار الاستراتيجي والاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأميركية: أهو الوقت للتحرك إلى ما وراء بحر الصين الجنوبي؟**". هدفت هذه المقالة البحثية تسليط الضوء على عدد من القضايا السياسية والاقتصادية الاستراتيجية التي تقع في دائرة الاهتمام الأعلى بين كل من الصين والولايات المتحدة. وتناول البحث على وجه الخصوص المشكلات المثارة حول بحر الصين الجنوبي، وتبعات الحضور العسكري الأميركي في هذا البحر، والحساسية الصينية الكبرى تجاه هذا الحضور. واستخلصت الدراسة أن التوترات الأميركية الصينية حول هذه المسألة معيق أساسي لعلاقات أفضل بين البلدين. وتوصلت الدراسة إلى أن بالإمكان التوصل إلى حلول حول هذه القضية بمزيد من المرونة، أميركيا، وصينيا.

دراسة البنك الدولي (2017) بعنوان:

"World Bank East Asia and Pacific Economic Update October 2017 - Balancing Act"

"**التحديث الاقتصادي – البنك الدولي، تشرين الأول/ أكتوبر 2017 حول شرق آسيا والمحيط الهادئ**". جاءت هذه الدراسة المسحية الموسعة الحديثة، لتقدم وصفا تفصيليا لكثير من المعالم

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لدول شرق آسيا والمحيط الهادي. وقد أولت الدراسة للاقتصاد الصيني عناية خاصة، وقدمت جداول إحصائية وبيانات يزيد من أهميتها أنها تقدم صورة شاملة للوضع العام في تلك المنطقة؛ الأمر الذي يوفر زاوية أوسع لفهم عدد من الجوانب الاقتصادية التفصيلية، التي يصعب الحصول عليها دون مثل هذه الدراسات المسحية، الغنية بالبيانات. وبعدما تقدم الدراسة مسحا لأحدث التطورات الاقتصادية والمالية في المنطقة، تستعرض المخاطر والسيناريوهات المحتملة، مستخلصة أن الفرص المتاحة كبيرة جدا، ولكن المخاطر كبيرة، أمام العجز في موازنات بعض الدول، والبيئة الدولية التي تشهد توترات قد تؤدي إلى مخاطر اقتصادية ومالية. ولعل من اللافت في هذه الدراسة، الملخصات الخاصة بكل دولة على حدة، وضمنها الصين، والتي تعرض أهم البيانات الاقتصادية والمالية لاقتصادات (15) دولة في المنطقة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تتميّز الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة بأنها تحاول رصد أهم المتغيرات الاقتصادية، والعسكرية–الأمنية، والسياسية، والفكرية، التي شهدتها جمهورية الصين الشعبية، منذ قيامها، وما يمكن أن تكون عليه مستقبلا في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وفي مرحلة ما بعد عالم القطب الأميركي الواحد، والاتجاه السائد راهنا نحو عالم متعدد الأقطاب. والميزة تتبيّن في هذا المجال، من حيث محاولة إجمال المشهد الدولي العام، أولا، والبناء على معطيات هذا المشهد؛ لاستشراف مستقبل مكانة الصين، من واقع الفرص والمحددات، ومن الآفاق المستقبلية المحتملة لها. كما تغطّي هذه الدراسة متغيرات مستجدة تشمل الفترة الراهنة، وهو ما لم يكن بمستطاع الدراسات الأقدم تغطيته.

منهجية الدراسة

تستند الدراسة أساسا إلى منهج التحليل الوصفي، ومنهج التحليل النظمي؛ كون هذا المنهج يسمح بتحليل المدخلات (Inputs) والعوامل التي أسهمت في بناء مكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، وفي البيئة المحلية والإقليمية والدولية للصين، للخروج بنتائج (مخرجات – Outputs) ذات مصداقية حول هذه المكانة، باعتبارها محصلة لعملية التفاعل حاضرا، وفي المستقبل، على وجه الترجيح. ولعلّ بعض العناصر والأدوات التي توفرها مناهج أخرى، مثل المنهج التحليلي التاريخي، ومنهج صنع القرار، والمنهج الوصفي التحليلي، وأدوات الاستنباط، والاستقراء، تشكل مجتمعة المناهج والأدوات التي ستُستخدَم من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة.

الفصل الثاني

مكانة الصين: المقدمات والمفهوم

الفصل الثاني

مكانة الصين: المقدمات والمفهوم

المبحث الأول

الخلفية التاريخية

تتطلب دراسة مكانة أي قوة كبرى في النظام الدولي الوقوف على تاريخ هذه الدولة الذي أسهم في بناء هذه المكانة، والصين، باعتبارها قوة كبرى، لا تخرج من هذا التوصيف، إذ يقتضي الأمر معرفة أبرز المحطات الفاصلة في التاريخ الصيني، وصولا إلى قيام جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بعد انتصار الثورة بقيادة ماو تسي تونغ، زعيم الحزب الشيوعي الصيني، المؤسس الفعلي والحقيقي لهذه الجمهورية الفتية، التي وصلت في بضع عشرات من السنين إلى مصاف أهم دول العالم، بل إنها أصبحت تنافس الولايات المتحدة اقتصاديا على المكانة الأولى في العالم.

تشغل الصين مساحة 9.6 مليون كم مربع تقريبا، وتحتل بذلك المرتبة الثالثة في العالم من حيث المساحة، بعد روسيا وكندا، وتقع شرق أسيا، ويبلغ تعداد سكانها 1.409517 مليار نسمة حسب إحصاء 2017 (United Nations, 2017: 76).

وتقع الصين شرق آسيا، حيث تنتشر حولها مجموعة من الدول القوية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، قد تتقارب من القوة الصينية أحيانا. فروسيا وكوريا الجنوبية واليابان في الجوار الشمالي والشرقي لدولة الصين، والهند تحيطها من الغرب والجنوب، ولهذه الدول استثمار عالمي وأدوار سياسية عالمية مؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية. كما تدور في فلك كل منها مجموعة من الدول الصغيرة المجاورة وتتجاذب النفوذ فيها مع دولة الصين، مثل مينانمار وتايوان والنيبال

وفيتنام وكمبوديا وبعض جزر البحر الصيني، وهناك قضايا ومشكلات سياسية واقتصادية وعرقية مع هذه الأطراف لم تُحسم بشكل نهائي، فهي إما قضايا مؤجلة، أو ساكنة إلى حين (شنافه، 2013: 209).

كانت الصين قوة مؤثرة لفترات طويلة من التاريخ، ثم انكمش سلطانها، واحتُلت من الدول الأوربية واليابان في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين، إلا أنها استعادت قوتها واستقلالها تحت حكم الحزب الشيوعي الذي استلم السلطة عام 1949. وفي القرن الواحد والعشرين، ارتفعت مكانتها الدولية، بسبب القفزة الاقتصادية والتجارية التي حققتها، وأصبحت ظاهرة من ظواهر العولمة في القرن الواحد والعشرين، مع استمرار تمسكها بالحكم المركزي تحت قيادة الحزب الشيوعي الصيني. لقد أصبحت الصين في العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين أكبر مصدّر للسلع الصناعية والاستهلاكية في العالم، وثاني أقوى قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأميركية (شنافه، 2013: 203–204).

وعلى صعيد بنيتها الاجتماعية، يتشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة، أكبرها قومية "الهان" (Hans) التي تمثل 93%، بينما تتوزع الـ 7% المتبقية على جماعات إثنية مختلفة "كالتبتيين" و "المانشوس" و"اليوغروس"، و "الويغور"، إضافة إلى جماعة "زونغ"، وهذا ما جعل الصين تتميز بنزاعات إقليمية وتناقضات ثقافية (بورشتاين ودي كيزا، 2001: 264).

ويمكن القول إن التعددية الهوياتية التي تميز بها المجتمع الصيني المعاصر تُعد عامل قوة من جهة، وعامل ضعف من جهة أخرى. فدوائر الهوية في هذا البلد الشاسع كثيرة جدا؛ ومن الناحية العرقية، يضم المجتمع الصيني 56 عرقًا. ومن يضم من الناحية اللغوية الكثير من اللغات واللهجات. ومن الزاوية الدينية، يضم المجتمع الصيني العديد من الديانات والمعتقدات، كما أنه، وبسبب اتساع البلاد، واختلاف مناطقها، تختلف إثنياتها أيضا. وقد تختلف قومية مع أخرى في العرق، ولكنها

تتشارك معها اللغة أو الدين، وهذا جعل الهويات تتعايش، مما أعطى الصين ثراءً هوياتياً متمازجاً. ومن هنا، يمكن القول إن التعددية أضحت عنصر قوة للصين في حالات التمازج والتعايش، بعكس حالات الصراع، ويرجع الفضل في تعايش القوميات مع بعضها البعض إلى السياسات الوطنية من جهة، وإلى القوميات نفسها، التي قبلت أن تتعايش مع بعضها البعض جنباً إلى جنب، من جهة أخرى. فالتباين القومي ليس حاداً، على غرار الحالة السوفياتية السابقة، لكن ذلك لا يعني أن التوترات القومية غير موجودة (أوجانة، 2017: 25).

وقد تعاقبت على الصين فلسفات وديانات منذ القدم، ومن أهمها التعاليم الكونفوشيوسية، والبوذية، والطاوية، وهي تعاليم لا تزال فاعلة، بدرجة أو بأخرى، وإن كانت ضمنية، حتى الوقت الحاضر. ويبدو أن من أهم عوامل قوة الثقافة الصينية التقليدية أنها وفرت الأساس المادي للتماسك المجتمعي الصيني، وتشكيل ثقافة مشتركة مستمدة من ثالوث ثقافي تاريخي (الكونفوشيوسية والطاوية والبوذية)؛ وهو الثالوث الذي جمع بين القيم الروحية والمادية في آن واحد، وعمل على الربط الموضوعي بين المسائل المجتمعية والحياة الإنسانية بشكل عقلاني، وكان لذلك أثر واضح في ترسيخ التعايش السلمي والتعاون داخل المجتمع الصيني الذي كان يعاني من اضطرابات اجتماعية ومجازر رهيبة، ومن نسبة عالية من الأمية (فرحان، 2012: 37).

ولعل من معالم الحضارة الصينية، تلك ذات الأبعاد الاقتصادية، ومنها على سبيل المثال (طريق الحرير)، وهو الطريق الذي شد الانتباه على المستوى العالمي، كونه يشير إلى شبكة من الطرق البرية التي تربط الصين والهند وآسيا الوسطى وفارس وبيزنطة وروما منذ قدم التاريخ. وقد كان التجار والحجاج والمدرسون والمسافرون من كل الجنسيات على مدى السنين يسلكون تلك الطرق، ويتبادلون الأفكار والبضائع. ولم تكن تلك الطرق قصراً على اليابسة، إنما كانوا يسلكون الممرات

البحرية بين الهند والصين، عبر جنوب شرق آسيا برا وبحرا أيضا. ويمكننا بسهولة أن نقرأ إحياءً معاصراً لتلك الطرق من خلال منظمة تعاون شنغهاي التي أطلقتها الصين. ومن خلال نظرة اليوم نجد أن الصفوة الصينية – من عهد أسرة قين (221–206 قبل الميلاد) وصاعدا – قد منحت أهمية كبرى لبناء دولة موحدة لها سيادة على مناطق شاسعة من الأرض ولإيجاد سبل مبتكرة للحد من التهديدات من المحيط الخارجي "البربري" (مانسينج، 2006).

على صعيد علاقة الصين مع القوى الإقليمية، فقد كان لها تاريخاً طويلاً مع اليابان، بحكم التقارب الجغرافي، وبعض الخصائص المتشابهة فيما بينهم. إلا أن ذلك لم يمنع من قيام حروب بين الطرفين، مثل الحرب الصينية اليابانية الأولى (1894–1895)، والحرب الصينية اليابانية الثانية (1937–1945). وازداد الكره الصيني لليابان، خاصة أثناء الحرب الأولى، وبعد الحرب الثانية، بسبب قسوة القوات اليابانية في مدينة نانجينغ الصينية، حيث قتلت هذه القوات أكثر من 300 ألف مدني صيني خلال ثلاثة أسابيع. وهذه الأحداث التاريخية لا تزال تعيش في ذكريات الشعب الصيني، بوصفها رمزا للقسوة والوحشية اليابانية. أما في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945)، فقد تميزت العلاقات الصينية – اليابانية بالفتور وبعض التبادلات التجارية البسيطة بينهما، ويعود سبب ذلك إلى رغبة كلا البلدين في إعادة بناء البيت الداخلي وترتيبه، هذا فضلاً عن انتماء كل من البلدين إلى معسكرين متضادين، هما المعسكر الاشتراكي والمعسكر الرأسمالي. واستمر الحال بين الصين واليابان على هذا المستوى، إلى حين إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1972 (مردان، 2014: 3).

أما على صعيد علاقات الصين مع القوى الغربية، فقد تميزت بالسيطرة الغربية التي عبرت عن نفسها بطرق مختلفة في الصين، في القرنين التاسع عشر والعشرين. فقد كوّن الأوروبيون،

الساعون خلف التجارة المربحة في آسيا، شركات حاربت بعضها البعض من أجل الأسواق والاحتكارات. وقد ركزت شركة شرق الهند البريطانية على الهند واكتسبت السيادة على معظم أراضي شبه القارة الهندية لصالح التاج البريطاني بحلول عام 1858، وتولت شركة شرق الهند مثلثا تجاريا متناميا ولكنه غير متوازن بين بريطانيا والهند والصين، كانت فيه لندن مدينة بشكل ضخم، فاستبدلت بريطانيا الأفيون المصدر من الهند بسبائك الفضة، كي تسدد العجز الذي تدين به للصين، متغلبة على محاولات أسرة قينج (1644–1911) لحظر توزيع ذلك المخدر السام في أماكن سيطرتها، وانتهت حرب الأفيون (1839–1842) بتوقيع معاهدة نانكينج التي شهدت التنازل عن جزيرة هونج كونج لبريطانيا. وفي مرحلة لاحقة، سقطت أسرة قينج، بسبب ثورة قومية تزعمها سون يات سين الذي أسس الجمهورية عام 1912، وطالب آخرون بتغييرات أكثر جذرية، وخصوصا حركة الرابع من أيار عام 1919، حيث تم تأسيس الحزب الشيوعي الصيني عام 1921.

أثّرت الصدمة الناتجة من الغزو الغربي للصين بداية من القرن الثامن عشر على قيادات الأمة الصينية المنقسمة والمتناحرة داخليا، وهو ما جعلها تدرك أن تخلف البلد وتعطلُ مسيرته الحضارية هو نتيجة مركبة لتخلف البنى الاجتماعية والتنظيمية، وتصلب الثقافة التقليدية وتحجرها. وبداية من ثورة 1911، ومرورا بحركة 4 أيار 1919، والثورة الشيوعية الكبرى عام 1949، وتأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، وزعيمه ماو تسي تونغ، ثم إصلاحات 1978، ستبدأ عملية تقليم أظافر التقليد المنغلق والمتصلب، ثم تنفيذ برنامج تحديث واسع للمجتمع الصيني (السخيري، 2012: 240).

ولعل هذه اللمحة التاريخية السريعة تسلط الضوء اليوم على ثلاث قضايا أساسية تساعد على محاولة فهم صعود الصين، ودروس تاريخية استلهمها الصينيون حين تراجعت مكانة بلادهم

من أعلى الهرم العالمي إلى قاعه، بطريقة مذلة وطويلة. ومن أجل منع تكرار "قرن الإذلال" الذي دام منذ مواجهة الصين الأولى التي كانت مع السيطرة الغربية في أربعينيات القرن التاسع عشر حتى هزيمة اليابان في عام 1945، استخلص الصينيون ضرورة وجود سلطة مركزية موحدة ومتماسكة، أولاً، وان تكون القدرات الاقتصادية والعسكرية للبلاد مؤهلة للدفاع عن الصين وحماية مصالحها، ثانيا. وعلى هذا الأساس يرفض الحزب الشيوعي الصيني حتى الآن تطبيق الديمقراطية على الطريقة الغربية، وهناك شواهد تاريخية، من وجهة نظر الصينيين، تبرر هذا المنحى: انهيار الاتحاد السوفياتي، مروراً بتفكك يوغسلافيا، وصولا إلى "الربيع العربي" وتبعاته الكارثية. ولا ينظر الصينيون إلى صعود بلادهم على أنه أمر طارئ أو تهديد لأحد، بل عملية طبيعية ومنطقية لاستعادة الصين دورها التاريخي والحضاري الذي فقدته نتيجة التدخلات الخارجية والاستعمار الغربي. والقضية الثالثة تتجلى في موقف الصين في الوقت الراهن تجاه النزاعات الإقليمية، وخصوصا في بحر الصين الجنوبي والشرقي، وهو الموقف الذي ينبع أساسا من الشعور بالظلم التاريخي الذي حصل إبان "قرن الإذلال". وبالتالي، فإن عودة المناطق التي اقتطعت إلى حضن الوطن الأم تمثل العدالة التاريخية، وليس نزعة توسعية أو استعمارية تمارسها بكين تجاه الدول الأخرى (التميمي: 2017: 59-60).

وعندما وصل الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة، بعد ثورة طويلة مريرة، تأسست جمهورية الصين الشعبية عام 1949، بقيادة الحزب الشيوعي الصيني. ويُعدّ صعود الماركسية الشيوعية في الصين واحدا من أهم الأحداث في القرن العشرين، حيث بدأت كحركة لتحرير الطبقة العاملة الصناعية (البروليتاريا)، وقد كانت الفلسفة الماركسية الشيوعية تقوم على أن أنصار الحزب الشيوعي يجب أن يكونوا من العمال في المدن، وأن الطبقة العاملة الصناعية (البروليتاريا) هي الطبقة المؤهلة، دون غيرها من الطبقات، لقيادة الثورة الاشتراكية. غير أن واقع الصين الذي افتقر إلى طبقة عاملة صناعية بالمعنى الأوروبي، وسادت فيه طبقة الفلاحين الفقراء، فرض تبني مبدأ آخر، أعطى الفلاحين دورا

أساسيا، بما يتناسب وواقع الصين، فاعتمد ماو تسي تونغ (1893–1976) سنة 1925 على الفلاحين، ووجه كل تركيزه على التنمية الزراعية. لذا، يُعد ماو تسي تونغ (أبو الصين المعاصرة)، حيث عمل على تطوير مفهوم جديد للشيوعية الماركسية تسمى "الماوية"، وكانت مزيجا من أفكار ماركس (1818–1883) ولينين (1870– 1924)، ينطبق على واقع النظام الإقطاعي وعبودية ملايين الفلاحين الفقراء، على عكس الشيوعية الماركسية – اللينينية – الستالينية التي تجاهلت الدور الثوري للفلاحين والأرياف في بداية الأمر، وركزت على الطبقة العاملة الصناعية. فقد استندت الماويّة إلى أن الفلاحين الفقراء، إلى جانب الطبقة العاملة، وبالتحالف معها، يمكنهم قيادة الثورة الاشتراكية، وإسقاط مزيج النظام الإقطاعي والرأسمالي في الصين. واستطاعت تعاليم الفلسفة الشيوعية في الصين أن تحرر البلاد من خطرين عظيمين عملا على إضعاف البلاد وتخلفها؛ وهما النظام الإقطاعي، والاحتلال الأجنبي، وذلك باعتمادها على الفلاحين باعتبارهم قوة محركة للثورة وللتغيير الاجتماعي (فرحان، 2012: 38).

ويُعزى نجاح الشيوعية في الصين، ولو جزئيا، إلى حقيقة أن أيديولوجياتها مشابهة لما جاءت به الكونفوشيوسية، من حيث الأبعاد الاجتماعية والأخلاقية في السلوك، ولكن التناقض يكمن في أن الكونفوشيوسية تحنّ إلى الماضي، فيما الاشتراكية الماوية تتطلع إلى المستقبل. كما أن الماوية جاءت ببعض الأفكار التي كانت تتناقض مع الكونفوشيوسية، والتي سئم منها الشعب الصيني؛ كتكريس الطبقية. يُضاف إلى ذلك أن تطبيق أسرة تشينغ (آخر سلالة حاكمة) للفلسفة الكونفوشيوسية شوّه روحها؛ فدخلت البلاد بذلك في حالة سيئة؛ وانقلب الشعب في حينه على النظام الإمبراطوري وكل ما ارتبط به؛ وثار على كل التقاليد الصينية القديمة، وهي من الأمور التي جاءت بها الشيوعية (أوجانة، 2017: 22).

وقد أدى هذا الاختلاف بين الفكرين إلى إحداث الثورة الثقافية (1966–1976)، التي جاءت نتيجة الصراع على السلطة وتنامي السخط الجماهيري بين الشعب الصيني ضدها. وكان الهدف من ورائها تدمير كل أثر للثقافة والعادات والأفكار القديمة من الوعي الوطني، ونشر الفكر الشيوعي، ولو بالقوة، للقضاء على الطبقات الاجتماعية، وبناء مجتمع قائم على المساواة (فرحان، 2012: 39).

بدأت الصين عملية إحداث ثورة في المجتمع الصيني، واختار زعيم الحزب الشيوعي الصيني ماو تسي تونج (1949–1974) أن ينحاز لجانب الاتحاد السوفيتي وأن يتحالف معه، وأطلق برامج طموحة تهدف إلى التنمية الصناعية والبناء العسكري بمساعدة سوفيتية. وفي فترات لاحقة، في المرحلة الثانية بعد مرحلة ماو التي انتهت عمليا مع نهاية سبعينيات القرن العشرين، وخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي، تمكنت الصين من تحقيق نجاحات اقتصادية، تمثلت في جذب الاستثمار الأجنبي وزيادة الصادرات وبناء البنية الأساسية وتصنيع المنتجات الخفيفة والسلع المعمرة بأسعار منخفضة للأسواق العالمية، وزيادة دخل الفرد بصورة ملحوظة بالنسبة لعدد سكانها الضخم، مسجلة أرقاما قياسية جديدة من النمو على المستوى الاقتصادي العالمي (مانسينج، 2006).

وقد وصل الناتج المحلي الإجمالي للصين عام 2017 إلى أكثر من 11 ألف مليار دولار أميركي، وهذا يؤشر إلى أنها القوة الاقتصادية الثانية عالميا (19.4 تريليون دولار للولايات المتحدة الأميركية، القوة الاقتصادية الأولى في العالم). وارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي في الصين من 1768.4 عام 2005 إلى 4523.9 عام 2010 إلى 8109.1 عام 2017، وهو صعود هام وكبير بلا جدال (World Bank, Global Economic Prospects, 2018). وارتفع إجمالي الناتج المحلي الصيني بنسبة 6.8% على أساس سنوي في الثلاثة الأشهر الأولى من عام 2018، فيما

نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الولايات المتحدة بنسبة 2.3٪ في الفترة نفسها (شينخوا، 2018).

تخضع مؤسسات الدولة والمجتمع الصيني لنظام الحكم الصيني الحالي بقيادة الحزب الشيوعي، وفقا للمفاهيم والمبادئ الشيوعية، ونظام الحكم الشمولي. وكجزء من منظومة الدول الشيوعية القائدة، لم تتعرض الصين لما تعرضت له دول منظومة الشيوعية، دول شرق أوربا والاتحاد السوفيتي، في نهاية ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، حين تعرضت لموجة من التغييرات السياسية والاقتصادية التي قادت إلى انهيار الدول والأقاليم التي كانت تشكل منظومة المعسكر الاشتراكي وتفككها وتجزئتها (شنانه، 2013: 205–206). ولعل السبب في ذلك يعود إلى طبيعة السياسة التدريجية التي أخذت بها الصين منذ نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي، إذ استطاعت الصين اتباع سياسات اقتصادية ناجحة، تجمع بين النظام الاشتراكي الاقتصادي المسيطَر عليه مركزيا، والذي يرفض بصورة شبه مطلقة الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وبين بعض عناصر السوق الرأسمالي المفتوح الحر والملكية الخاصة المحددة والمحدودة، بطريقة أدت إلى أن تحتل الصين مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي (الحيصة، 2009: 2).

بتطبيق النظام الاشتراكي في فترة ماو تسي تونغ، حققت الصين العديد من الإيجابيات، ففي المجال الصناعي، ركزت على الصناعات الثقيلة؛ كصناعة الطائرات والسيارات والمعدات الثقيلة، وتم إنشاء العديد من المصانع، وحرصت الصين على إحراز التقدم العلمي، باستقطاب العلماء الصينيين المقيمين في الخارج، وإنشاء العديد من مراكز الأبحاث التكنولوجية في مختلف الأقاليم، حتى أصبح لدى الصين نحو 840 مؤسسة للبحث العلمي والتكنولوجي، توظف أكثر من 400 ألف

شخص، بعدما لم يكن لديها سوى 40 معهدا، تشغّل 50 ألف شخص، منهم 400 باحث فقط عام 1949. وكان من نتائج هذه السياسة أن نجحت الصين في تفجير أول قنبلة نووية عام 1964، وفي رفع أعداد المتعلمين من 20% عام 1949 إلى 80% عام 1976. وارتفع الناتج المحلي من 27 مليار يوان عام 1952، إلى 65 مليار يوان عام 1957، مع السيطرة على التضخم، وتنظيم الضرائب، وتوفير التمويل للاستثمارات، وخلق مناصب عمل؛ إلا أن هذه الإصلاحات، وإن حققت بعض الإنجازات على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق انطلاق الصين اقتصاديا (بن سانية، 2012: 124).

لقد تطور الاقتصاد الصيني على مرحلتين، الأولى هي مرحلة ما قبل الإصلاح، أي ما قبل العام 1978، والتي بدأت مع ميلاد جمهورية الصين الشعبية عام 1949، حيث تبنت الصين الأنموذج الستاليني، ثم تحول بعد ذلك إلى نظام التخطيط المركزي، ومنه إلى نظام الخطط الخماسية، مع التأكيد على تنمية الصناعات الثقيلة، ثم إلى نموذج التعبئة الجماهيرية بالاستخدام المكثف للقوى العاملة، ومنه إلى التركيز على الكفاية الإنتاجية والاعتماد على الذات مع إدارة مركزية للصناعات، وقد حقق الاقتصاد الصيني معدلات تنمية معقولة خلال هذه الفترة، لكنها معدلات لا تقارن بما حقق بعد اتباع الإصلاح الاقتصادي الشامل في عهد " دنغ سياو بنغ " (البيومي، 1997: 136).

إن استمرار سيطرة الحزب الشيوعي على صنع القرار السياسي والاقتصادي للصين، رغم تداعيات المنظومة الشيوعية أواخر القرن العشرين، وعودة إقليم هونغ كونغ عام 1997، ومقاطعة مكاو عام 1999، للإقليم الأم، وهذه العودة للإقليمين، وخاصة إقليم هونغ كونغ، أسهمت في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الضخمة للنهوض بالصناعة الصينية، حيث تم دمج آلية الاقتصاد الاشتراكي ذو التخطيط المركزي، مع آليات السوق الرأسمالية، الأمر الذي عزز قوة الاقتصاد الصيني، ودعم

منافسته لأقوى الشركات العالمية ومتعددة الجنسيات، وانتشار الشركات الصينية في جميع القارات، لتصبح الصين ثاني أكبر قوة اقتصادية في العالم، بعد الولايات المتحدة الأميركية، وأصبح التنافس ما بين القوتين الاقتصاديتين الأكبر متناغما لخدمة أهداف النظام الدولي الجديد (شنافه، 2013: 204).

ولعل بالإمكان القول، إن كانون الأول من عام 1978 سجل مولد الصين الجديدة، عندما انعقدت الدورة الثالثة الكاملة للجنة المركزية الحادية عشرة للحزب الشيوعي الصيني، وتُعد هذه الدورة أهم دورة يعقدها الحزب الشيوعي منذ تحرير الصين في عام 1949، لأنها شهدت تحولا تاريخيا لم يسبق له مثيل في تاريخ الأمة الصينية. وتجسدت أهمية هذه الدورة في أنها قررت إنهاء عزلة الصين التي فرضتها على نفسها لمدة أربعة قرون ونصف قرن. ويمكن تقسيم مراحل الإصلاح إلى ثلاث مراحل (غوو Guo، 2017: 280–281):

1. المرحلة الأولى (كانون الثاني 1978–أيلول 1984): الإصلاح في الريف الصيني وحشد الطاقات، بتمكين المبادرة الفردية، والملكية الخاصة المقيّدة، وإلغاء نظام المزارع الجماعية.
2. المرحلة الثانية (تشرين الأول 1984 – كانون الأول 1991): الإصلاح في المدن والمناطق الحضرية، والتي اتسمت أيضا بتوسيع هامش الملكية الفردية، وتوسيع هوامش المنافسة المبنية جزئيا على آليات اقتصاد السوق.
3. المرحلة الثالثة (كانون الثاني 1992 – حتى عام 2000): الإصلاح الشامل، بتحقيق الدمج الطبيعي بين نظام الملكية العامة واقتصاد السوق، في ظل سيطرة الدولة الإيجابية والفعالة، وتلعب آلية السوق داخل هذا النظام دورا أساسيا في توزيع الموارد، حتى يمكن إقامة نظام اقتصادي مدمج، يتمتع بالفاعلية والمستوى المرتفع. وبحلول شهر كانون الثاني 1992، تم

دخول الإصلاح الاقتصادي في الصين مرحلة جديدة، بالانتقال من الإصلاح في المدن والمناطق الحضرية وإصلاح أساليب الاقتصاد الجزئي، إلى الإصلاح الشمل الذي يراعي مجمل عناصر العمليات الاقتصادية، وصولا إلى الانفتاح على العالم بالتصدير المتنامي.

وفي إجمال عام للمشهد، وباستقراء الهوية الثقافية للصين، يُلاحَظ أن بنية الثقافة السياسية الصينية تتشكل من ثلاثة محاور هي (عيدو، 2002): الثقافة الكونفوشيوسية، والثقافة الماركسية، والثقافة الليبرالية المعاصرة. وتأتي المرحلة المعاصرة مع ماو تسي تونج بماركسيته، والذي نظّر لشعبية الصين، وقبله (صن يات سن) الذي يُعدّ أبو الصين في بداية القرن العشرين، منظّر وطنية الصين. ويأتي من بعد هؤلاء منظر برنامج التحديثات الأربعة دنج سياو بنغ، الذي بدأ بالإعلان عن تحديثاته سنة 1978، وقد شكل برنامجه نقلة نوعية في التوجهات السياسية والاقتصادية في المجتمع الصيني، بما يؤهله للدخول إلى مستويات الدول الصناعية، ويمكن تلخيص برنامج التحديثات الأربعة، حسب ما ورد في المؤتمر الحادي عشر للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني عام 1978:

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي "حكومات مرنة واقتصاد مرن".
2. إعادة النظر في أولويات التنمية، بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي، وأخيرا الدفاع.
3. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلال عن بيروقراطية الحزب.

إن العامل الاقتصادي حيوي في تطور اقتصاد البلدين، الولايات المتحدة والصين. فالصين تعتمد أسواق الولايات المتحدة وتكنولوجيتها العالية، بينما ترى الولايات المتحدة في الصين المكان

المناسب لإقامة المشروعات الاستثمارية، بحيث تتصدى لمنافسة دول أخرى على الاستثمار في الصين، وخاصة المنافسة اليابانية، والأوروبية الغربية أو الروسية (هارلاند، 1997: 306).

أما على الصعيد الأمني الإقليمي، فتؤكد الصين دائما على أن تايوان جزء لا يتجزأ من وحدة الأراضي الصينية، وتعتمد الصين في إقامة علاقاتها الدبلوماسية مع دول العالم على أساس التزام تلك الدول بسياسة صين واحدة. أما بالنسبة لليابان فان موقفها من هذه القضية متباين؛ فمن جهة، نجدها تعرب عن احترامها الكامل لموقف الحكومة الصينية حول كون تايوان جزءا لا يتجزأ من أراضي جمهورية الصين الشعبية، وتعترف بأن حكومة جمهورية الصين الشعبية هي الحكومة الشرعية الوحيدة في الصين، وتلتزم بالوثائق السياسية الثلاثة (البيان الصيني الياباني المشترك عام 1972، ومعاهدة السلم والصداقة الصينية عام 1978، والإعلان الصيني الياباني المشترك عام 1998) المتفق عليها بين البلدين، ولا تؤيد محاولات تايوان للانضمام إلى الأمم المتحدة. ومن جهة أخرى، تظهر بين الحين والآخر، تصريحات لمسؤولين يابانيين تبين فيها أن تايوان دولة مستقلة (مردان، 2014: 8-9). ومن الجدير بالذكر أن اليابان استولت على تايوان عام 1895، واستمر احتلالها لها مدة 50 عاما. ولا تزال الصين تتنازع فكرة إعادة إقليم تايوان من النفود الأميركي، وتعتمد في عودة هذه الأجزاء، ذات الاقتصاد الرأسمالي، على مفهوم (دولة واحدة بنظامين)، حيث تتوافق الرؤية الصينية مع المتغيرات العالمية، في ظل نهج العولمة الذي يدفعها للانفتاح على العالم الخارجي الرأسمالي، عبر بوابتي هونغ كونغ وتايوان، باقتصادهما الرأسمالي (شنافه، 2013: 206).

إن المنظور الصيني للتهديد يركز على الولايات المتحدة، التي يراها الصينيون تسعى إلى احتواء "التّنّين" من خلال تحالفها العسكري مع اليابان، ومن خلال الإمدادات العسكرية التي تقدمها

إلى تايوان، ووجودها الطاغي في آسيا، وتشجيعها للانفصالية في تايوان والتبت، والترويج "لتطور سلمي" من شأنه أن يدمر احتكار الحزب الشيوعي الصيني للقوة السياسية (مانسينج، 2006)

في الجانب العسكري، ومن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، ولها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية (عبد العزيز، 2001: 81). ويُعد الخيار النووي الصيني انعكاسا لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، وبأمجاد المملكة الوسطى (مركز العالم). كما أنه بحوزة الصين "نظم إطلاق"(Delivery systems)، متطورة و عالية الدقة، خاصة الصواريخ الباليســتية العابرة للقارات مثل (DF-4) الذي يصل مداه إلى 7 آلاف كم، و صاروخ (DF-5) القادر على حمل رؤوس نووية متعددة، و هي صواريخ متحركة يمكن تحريكها حول الصين، و بالتالي إصابة أهداف في دول كاليابان و روسيا و الهند، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى مثل: (دونج فانج 15 و 21)، و صواريخ (Julang 1) و (Julang 2)، و كذلك القاذفات الاستراتيجية (H-6)، و الغواصات النووية الحاملة للصواريخ النووية (عبد العزيز، 2001: 79-80).

قد تفيد الإشارة إلى أنه، وفي العلاقة مع الولايات المتحدة الأميركية، يُعدّ العامل الجيوسياسي من بين أهم المتغيرات المتحكمة في سياسة الصين الخارجية، إذ لم يفقد هذا المتغير أهميته. يقول "جوزيف ناي": "لم تحل الجغرافيا الاقتصادية محل الجغرافيا السياسية، رغم أن مطلع القرن الحادي والعشرين شهد بوضوح محو الحدود التقليدية بين الاثنتين، ذلك أن تجاهل دور القوة المركزية والشؤون الأمنية سيكون كتجاهل الأوكسجين. ففي الظروف العادية، يتواجد الأوكسجين بكثرة، فلا نعيره اهتماما يذكر، ولكن، ما إن تتغير هذه الظروف، ونبدأ في افتقاد الأوكسجين، حتى نعجز عن التركيز على أي شيء آخر" (ناي، 2003: 36).

وفي هذا المعنى، وبصفتها القوة المسيطرة في آسيا، نجد الولايات المتحدة محورا للمنافسات الآسيوية المتداخلة، بما فيها (الصين–تايوان) و(الصين–اليابان) و(الصين–الهند) و(الهند–باكستان). وتتنوع علاقات الولايات المتحدة مع كل دولة على حدة، كما هو حال علاقاتها مع كل من الصين والهند. فلأسباب استراتيجية واقتصادية وتاريخية كثيرة، يوجد لدى الولايات المتحدة الكثير على المحك في الصين، بالإضافة إلى العديد من نقاط الصراع أيضا وأهمها تايوان. وقد تزايدت قوة الصين القومية بصورة مذهلة، بمؤشراتها الاقتصادية خصوصا، ولديها تقليد طويل الأمد من التفكير الاستراتيجي، وتتمتع بصورة ذاتية عن كونها القوة المسيطرة في آسيا، رغم نفيها المعلن لأي طموح للهيمنة، ومذهبها المسمى بـ "الصعود السلمي"، مقنع، ويقوم على تطوير الذات وتجنب الصراعات إلى أقصى حد ممكن. وربما يمكن القول إن دبلوماسيتها هادئة وغير صاخبة (مانسينج، 2006).

أمام كل هذه التفاعلات السياسية والثقافية الداخلية والخارجية، ومع الجوار، يبقى الرهان على عدة متغيرات رئيسية يمكن أن تكوّن محددات المكانة المستقبلية للصين وهي (عيدو، 2002): النفقات الدفاعية، والقطاع العام، ومدى الاعتماد عليه أو مدى الاستغناء عنه، والفساد الإداري، والحزب الشيوعي ودوره، والخيار الشيوعي ومستقبله. وهناك على رأس جدول الاهتمامات السياسية والأمنية والعسكرية، القضية التايوانية، والعلاقات الباسيفيكية. وفيما يخص العلاقات الباسيفيكية، وعلى الرغم من أن هذا التوصيف يوحي بمنظومة إقليمية، فإن هذه المنطقة تشكل نقطة تتجمع فيها ملامح مهمة من التفاعلات الكونية، فإلى جانب مركزيتها الاقتصادية والتقنية والمالية، فإنها تضم عددا من الدول الكبرى، كاليابان وروسيا والصين، إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية، ويُلحَظ نمط التفاعلات الاقتصادية من ناحية، ومعدل الزيادة في النفقات العسكرية، يمثلان المتغيرين الرئيسيين فيها.

المبحث الثاني

مفهوم مكانة الصين في بنية النظام الدولي

يُقصد بِـ (المكانة) في أدب العلاقات الدولية، الحيز الاعتباري–الموضوعي الذي تشغله الدولة في موقعها بين الدول التي تشكل النظام الدولي. والصين بدورها تملك من المقومات ما يؤهلها أن تكون دولة كبرى، من جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية والتكنولوجية والجغرافية والسكانية والحضارية والتاريخية.

لقد أضحى حضور الصين كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمراً لافتاً، بعد انعزال استغرق عقوداً طويلة. وبات صعود الصين وازنا في العلاقات الدولية، ليس فقط بفضل فاعلية الصين الاقتصادية المتزايدة، لاختراقها للأسواق العالمية، وإنما أيضا لاضطلاعها بأدوار سياسية غير مألوفة على مستوى الأزمات الإقليمية (السخيري، 2012: 239).

انطبعت حقبة "قرن الإذلال" في ذاكرة الصينيين على أنها حقبة سوداء شهدت هزائم عسكرية مذلة على يد القوى الأجنبية الخارجية، وفقدان الأمة الصينية حق السيادة عبر اقتطاع أجزاء من الوطن الأم ومنحها لدول أخرى، مثل هونغ كونغ لبريطانيا، ومكاو للبرتغال، إلى جانب الاحتلال الياباني (التميمي، 2017: 59). وبعد نهوض الصين من تلك الكبوات التاريخية، ها هي تنازع لتكون في مكانة أقوى دول العالم، والأنظار متجهة إليها، ومعها روسيا وعدد آخر من الدول الصاعدة، للتصدي للأحادية القطبية الأميركية، التي أدت في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى حالة من السيطرة الأميركية التي هددت مصالح دول عديدة في العالم. ولكن التحديات أمام الصين كبيرة، والفرص كثيرة ومتاحة على ما يبدو.

هناك مجموعة من العناصر والأبعاد التي يجب توافرها في أي دولة حتى يمكن أن يُطلق عليها قوة عظمى. ويرى هانز مورجانثو، إن القوة الشاملة للدولة يُعبَّر عنها من خلال تسعة عناصر هي: العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والطاقة الصناعية، والاستعداد العسكري، والسكان، والشخصية القومية، ونوعية الحكم، والروح المعنوية، ونوعية الدبلوماسية (محمد، 2014).

وفي عصر الهيمنة الأميركية، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق بداية التسعينيات من القرن الماضي، تتجه الأنظار للبحث عمن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي، ويبدو أن الصين هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لذلك. فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان الصين ويبلغ تعداد سكانها 1.409517 مليار نسمة حسب إحصاء 2017 (United Nations, 2017: 76)، فيما بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية 323127513 نسمة حسب إحصاء العام 2016 (مجموعة البنك الدولي، 2018)، أي أن عدد سكان الصين أكثر من أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة.

حسب إحصائيات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام للعام 2017، وصل حجم الإنفاق الدفاعي في العالم إلى 1.7 تريليون دولار أمريكي، مرتفعا بنسبة 1.1 في المئة، مقارنة بعام 2016. وواصل الإنفاق العسكري الصيني ارتفاعه، فيما تراجع إنفاق روسيا العسكري لأول مرة منذ عام 1998، وكانت السعودية في المرتبة الثالثة (أكثر من 69 مليار دولار عام 2017)، بدلا من روسيا، (66.3 مليار دولار). وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتصدر قائمة الإنفاق العسكري عالميا بأكثر من 600 مليار دولار. وحسب معهد ستوكهولم، فإن الصين ثاني أكبر دولة في العالم في الإنفاق العسكري، حيث أنفقت 228 مليار دولار، أي أن نصيب الصين من الإنفاق العالمي على التسلّح تضاعف منذ عام 2008 إلى 13%. وتنفق الهند 63.9 مليار دولار في المرتبة الرابعة

عالميا، تليها فرنسا بـ 57.8 مليار دولار، ثم المملكة المتحدة بـ47 مليار دولار في المرتبة الخامسة، ثم اليابان في المرتبة السادسة بـ 45 مليار دولار، بينما تأتي ألمانيا في المرتبة السابعة بـ 44 مليار دولار، ثم كوريا الجنوبية بـ 39 مليار دولار، وتأتي إيطاليا والبرازيل في المرتبتين التاسعة والعاشرة بـ 29 مليار دولار، تليها أستراليا بـ27 مليار دولار، ثم تركيا بـ 18 مليار دولار (Stockholm International Peace Research Institute – SIPRI, 2018).

وبحسب معهد ستوكهولم أيضا، فإن عدد الرؤوس النووية في العالم وصل في مطلع 2015 إلى 15850 بينها 4300 عملانية، بينما في العام 2010 كان عددها 22600 رأس بينها 7650 عملانية. وتملك الولايات المتحدة وروسيا 7260 و7500 رأس نووي على التوالي، أي أن حصتهما مجتمعتين توازي 90 في المئة من الترسانة النووية في العالم بأسره، ولكنهما مع هذا منخرطتان في برامج تحديث ضخمة ومكلفة تستهدف الأنظمة الناقلة والرؤوس النووية وإنتاجها. أما بقية الدول التي تمتلك أسلحة نووية معترفاً بها قانوناً بموجب معاهدة حظر الانتشار النووي الموقعة في العام 1968 فهي: الصين (260 رأساً) وفرنسا (300 رأس) وبريطانيا (215 رأساً)، وهذه الدول إما تنشر أنظمة جديدة لإطلاق الأسلحة النووية، وإما أعلنت عن نيتها فعل ذلك، وتبدو مصممة على الاحتفاظ بترسانتها. وحسب المعهد، فإن الصين هي الوحيدة من بين الدول النووية الخمس الكبرى التي تزيد ترسانتها من الرؤوس النووية، مع ترجيح استمرار هذا التوجه، ولكن بصورة متواضعة.

ومن الناحية العسكرية أيضا، يُعدّ الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، ما يزيد على (4500) طائرة مقاتلة، وأكثر من (65) غواصة هجومية، بينها خمس غواصات نووية، وأكثر من (17) صاروخا بالستياً عابراً للقارات، وعدد من

الصواريخ الموجهة التي يمكن إطلاقها من تحت الماء (المشاقبة، 2014: 376). وسبقت الإشارة إلى الميزات الجغرافية، والموقع الاستراتيجي، ومواطن القوة الجيوسياسية، وتحدياتها ومخاطرها أيضا.

وبالترافق مع الإنجازات الاقتصادية الهائلة، يصبح الحديث عن مكانة الصين في النظام الدولي محصلة طبيعية لواقع الصين، وأقرب إلى الوصف منه إلى محاولة إثبات وجود هذه المكانة الكبرى. ولكن تبيان الفرص المتاحة، والمعوقات، واستشراف آفاق المستقبل، مسائل تحتاج إلى ما هو أبعد من الوصف، وهو أمر تحاول أن تتولاه الفصول اللاحقة من هذه الدراسة.

يُطلق مصطلح النظام الدولي على مجموعة العلاقات المنتظمة التي تربط الدول بعضها ببعض، والقائمة على الاعتماد المتبادل ضمن إطار سياسي واقتصادي واستراتيجي وتعبر عن واقع فرض نفسه بفعل شروط تاريخية وعلمية وعقائدية واقتصادية، إذ يمكن لهذه العلاقة أن تأخذ شكل التعاون والتفاهم والسلام، ويمكن أن تأخذ طابع الصراع والحروب والتنافس والمواجهة، حيث لا يُشترط لإطلاق هذه الصفة على "نظام ما" أن يكون متصفاً بصفات الشرعية والعدالة أو الديمقراطية. وإذا كان تعريفنا للنظام السياسي الدولي يعني ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات دولية تتفاعل مع بعضها وفق أنماط سلوكية تتفاوت ما بين التعاون والصراع، فإن البنية الهيكلية للنظام الدولي تعني تحديد الشكل الذي يتخذه ذلك النظام، من خلال تراتبية الوحدات التي يتألف منها (سليم، 1998: 272؛ أبو دهب، 2002: 24 لدى: حيصة، 2009: 23، 18).

عرّف "موريس إيست" النظام الدولي بأنه "يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل ذات الطبيعة الأرضية (الدول) التي تتواجد خلال وقت محدد". كما عرفه "كينيث ولتز" بأنه "عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان، ومن ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها". أما "مارتن كابلن" فقد عرفه بأنه "مجموعة من القواعد والقيم

والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول، وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن". وعرّفه "أناتول ربابورت" أنه "المجموع الذي يعمل ككل نتيجة الاعتماد المتبادل بين الأجزاء (دورتي وبالتسغراب، 1985: 77–79).

وفي الواقع، لا يوجد تعريف مانع جامع للنظام الدولي، فقد اختلفت الآراء في تحديد النظام الدولي، أهو نظام دولي، أم نظام عالمي؟ فالنظام العالمي أكثر شمولا من النظام الدولي، حيث يقتصر النظام الدولي على التفاعلات بين الدول، في حين أن النظام العالمي يمتد ليشمل كافة الوحدات المختلفة من غير الدول. مرّ النظام الدولي بمجموعة من المراحل بدأت المرحلة الأولى من معاهدة وستيفاليا 1648 حتى 1815، وسيطرت في هذه المرحلة أفكار الثورة الفرنسية 1789، من حرية وإخاء ومساواة، والمرحلة الثانية بدأت من 1815 حتى بداية الحرب العالمية الأولى 1914، حيث كانت بريطانيا في هذه المرحلة القوة الرئيسية التي تمسك بزمام الأمور. وبدأت المرحلة الثالثة من نهاية الحرب العالمية الأولى حتى الحرب العالمية الثانية، وفيها سيطرت بريطانيا وفرنسا والدول المنتصرة معهما في الحرب على مجريات السياسة الدولية. جاءت المرحلة الرابعة بعد الحرب العالمية الثانية 1945 حتى 1991 حيث سيطرة القطبين؛ الأميركي، والسوفييتي، والحرب الباردة بينهما، والتي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي في 1991، وولادة نظام عالمي جديد تسيطر عليه الولايات المتحدة الأميركية، مع بزوغ قوى جديدة في السياسة الدولية، كروسيا الاتحادية، والصين، والاتحاد الأوروبي (محمد، 2014).

ولعل ما ينطبق على النظام الدولي في صورته الحالية، هو ما جاء به كينث والتز، عندما أشار في نظريته الواقعية البنيوية إلى أن النظام سيعاقب، عاجلاً أو آجلا، الدولة التي تسعى إلى الهيمنة، فبالضرورة سوف تسعى الدول الأخرى لمنافستها أو التفوق عليها من خلال زيادة عناصر

القوة الذاتية، أو توسيع تحالفاتها. كما إن كلف الهيمنة وأعباءها تفرض على الدولة استهلاك الكثير من الموارد لسياساتها الخارجية، وهذا ما أسهم، بصورة وأخرى، في تراجع الولايات المتحدة في بعض عناصر القوة الاستراتيجية. ويبدو أن سعي الولايات المتحدة في منع ظهور قوى منافسة لها في النظام الدولي قد يشهد انتكاسة كبيرة، فكثير من الدول، وفي مقدمتها الصين، استطاعت أن تجد الوسائل والبدائل لتحقيق أهدافها، متجاوزة بذلك سعي الولايات المتحدة الحثيث في الوقوف في وجهها كقوة منافسة في النظام الدولي على المستوى الاقتصادي والتكنولوجي (خضير، 2016: ب).

تختلف مكانة الدول وتتباين في البنية الهيكلية للنظام الدولي، تبعا لما تمتلكه من عناصر ومكونات القوة المادية وغير المادية، مثل الموقع الجغرافي، والسكان، والموارد الطبيعية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وطبيعة النظام السياسي، تبقى عناصر قوة الدولة غير ذات جدوى، إن لم تؤد أدواراً في علاقات القوى، وبمقارنتها مع مثيلاتها لدى القوى الأخرى (عطوان، 2010: 12). والمكانة والقوة، بالمعنى الواسع للقوة، تتداخلان إلى حد بعيد.

ولعل نقطة البداية في توصيف المعالم الأساسية للسياسة الدولية المعاصرة هي تحديد "التحولات" المفصلية في تلك السياسة، وتقسيم تطورها على أساس التحولات الجارية. ومن هنا، تتمثل نقطة الانطلاق في تحديد النقطة التي يمكن القول عندها أن هناك تحولا جوهريا في السياسة الدولية، وهناك عدد من المؤشرات التي تشير إلى أن هناك تحولا قد حدث في تلك السياسة، ومن أهم تلك المؤشرات عدد الوحدات الدولية ونوعيتها، ونمط توزيع القوة العالمي، ونوع العمليات السياسية والقواعد التي تحكم العلاقات بين الوحدات الدولية. ومصدر هذه المؤشرات يكمن في العناصر التكوينية للنسق العالمي ذاته، ولكن تحديد الأكثر أهمية بين تلك المؤشرات يبقى المسألة الجوهرية، ولعلّ المؤشر الرئيس للتحول في النسق الدولي هو التغير في هيكل توزيع القوة، أي ما إذا كان النسق العالمي

نسقا أحادي أم ثنائي أم متعدد القطبية، ذلك أن هذا المؤشر بذاته يتضمن بداخله المؤشرات الأخرى. فالتحول من بنيان دولي إلى آخر إنما يعنى بالضرورة تحولا في عدد الدول الكائنة في النسق الدولي وطبيعتها، كما أنه يعني تحولاً في طبيعة العمليات السياسية، والترتيبات المؤسسية الكائنة في النسق الدولي. أي أن تغير هيكل توزيع القوة هو مؤشر حاكم يجرّ خلفه باقي المؤشرات. وربما كان التغير الجوهري في الخصائص الأساسية للنسق الدولي يتحدد من خلال وحدات النسق، وبنيانه، ومؤسساته، وعملياته السياسية، وهذه العناصر المركبة تشكّل مؤشرًا لحدوث تغير في مسار تطور السياسة الدولية (سليم، 2002: س–ع).

وعموما، يبدو أن التناقضات وتضارب المصالح بين الدول الرأسمالية لا بد وأن تطفو على السطح وتصبح أكثر أهمية في تحديد بنيان النسق العالمي، كما حدث في حالتي الحرب العالمية الأولى والثانية، خاصة مع تزايد احتمالات ظهور أوروبا كقوة مستقلة، هذا بالإضافة إلى ظهور أقطاب أخرى منافسة خارج المنظومة الرسمالية المسيطرة، كالصين وروسيا. ومن ثم فإنه من المتوقع أن يتطور النسق العالمي الراهن نحو بنيان عالمي تعددي ذي طبيعة هرمية أي نسق عالمي تتعدد فيه مراكز القوى (سليم، 2002: 649).

وتأسيسا على ما تقدم، وحيث إن الوحدات السياسية "الدول" يختلف بعضها عن بعض في ترتيب المصالح والأهداف، فضلا عن اختلافها في التكوين والقدرات المادية وغير المادية والمجتمعية، فإنها تختلف أيضا في سلوكها السياسي الخارجي على نحو يعبر عن اختلاف الدور الذي تؤديه، بين دور فاعل، أو متوسط الفاعلية، أو قليل الفاعلية، أو غير فاعل؛ وذلك تبعا لاختلاف طبيعة الدول، بين دول عظمى، وكبرى، ودول صغيرة (فهمي، 2000: 11).

ولذلك، فإن تعريف الدور القومي للدولة والمتأتّي من المكانة التي تشغلها في هيكل القوى الدولية يمر عبر مراحل، هي:

1. مرحلة الاستكشاف للموقف، حيث يتم إدراك الظاهرة التي يتم التعامل معها في ضوء الإمكانات والقدرات المتاحة.
2. مرحلة تحديد الدور القومي للدولة في ضوء الثوابت التي على أساسها ترسم السياسة الخارجية.
3. مرحلة تكييف الدور القومي مع طبيعة المتغيرات المحيطة بالبيئة، أو المؤثرة في القدرات المادية والمجتمعية لدولة صانع القرار، ويعني ذلك أن يكون الدور مكافئا للمكانة التي تشغلها الدولة، بحيث يكون سلوكها متناسبًا مع إمكاناتها وقدراتها.
4. إذا فُهم النظام الدولي أو الإقليمي على أنه بنية هيكلية تتوزع فيها الوحدات على نحو تراتبي، وفق ما هو متاح لديها من إمكانات وقدرات، فإن هذه المواقع، وتأثراتها المتبادَلة، ستمثل مواقع أو أدوارا إقليمية ودولية قياسا مع الوحدات الأخرى. ومن ثم، فإن الدور القومي يتحدد في ضوء إدراك صناع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم إقليميا ودوليا. وبعبارة أخرى، فإن المرحلة الرابعة هي مرحلة تحديد القيمة التي تقترن بالدور (بيرنستن، 1997).

وبتعميم هذه الأطروحات النظرية المتعلقة بمفهوم الدور على مستوى النظام الدولي، وطبيعة التفاعلات السياسية الحاصلة فيه، يُلاَظ أن القيادات الصينية قد أدركت تماما الضعف الناشئ عن تراجع عوامل لم تعد تحمل القدر نفسه من الفاعلية الدولية (كتراجع الأيديولوجية مثلا)، وملائمة التغيير النوعي على مستوى البنية الهيكلية للنظام الدولي (كغياب الاتحاد السوفيتي سابقا)، فضلا

عن توظيف المعطيات المادية والمجتمعية، لتبني لها دورا متميزا ومستقبليا في بنية النظام الدولي (فهمي، 2000: 15).

وفي إطار العلاقات ضمن مثلث القوة والمصلحة الوطنية والمكانة في النظام الدولي، يمكن القول إن تعني القدرة على التأثير على الآخرين وإخضاعهم لإرادة القوي الفاعل. وتُعدّ قوة الدولة من العوامل التي تُعلق عليها أهمية خاصة في ميدان العلاقات، وذلك بالنظر إلى أن هذه القوة هي التي ترسم أبعاد الدور الذي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي، وذلك في ضوء العوامل التي تسهم في بناء مكانتها الدولية، وتحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية. ومفهوم القوة تجاوز في مضمونه الفكري المعنى العسكري الشائع، إلى مضمون حضاري أوسع، ليشمل القوة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتقنية، ... وتمارس الدولة قوتها في النطاق الخارجي من خلال ثلاث أدوات هي، الدبلوماسية، والحرب، والقوة الناعمة، التي أصبحت في عصرنا الراهن الأداة الأكثر تأثيرًا من القوة الصلبة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تنفرد بهذه الميزة فالتأثير بالآخرين يكون نتيجة الإقناع وليس الإكراه، القبول طوعًا، وليس الإكراه جبرًا (محمد، 2014).

وفي ضوء مصادر القوة سالفة الذكر، فإن الدولة تحدد على أساسها أهدافها، وتقرر الاختيار بين هذه الأداة أو تلك من أدوات القوة، والدولة الأقوى هي التي تفوز دائما في الدبلوماسية والحرب والقوة الناعمة، ما جعل الركون إلى القوة العسكرية (الحرب) الخيار الأقل ترجيحا في تحقيق مصلحة الدولة. وفيما يتصل بالقوة وتوازن القوى، فلا شك أن هناك اختلافات في القوى النسبية للدول، ومرد هذه الاختلافات يعود إلى تباين ما هو متاح لكل دولة من المصادر المادية وغير المادية التي تدخل في تركيب قوة الدول. وتدرك كل دولة، في ظل البيئة الدولية الحالية، والتي يغلب عليها منطق الصراع، أن حماية حدودها ومكتسباتها الوطنية، فضلاً عن تحقيق مصالحها القومية، رهن بامتلاك

القوة بكل مشتملاتها، والسعي الدائم إلى زيادة هذه القوة إلى أبعد ما يمكن، بإضافة مصادر أو قوى أخرى، مثل الدخول في تحالفات، أو من خلال إضعاف قوى الآخرين بشتى الطرق، كالتقسيم والحرب النفسية إلخ. والتوازن ليس حالة جامدة، بل عملية متغيرة ومتطورة، وعملية حركية متغيرة، تندفع من سعي الأطراف ذات العلاقة إلى الحفاظ على أوضاعها ومصالحها النسبية، التي تعكس القدرات والإمكانات والموارد المتاحة لها. وعند تغير القدرات بشكل حاسم من طرف، يسعى الطرف الآخر إلى إعادة التوازن من جديد. ومفهوم توازن القوى الشامل مركب ومتعدد الأبعاد، وهو من حيث القدرات يتجاوز مفهوم التوازن العسكري، الذي يدخل كأحد أبعاد توازن القوى، والذي يضم، علاوة على ذلك، القدرات الاقتصادية والسياسية والبشرية والتقنية (محمد، 2014).

ويشير مفهوم تحول القوة (Power Transition) إلى فقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي، الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة. ولكي يحدث تحول للقوة، يتعين على القادم الجديد أن يحصل على مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة، أو على الأقل يحدث تعادلا مع المقدرات القومية للدولة القائد، بالشكل الذي يجعل من المقدرات القومية لكل منهما تقترب من حد التساوي، أو بمعنى أدق، التعادل النسبي أو التقريبي (محمد، 2015: 10-11). ويبدو أن مقولات نظرية تحول القوة التي قدمها أورغانسكي لا تزال صالحة للاختبار، كما إن لديها قدرة تنبؤية عالية. وقد قسم أورغانسكي من خلال نظريته الدول، حسب درجة القوة ودرجة الرضا، إلى أربع فئات رئيسية هي: - الدول القوية والراضية. - الدول القوية وغير الراضية. - الدول الضعيفة وغير الراضية. - الدول الضعيفة والراضية (Organski, 1961: 371-374).

وعلى الرغم من أن نظرية تحول القوة تتشابه مع المدرسة الواقعية؛ بسبب تركيز كل منهما على علاقات القوة، فإن النظريتين تختلفان على توصيف النظام الدولي، حيث تركز النظرية الواقعية على عنصر الفوضوية في النظام الدولي، أما نظرية تحول القوة، فتنظر إلى النظام الدولي على أنه تسلسل هرمي للدول، يتضمن درجات مختلفة من التعاون والمنافسة، ويؤدي اختلاف معدلات النمو إلى تغير في القوة النسبية بين الدول، ما يؤدي إلى علاقات دولية جديدة، وتكوين كيانات سياسية واقتصادية جديدة، وهذا ما تطرحه الصين كقوة آخذة في النموّ وتعزيز المكانة في البنية الهيكلية للنظام الدولي (Tammen et al.,: 2001؛ عند: محمد، 2015: 11).

ولكن القوة، بالمعنى التقليدي، لم تعد كافية لتبيان مكانة الدولة في النظام العالمي. والدراسات الحالية تركّز على القوة الناعمة، وخاصة ما كتبه جوزيف ناي عنها. فإذا كانت القوة تُقاس بدرجة التأثير على الغير بالوسائل الصلبة، فإن القوة الناعمة يمكن أن تُحدث التأثير نفسه بالوسائل الناعمة.

وبكلمات جوزيف ناي، فإن القوة الناعمة هي "ما هي القوة الناعمة؟ إنها القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلا من الإرغام أو دفع الأموال. وهي تنشأ من جاذبية ثقافة بلد ما، ومُثله السياسة، وسياساته. فعندما تبدو سياستنا مشروعة في عيون الآخرين، تتسع قوتنا الناعمة. ولقد كان لدى أميركا الكثير من القوى الناعمة منذ زمن طويل. فكِّروا في تأثير الحريات الأربع التي تبناها الرئيس فرانكلين روزفلت في أوروبا عند نهاية الحرب العالمية الثانية؛ فكِّروا في الشباب الذين كانوا خلف الستار الحديدي وهم يستمعون إلى الموسيقى الأميركية ونشرات أخبار إذاعة أوروبا الحرة؛ والطلبة الصينيين وهم يرمزون في احتجاجاتهم في ساحة تيانانمين بخلق نسخة من تمثال الحرية؛ وفي الأفغان المتحرّرين حديثا في عام 2001 وهم يطلبون نسخة من لائحة الحقوق؛ وفكِّروا في الشباب الإيرانيين اليوم وهم يتفرجون خلسة على أشرطة الفيديو الأميركية الممنوعة وما تذيعه

تلفزيونات الأقمار الاصطناعية في داخل خصوصيات بيوتهم، فهذه كلها أمثلة من قوة أمريكا الناعمة فعندما تتمكن من جعل الآخرين يُعجبون بمُثلك ويريدون ما تريد، فإنك لن تضطر إلى الإنفاق كثيرا على العصي والجزرات (أي على عوامل الإرغام والإغراء) لتحريكهم في اتجاهك. فالإغراء أكثر فاعلية من الإرغام على الدوام، وكثير من القيم مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وإتاحة الفرص للأفراد لها قدرة عميقة على الإغراء. وكما قال الجنرال ويسلي كلارك فإن القوة الناعمة "قد أعطتنا تأثيرا أبعد بكثير من الحافة الصلبة لسياسات ميزان القوى التقليدية، ولكن الجاذبية يمكن أن تنقلب إلى نفور إذا تصرفنا بغطرسة ودمرنا الرسالة الحقيقية لقيمنا الأعمق" (ناي، 2007: 12–13).

ولعلّ هذا الوجه "الناعم" من وجوه القوة والمكانة يمثّل واحدا من المحاور الأساسية التي تعمل عليها الصين، محليا، وإقليميا، وعلى الصعيد العالمي. فبعدما كانت صورة الشمولية والدكتاتورية طاغية، قويت عناصر الانفتاح والحريات في الصين، وتحاول الصين تقديم صورة حداثية حضارية معاصرة وجاذبة، وهي كما يبدو، تحقق نجاحات هامة على هذا الصعيد، مقارنة مع حقبة ماو تسي تونغ.

الفصل الثالث

عوامل بناء مكانة الصين في النظام الدولي

الفصل الثالث

عوامل بناء مكانة الصين في النظام الدولي

تسهم عوامل عديدة متشعبة ومتشابكة في بناء مكانة الدولة، وهذه العوامل تبدأ بما هو محلي وإقليمي، وصولا إلى المكانة العالمي. وقد سبقت الإشارة إلى عدد من مركبات المكانة ومضامينها ومحدداتها، والتي تتمحور في بعض ركائزها بالموقع الجغرافي والمساحة والتضاريس والمناخ، وهي العناصر الأساسية في تكوين الجغرافيا السياسية للدولة، والتي تؤثر بشكل مباشر على حركتها، وهذا التأثير يكون من خلال تحديد قدرة الدولة على تنفيذ سياساتها الداخلية والخارجية، ومن ثم تحديد مركزها الدولي. فالموقع الجغرافي يحدد مثلا مدى أهمية الدولة من الناحية الاستراتيجية، ويمكّنها من لعب دور إقليمي أو حتى دولي كما، يمكنه أن يسهم في بناء قوة الدولة (فهمي، 2006: 60). ويحمل الموقع الجغرافي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية، فالعامل الجغرافي يؤثر على مكانة الدولة بشكل مباشر أو غير مباشر، ويكمن تأثيره غير المباشر في تحديده لعناصر قوة الدولة والتي تحدد بدورها قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية (فهمي، 2006: 10).

كما أن الموارد الطبيعية التي تتوافر للدولة، كمصادر الطاقة من بترول، وغاز، ومعادن، ومواد غذائية، ولو بنسب متفاوتة، تسهم في استقلاليتها الاقتصادية، وتمكّنها من لعب دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي كقوة اقتصادية (محمد، 2016).

ويؤثر العامل البشري باعتباره في أحد وجوهه عنصرا مهما لبناء قوة عسكرية قادرة. كما يلعب هذا المحدِّد دورًا مهما في توفير اليد العاملة، سواء داخل الدولة، أو إرسالها كيد عاملة خارج الدولة، مثلما هو الحال في الصين.

وهناك عوامل مجتمعية تتضمن عدة عناصر أهمها، خصائص الشخصية القومية، والمقصود بها الصفات العامة التي يشترك فيها كل سكان الدولة، والتي تميزهم عن غيرهم، والرأي العام، متمثلا في موقف جماهير من الناس تجاه قضية أو موقف أو جملة مواقف وتوجهات. وهتاك أيضا المجتمع المدني، بما يضمه من الأحزاب السياسية وجماعات المصالح من نقابات وجمعيات ومؤسسات غير حكومية. ولا شك أن طبيعة النظام السياسي للدولة واستقرارها عاملان مركزيان في بناء مكانتها، كما يعطي الاستقرار للدولة (محمد، 2016).

ومن أهم المؤشرات الرئيسية لقوة الدولة ومكانتها، القوة العسكرية، كون امتلاك الدولة لترسانة عسكرية ضخمة وقيادات عسكرية ذات كفاءة عالية، بالإضافة إلى امتلاكها تكنولوجيا عسكرية متطورة، وعقيدة عسكرية فعالة، كل هذا يعطي للدولة وزنا وهيبة على الصعيد الدولي (فهمي، 2006: 41).

ولا شك أن عوامل القوة الناعمة التي سبقت الإشارة إليها تؤثر تأثيرا كبيرا ومتزايدا على مكانة الدولة.

ولو أُخذت هذه العوامل مجتمعة، لأمكن، كما يرى الباحث، تقديم إطار عام جدا لعدد من أهم المداخل التي تؤسس لبناء مكانة الصين في البنيان الدولي، لامتلاكها عدد كبير من مقومات بناء تلك المكانة.

المبحث الأول

أثر العوامل التاريخية والديمغرافية والجيوسياسية في بناء مكانة الصين

لقد سبق أن حفل تاريخ الصين بالكثير من المعالم والإسهامات والإنجازات الحضارية التي أثارت الاهتمام والإعجاب على مرّ العصور. ويزخر تاريخ هذا البلد الأكبر في العالم، بالكثير أيضا من الآلام والدماء والمآسي. ولعلّ من أكثر ما يلفت انتباه من يبحث في الشأن الصيني، ما يمكن تسميته بالمفارقات؛ الجيد منها، والرديء. فالصينيون، قبل نشوء جمهورية الصين الشعبية، عاشوا ظلم الإقطاع داخليا، والاستعمار القادم من الخارج. وثورتهم التي أنهضت شعوبا من الفلاحين المستَعبَدين إلى الحرية، كانت شديدة الحزم، بل وربما يقول البعض، شديدة القسوة.

وفي إجمالٍ عام، لا شك ربّما أن الأمة الصينية وريثة حضارة الصين الكونفوشيوسية، التي اخترعت صناعة الورق والبارود، وإنشاء الأساطيل البحرية الضخمة لسنوات قبل الميلاد. فقد امتلكت الإمبراطورية الصينية 317 سفينة شراعية سنة 221 ق.م. وكانت تسمى مملكة " الوسط"، مما يشير إلى محوريتها كقوة مؤثرة في تلك الحقبة التاريخية (شنافه، 2013: 203-2014).

انطبعت حقبة "قرن الإذلال" في ذاكرة الصينيين على أنها حقبة سوداء شهدت هزائم عسكرية مذلة على يد القوى الأجنبية الخارجية، وفقدان الأمة الصينية حق السيادة عبر اقتطاع أجزاء من الوطن الأم ومنحها لدول أخرى، مثل هونغ كونغ لبريطانيا، ومكاو للبرتغال، إلى جانب الاحتلال الياباني (التميمي، 2017: 59). وبعد نهوض الصين من تلك الكبوات التاريخية، ها هي تنازع لتكون في مكانة أقوى دول العالم، والأنظار متجهة إليها، ومعها روسيا وعدد آخر من الدول الصاعدة، للتصدي للأحادية القطبية الأميركية، التي أدت في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إلى حالة

من السيطرة الأميركية التي هددت مصالح دول عديدة في العالم. ولكن التحديات أمام الصين كبيرة، والفرص كثيرة ومتاحة على ما يبدو.

وتسلّط الخلفية التاريخية للصين الضوء على ثلاث قضايا أساسية تساعد على محاولة فهم صعود الصين، ودروس تاريخية استلهمها الصينيون حين تراجعت مكانة بلادهم من أعلى الهرم العالمي إلى قاعه، بطريقة مذلة وطويلة. ومن أجل منع تكرار "قرن الإذلال" الذي دام منذ مواجهة الصين الأولى مع السيطرة الغربية في أربعينيات القرن التاسع عشر حتى هزيمة اليابان في عام 1945، استخلص الصينيون ضرورة وجود سلطة مركزية موحدة ومتماسكة، وان تكون القدرات الاقتصادية والعسكرية للبلاد مؤهلة للدفاع عن الصين وحماية مصالحها. وعلى هذا الأساس يرفض الحزب الشيوعي الصيني حتى الآن تطبيق الديمقراطية على الطريقة الغربية، وهناك شواهد تاريخية من وجهة نظر الصينيين تبرر هذا المنحى: انهيار الاتحاد السوفياتي، مروراً بتفكك يوغسلافيا، وصولا إلى "الربيع العربي" وتبعاته الكارثية. ولا ينظر الصينيون إلى صعود بلادهم على أنه أمر طارئ أو تهديد لأحد، بل عملية طبيعية ومنطقية لاستعادة الصين دورها التاريخي والحضاري الذي فقدته نتيجة التدخلات الخارجية والاستعمار الغربي. والقضية الثالثة تتجلى ذلك في موقف الصين في الوقت الراهن تجاه النزاعات الإقليمية، وخصوصا في بحر الصين الجنوبي والشرقي، ينبع أساسا من الشعور بالظلم التاريخي الذي حصل إبان "قرن الإذلال"، وبالتالي، فإن عودة المناطق التي اقتطعت إلى حضن الوطن الأم تمثل العدالة التاريخية، وليس نزعة توسعية أو استعمارية تمارسها بكين تجاه الدول الأخرى (التميمي: 2017: 59-60).

وللصين قيادة يبدو أنها أثبتت جدارتها. وعامل القيادة على المستوى الدولي مثله مثل أي تغيير استراتيجي شامل، يحتاج إلى قيادة تتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى، أن تمتلك القيادة عمقا

فكريا استراتيجيا تنبؤيا لا يكون إلا تجلٍّ لمستوى القيم السامية التي تنعكس مباشرة على حركة قوى التغيير، خدمة للقضايا الإنسانية. والثانية، أن تكون تلك القيادة قيادة سياسية مجتمعية، من خلال الصرامة الضرورية والحكمة اللازمة للحفاظ على وضوح قضية التغيير وآفاقه المستقبلية وصفائه (فتحي، 2015: 114-115).

وفي البُعد الخاص المتغيرات الفكرية-الثقافية، فهو في الصين مرتبط بقوة مع تطور المعارف والأفكار القومية التي تسعى إلى استعادة دور الصين السابق، وتُترجم بالسعي نحو تغيير منظومة القيم التي تحكم النظام الدولي وانتزاع الاعتراف بها كقوى كبرى من القوى المهيمنة على النظام الدولي (نصار، 2008: 30-31 عند فتحي، 2015: 115).

وجغرافيّا، وعلى امتداد الإقليم الذي تتواجد فيه، تشغل الصين مساحة 906 مليون كم مربع، وتحتل بذلك المرتبة الثالثة في العالم من حيث المساحة، بعد روسيا وكندا، وتقع شرق أسيا، ويبلغ تعداد سكانها 1.409517 مليار نسمة حسب إحصاء 2017 (United Nations, 2017: 76).

ولمّا كان المفهوم الجيوسياسي يعني أثر العامل الجغرافي على سياسة الدولة في بيئتها الإقليمية، فإن الصورة العامة لموقع الصين في شرق آسيا، حيث تنتشر حولها مجموعة من الدول متفاوتة القوة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، يشير إلى المشهد الجيوسياسي العام للصين. فروسيا وكوريا الجنوبية واليابان في الجوار الشمالي والشرقي لدولة الصين، والهند تحيطها من الغرب والجنوب، ولهذه الدول استثمار عالمي وأدوار سياسية عالمية مؤثرة في التفاعلات السياسية الدولية والإقليمية. كما تدور في فلك كل منها مجموعة من الدول الصغيرة المجاورة وتتجاذب النفوذ فيها مع دولة الصين، مثل مينانمار وتايوان والنيبال وفيتنام وكمبوديا وبعض جزر البحر الصيني، وهناك قضايا

ومشكلات سياسية واقتصادية وعرقية مع هذه الأطراف لم تُحسم بشكل نهائي، فهي إما قضايا مؤجلة، أو ساكنة إلى حين (شنافه، 2013: 209).

اكتسب الفضاء الجيوسياسي أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، وازدادت أهمية الجغرافيا البحرية خصوصا بشكل كبير. وراهنا، تزداد البيئة المحيطة بالصين تعقيدا يوما بعد يوم، وتمتد استراتيجية التنمية الصينية إلى الخارج بشكل مستمر، وصار على الصين أن تتكيف مع التغيرات الجديدة، وأن تتحول إلى فضاء أوسع، فأصبح التوجه البحري أحد الخيارات الضرورية في هذا السياق. ولكن تواجه الصين عوامل شديدة التعقيد والخصوصية على المستوى البحري، لدرجة أن النزاع البحري قد يتحول في المستقبل إلى نقاط ارتكاز وانطلاق بعض الدول من أجل كبح النهضة الصينية. وأصبحت مسألة حماية الحقوق والمصالح البحرية من القضايا الجديدة التي تتناولها الدبلوماسية الصينية. وبما أن الصين دولة مركزها أراضٍ برية، فهي لا تتمتع بتميز جغرافي طبيعي، كما أن نطاق تأثير قوتها محدود. كما تفتقر الصين جغرافيّا إلى مناطق فاصلة ومناطق عازلة وسيطة. ونظرا إلى أن الصين دولة كبرى تجمع بين الحدود البرية والبحرية الشاسعة، يمكن القول إنها تواجه تهديدات بحرية وبرية مباشرة، وهو ما يختلف تماما عن البيئة الآمنة التي تتميز بها الولايات المتحدة الأميركية من الزاوية الأمنية الجغرافية. وعادة ما تتميز الدول الكبرى بمخرجين بحريين على الأقل، أما الصين فليس لديها سوى مخرج بحري وحيد يؤدي إلى المحيط الهادئ، وهناك بالتالي مساحات واسعة من الأراضي الصينية مغلقة تقريبا. ولكن ما يخفّف من أثر ذلك هو أن مساحات واسعة من الأراضي الصينية في آسيا الوسطى تلتقي بمناطق في وسط أوراسيا، كما تتميز شرقا بخط ساحلي طويل، وتتصل بحريا بسلسلة من الدول المجاورة، فالصين بذلك تتميز بسيادة برية، ولديها القدرة على توسيع سيادتها البحرية. ولعل مبادرة "الحزام والطريق" التي أطلقها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام 2013 بهدف توثيق الروابط التجارية والاقتصادية والثقافية بين قارة آسيا وأوروبا وإفريقيا تعبّر عن

المخارج الصينية الجيوسياسية الاستراتيجية. فالحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، وتشمل مبادرة الحزام والطريق حتى الآن أكثر من ستين دولة، عدد سكانها نحو 4.4 مليار نسمة وحجم اقتصاداتها 21 ترليون دولار أمريكي، أي نحو 29% من الاقتصاد العالمي (لينغ، 2017: 178).

المبحث الثاني

أثر العوامل الاقتصادية والعسكرية والأمنية في بناء مكانة الصين

أول ما يتبادر إلى الأذهان عند البحث في مكانة الصين الاقتصادية، وريادتها عالميا، مقارنة اقتصادها بالاقتصاد الأميركي. وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للصين 11.2 تريليون دولار أميركي عام 2016، بمعدلات نمو تتراوح بين 6.7% و 7.2% في السنوات 2014، 2015، 2016، فيما بلغ الناتج الإجمالي العالمي لعام 2016: 75.5 تريليون دولار (75.5 ألف مليار)، بالأسعار الجارية للدولار في ذلك العام، والولايات المتحدة لا تزال المساهم الأكبر به بمقدار 18.5 تريليون ونسبة 24% أي، قرابة الربع (نصر، 2017). ولكن عند التمعّن في الإنتاج الاقتصادي الحقيقي في القطاعات المولدة للثروة مثل: الزراعة، والصناعة، والإنشاء، والبنى التحتية، فإن الولايات المتحدة تسهم في كل من الزراعة والصناعة بمجمل قطاعاتها بنسبة 36.5% من حصتها من الناتج الإجمالي العالمي، أي من مجموع القيم المضافة المنتجة عالمياً، بينما تعود نسبة 63.5% إلى قطاعات الخدمات بأنواعها. ومن ضمن 75.5 تريليون دولار منتجة عالمياً في عام 2016، هناك 4.7 تريليون أُنتجت من الزراعة، و 12 تريليون دولار تأتي من قطاع التصنيع، إضافة إلى 10.8 تريليون دولار تتوزع بين قطاع الإنشاء، والطاقة، والمياه، أي ما مجموعه 27.5 تريليون دولار. بينما قرابة 48 تريليون دولار عالمياً، أتت من قطاعات الخدمات بأنواعها (نصر،2017). والشكل (1) يقدّم الناتج المحلي الإجمالي للصين وللولايات المتحدة مقارنة مع الناتج المحلي العالمي.

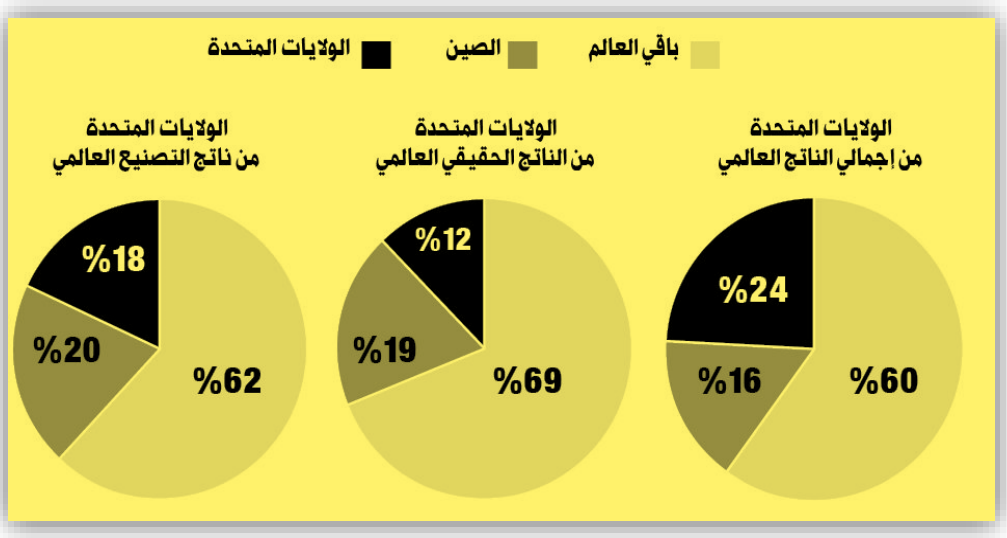

الشكل (1). الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة مقارنة مع الناتج المحلي الصيني والعالمي (نصر،2017).

بالنسبة للحكومة الصينية، الاقتصاد هو أساس تطور المجتمع الصيني. وفي التقرير الذي ألقاه الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني شي جين بينغ، أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب، قال: "إن الاقتصاد الصيني الذي تحول من مرحلة النمو السريع إلى مرحلة التنمية العالية الجودة، يقع الآن في المرحلة الحاسمة لتحويل نمط التنمية وتحسين الهيكل الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية الخضراء والمنسجمة" (الصين اليوم، 2018). وقد شهد الاقتصاد الصيني تغيرات عديدة على هذا الطريق في عام 2017، حيث يضيف الابتكار العلمي والتكنولوجي عوامل إيجابية كثيرة لتنمية الاقتصاد، وتصبح الحضارة الإيكولوجية (التناغم بين البشر والطبيعة وبين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه) مطلبا داخليا للتنمية المستدامة في الصين، كما تقترب الصين في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي (الصين اليوم، 2018).

وبالنظر إلى الوضع الأولي في عام 1978، فإن نجاح سياسة الإصلاح والانفتاح في الصين أصبح واضحا في مختلف مؤشرات دخل الفرد ومستوى المعيشة والناتج المحلي ومعدلات النمو وغيرها من المؤشرات. وقد دخلت الصين في تحول جوهري من بلد فقير من دول العالم الثالث،

بالمقاييس الاقتصادية وفقا لتلك المؤشرات، إلى محرك ديناميكي فعال في الاقتصاد العالمي بأسره، وفقا للمعطيات والمؤشرات الاقتصادية (مات، 2018).

وحافظ الاقتصاد الصيني، منذ بداية عام 2017، على الاتجاه العام المتمثل في التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، وبلغ معدل نموه في ذلك العام 6.9%. وقد تم خلق 10.97 مليون وظيفة جديدة في المدن والبلدات، بزيادة بلغت 300 ألف وظيفة عن الفترة نفسها من العام 2016. وارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1.5%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016. وازداد متوسط نصيب الفرد من الدخل القابل للإنفاق فعليا بنسبة 7.5%، بزيادة بلغت 1.2 نقطة مئوية عن الفترة المماثلة من العام 2016. وبلغ إجمالي حجم الصادرات والواردات 20.293 تريليون يوان، أي قرابة 3.075 تريليون دولار (الدولار الأمريكي يساوي 6.6 يوانات) بزيادة بلغت 16.6%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016، حيث بلغ حجم الصادرات 11.163 تريليون يوان، أي قرابة تريليون دولار1.7، بزيادة بلغت 12.4%، وبلغ حجم الواردات 9.1299 تريليون يوان، بزيادة بلغت 22.3%. وفي تقريره حول (الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي)، الصادر في تشرين الأول 2017، رفع صندوق النقد الدولي توقعه لمعدل نمو الاقتصاد الصيني في عام 2017 وعام 2018 بنسبة 0.1%، كما عدل البنك الدولي في النسخة الأخيرة لِ (التقرير نصف السنوي بشأن اقتصاد شرقي آسيا ومنطقة المحيط الهادئ) معدل نمو الاقتصاد الصيني في عام 2017 من 6.5% إلى 6.7% (كوي، 2017).

أصبح النمو المستقر للاقتصاد الصيني قوة دافعة رئيسية لنمو الاقتصاد العالمي. وفي الشهور التسعة الأولى لعام 2017، ازداد إجمالي حجم واردات وصادرات الصين بنسبة 16.6%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016. ووفقا لبيانات منظمة التجارة العالمية، احتل حجم واردات

الصين 10.9% من حجم الواردات في العالم في الفترة من كانون الثاني إلى آب 2017، بزيادة 0.7%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016، الأمر الذي يدفع انتعاش التجارة العالمية بشكل فعّال (بيانات منظمة التجارة العالمية، 2017). وأصبح "الحزام والطريق" أكثر منتج عام دولي إقبالا. في الشهور التسعة الأولى لعام 2017، ازداد حجم الاستثمارات الصينية الجديدة في السبع وخمسين دولة الواقعة على طول "الحزام والطريق" 9.6 مليار دولار أمريكي، بما يعادل 12.3% من إجمالي حجم الاستثمارات الخارجية في تلك الدول خلال تلك الفترة، وبزيادة بلغت 4%، مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2016. وازداد حجم التبادل التجاري للصين مع تلك الدول بنسبة كبيرة، ففي الشهور التسعة الأولى لعام 2017، ارتفع إجمالي حجم الواردات والصادرات بين الصين وكل من روسيا وبولندا وكازاخستان بنسبة 27.7% و 24.8% و 41.1%، على التوالي. إن وخلقت الشركات الصينية 247 ألف وظيفة محلية حتى نهاية آب 2017، في تلك الدول (كوي، 2017؛ مات، 2017؛ صندوق النقد الدولي، 2017؛ منظمة التجارة العالمية 2017).

وفي أحدث المعطيات، ارتفع النمو الاقتصادي في الصين خلال الربع الأول من العام الجاري (2018) بدعم تحسن استثمارات العقارات، والطلب الاستهلاكي القوي. وكشفت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الوطنية في الصين مؤخرا، أن ثاني أكبر اقتصاد في العالم نما بنحو 6.8% في أول ثلاثة أشهر من العام الجاري، وهي نفس توقعات المحللين ومستويات الربع الرابع من 2017. وأوضحت البيانات أن استثمارات العقارات شهدت نمواً بنحو 10.4% في الربع الأول من 2018، في مقابل 9.1% خلال الفترة نفسها من العام الماضي. أما على مستوى استثمارات الأصول الثابتة في القطاع الخاص فسجلت ارتفاعاً بنحو 8.9% في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري، مقابل زيادة بنسبة 8.1% في أول شهرين من 2018. واستقر اليوان أمام الدولار عند 6.2784 يوان (هيئة الإحصاءات الوطنية الصينية، 2018).

كشفت دراسة بحثية أعدتها مجموعة "سي فور إيه دي إس"، ومقرها في الولايات المتحدة (Center for Advanced Defense Studies – C4ADS, 2017) أن برنامج البنى التحتية الصيني الضخم، الذي أعلنت بكين أنه يستهدف النهوض بالتجارة والنمو الاقتصادي على مستوى العالم خُصص في الواقع لتوسيع نطاق النفوذ السياسي والوجود العسكري الصيني. وشكّكت الدراسة بالبرنامج الذي خصصت له الصين تريليون دولار وأطلقت عليه اسم "مبادرة الحزام والطريق"، والذي يعيد إلى الأذهان طريق الحرير القديم. وبحسب الدارسة، تتضمن السياسة الخارجية للرئيس الصيني شي جين بينغ العمل على تقوية روابط الصين بمنطقة جنوب شرق آسيا وأوروبا وأفريقيا عبر شبكات من الطرق والموانئ والسكك الحديد ومحطات الكهرباء ومشروعات البنى التحتية الأخرى. وفحصت مجموعة "سي فور إيه دي إس" وثائق سياسية صينية رسمية وتقارير غير رسمية لمحللين صـــــينيين لتحليل نوايا بكين في هذا الصدد كما فحصت المجموعة 15 مشروعا من مشروعات الموانئ، التي تمولها الصين، وخلصت إلى أنها لا تستند إلى مبدأ التنمية الاقتصادية القائمة على الكسب المشترك بالنسبة للدول المضيفة منفردة، كما تقول بكين، بل إلى تعزيز نفوذها الاقتصادي والعسكري والجيوسياسي في المقام الأول (Thorne and Spevack, 2017: 4).

وقد حظيت مبادرة الحزام والطريق بقوة جذب كبيرة منذ طرحها من جانب الصين في العام 2013، حيث تتألف من الحزام الاقتصادي لطريق الحرير، وطريق الحرير البحري للقرن الواحد والعشرين، بهدف بناء شبكة تجارة وبنى تحتية تربط آسيا بأوروبا وإفريقيا على حد سواء، وتتجاوز ذلك لتتعدى حدود طرق التجارة القديمة. وهناك 68 دولة ومنظمة دولية وقعت اتفاقيات تعاون مع الصين حول الحزام والطريق. والبنية الأساسية لطريق الحرير الحديث (الجديد) أخذت شكلها تقريبا، من خلال روابط أفضل بين المدن الواقعة على طول الطرق، ومناطق التجارة، والممرات الاقتصادية الدولية والموانئ الأفضل. وقد استثمرت الصين بأكثر من 50 مليار دولار أمريكي في الدول المشمولة

بالمبادرة بين عامي 2014 و 2016، ومعظم الدول على طول الحزام والطريق تعتبر دولا نامية، مثل الدول الآسيوية والأفريقية الفقيرة المشمولة بالمبادرة (وكالة أنباء الصين الجديدة – شينخوا، 2017). والشـــــكل (2) يبين خطوط طريق الحرير البرّي (باللون البنّي المتقطّع)، وطريق الحرير البحري (باللون الأزرق المتقطّع)، فيما أصبح يُعرَف بِـ "طريق الحرير الجديد".

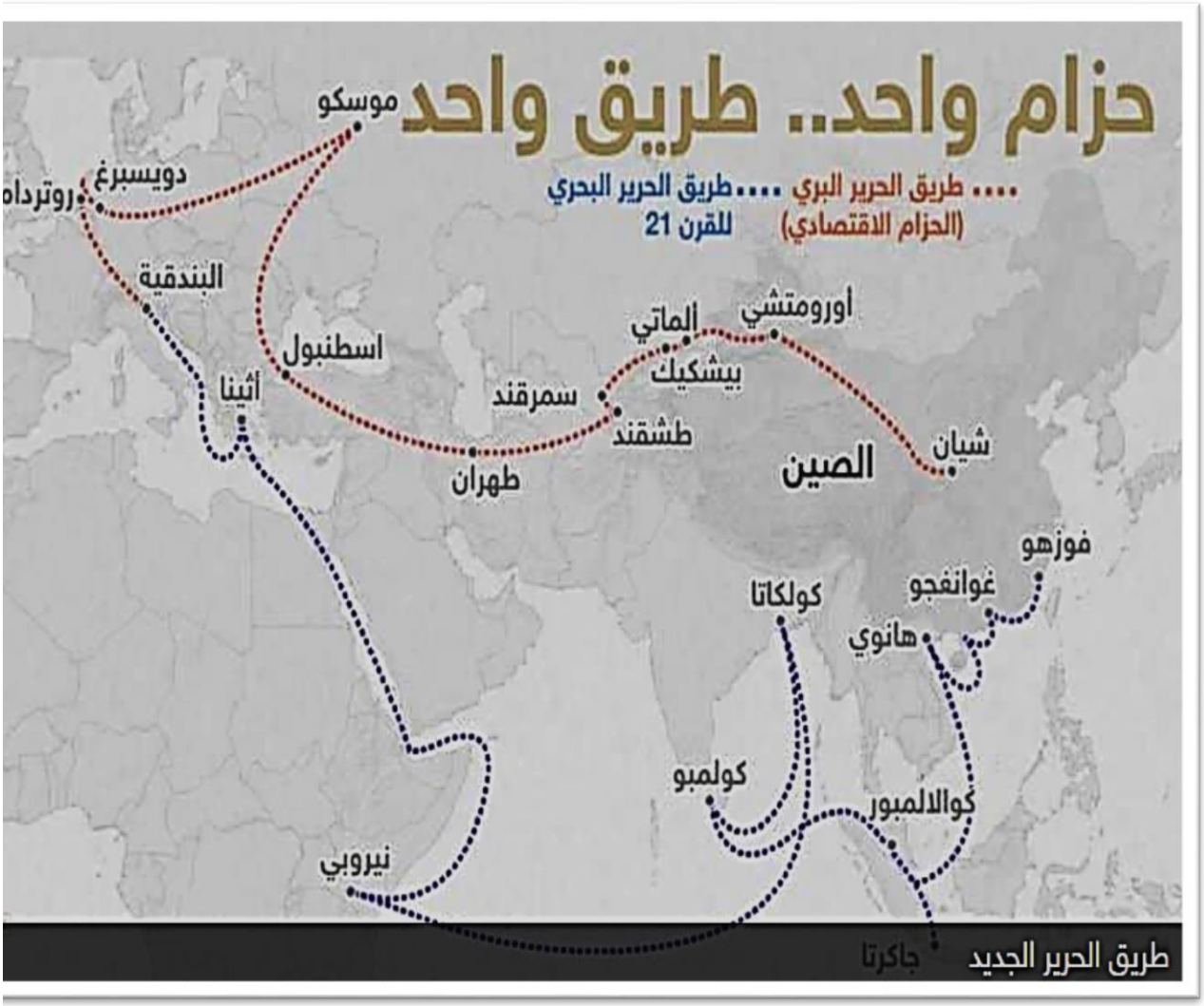

الشـــــكل (2). خطوط طريق الحرير البرّي (باللون البنّي المتقطّع)، وطريق الحرير البحري (باللون الأزرق المتقطّع) فيما أصبح يُعرَف بِـ "طريق الحرير الجديد".

والصين تسعى إلى الجمع بين الحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري من خلال شبكة واسعة من السكك الحديدية والطرق وخطوط الأنابيب والموانئ والبنية التحتية

للاتصالات السلكية واللاسلكية، التي من شأنها تعزيز التكامل الاقتصادي من الصين، عبر آسيا والشرق الأوسط وأفريقيا، إلى أوروبا (المكاحلة، 2018).

ومن الجوانب الاقتصادية الهامة للصين، موضوعات العلاقات التجارية مع مختلف دول العالم، وخاصة مع الولايات المتحدة الأميركية. وقد ازداد التوتر التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأميركية عقب رد بكين على خطط أمريكية لفرض جمارك إضافية جديدة على مئات الواردات الصينية. وقالت الصين إنها ستفرض 25 في المئة رسوما جمركية على 106 بضائع، ردًا على نشر واشنطن قائمة بنحو 1300 منتج صيني تعتزم فرض جمارك إضافية عليها، تبلغ نسبتها أيضا 25 في المئة. ورأت الصين في الإجراءات الأميركية أنها "حمائية ومن طرف واحد". وتقدر قيمة المنتجات الأمريكية التي استهدفتها الرسوم الصينية بـ 50. مليار دولار في 2017. وأدت الخطوة التي اتخذتها إدارة الرئيس ترامب في آب تموز 2018 لعقاب الصين بفرض رسوم جمركية بمقدار 25% إلى رد صيني مقابل، الأمر الذي سيفضي إلى ارتفاع الأسعار بالنسبة إلى المستهلكين في الولايات المتحدة. كما يبدو أن الرسوم الأمريكية المقترحة جاءت بعد تحقيق أمر به الرئيس دونالد ترامب في ممارسات الصين بشأن موضوع حقوق الملكية الفكرية، والمعلومات عن وجود أدلة على مشكلات، من قبيل بعض الممارسات التي تضغط بها الصين على شركات أمريكية لمشاركة التكنولوجيا لديها مع الشركات الصينية (الصباح الجديد، 2018).

ومن اللافت أن القرارات السياسية والاقتصادية الأخيرة للإدارة الأميركية، ممثلة في الحماية الجمركية، وفرض رسوم على العديد من السلع المستوردة، أدّت، من الخصوم ومن الأصدقاء على حد سواء، إلى انهيار الاتفاق المعروف باسم "الشراكة عبر المحيط الهادئ"، في بداية 2017، مباشرة بعد ثلاثة أيام من تنصيب "دونالد ترامب" رئيسا، وكان الاتفاق يضم 12 عضوا، قبل انسحاب

الولايات المتحدة الأميركية منه، لِـ "حماية الوظائف الأمريكية"، وواصل بقية الأعضاء المفاوضات بينهم، إلى أن وضعت الدول المتبقية اللمسات النهائية على اتفاق تجاري معدل في كانون الثاني 2018، بعد سنة من انهيار الاتفاق الأول. ووقعت 11 دولة، من بينها اليابان وكندا، النسخة الجديدة من اتفاق التجارة في أسيا والمحيط الهادي بدون الولايات المتحدة في "خطوة لمواجهة الحماية والحروب التجارية". ورأى صندوق النقد الدولي أن هذه الخطة الأمريكية إشارة إلى نشوب حرب تجارية عالمية. ويقلص "الاتفاق الشامل للشراكة عبر المحيط الهادي" الرسوم الجمركية على دول تمثل مجتمعة نحو 500 مليون مستهلك وأكثر من 13% من الاقتصاد العالمي، ويبلغ مجموع الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول عشرة تريليونات دولار، ليصبح هذا الاتفاق أحد أكبر الاتفاقات التجارية الضخمة في العالم، وفقا لإحصاءات تجارية من شيلي وكندا(رويترز 2018/3/9).

يبين الشكل (3) إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين (بقيمة بالدولار الأميركي في نهاية عام 2016)، ويبين الشكل (4) إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين (بقيمة بالدولار الأميركي في نهاية عام 2016)، كما يبيّن الشكل (5) نصيب الفرد في الصين من الناتج المحلي الإجمالي للصين (بقيمة بالدولار الأميركي في نهاية عام 2016).

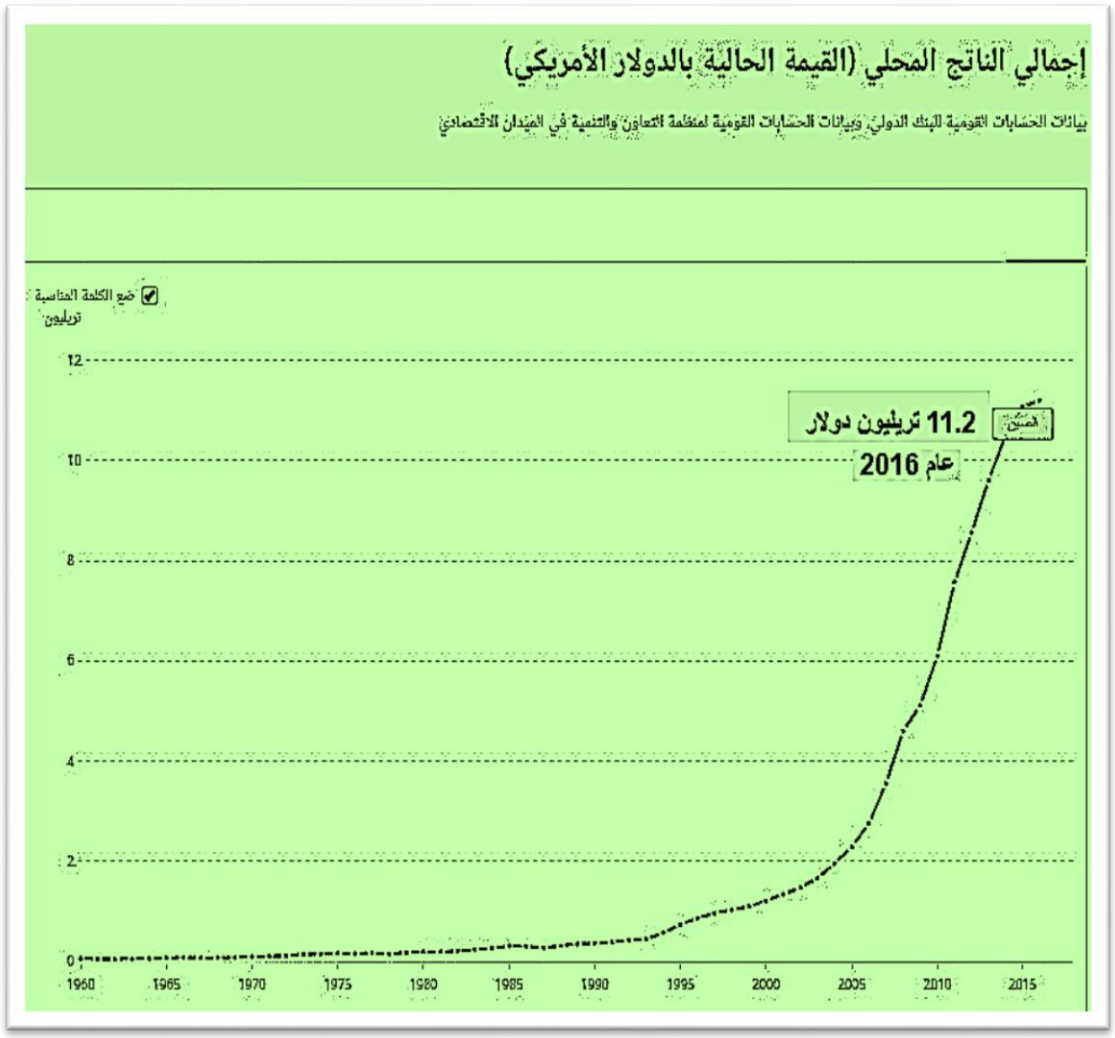

الشكل (3). إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين من العام 1960 – 2016 (بقيمة بالدولار الأميركي في نهاية عام 2016). المصدر: البنك الدولي، 2017

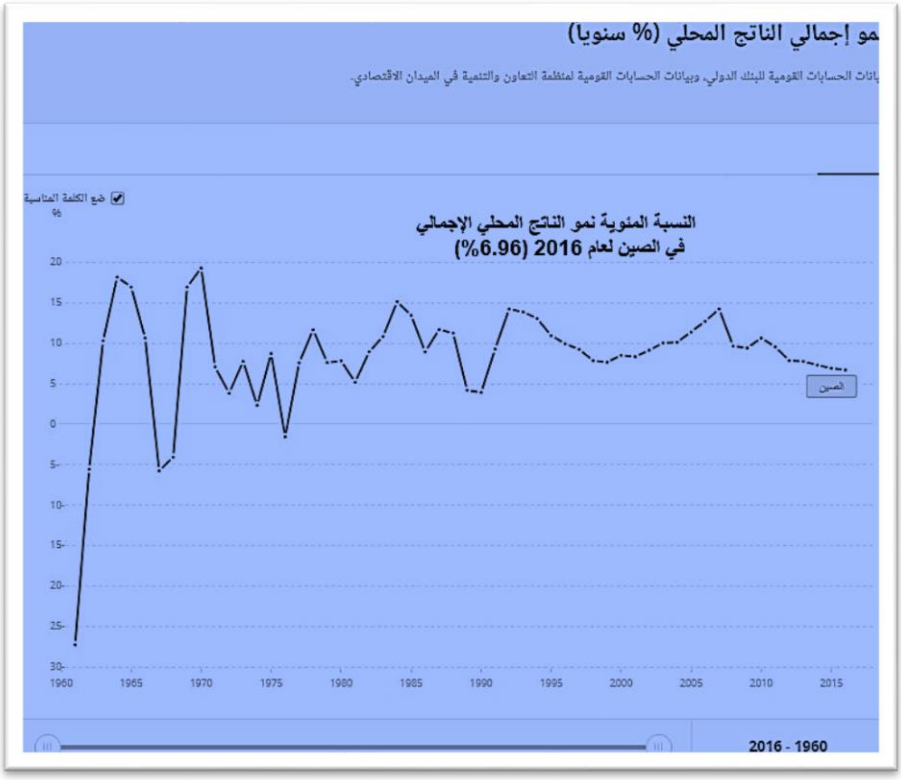

الشكل (4). إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للصين للأعوام 1960 – 2016 (بقيمة بالدولار الأميركي في نهاية عام 2016). المصدر: البنك الدولي، 2017

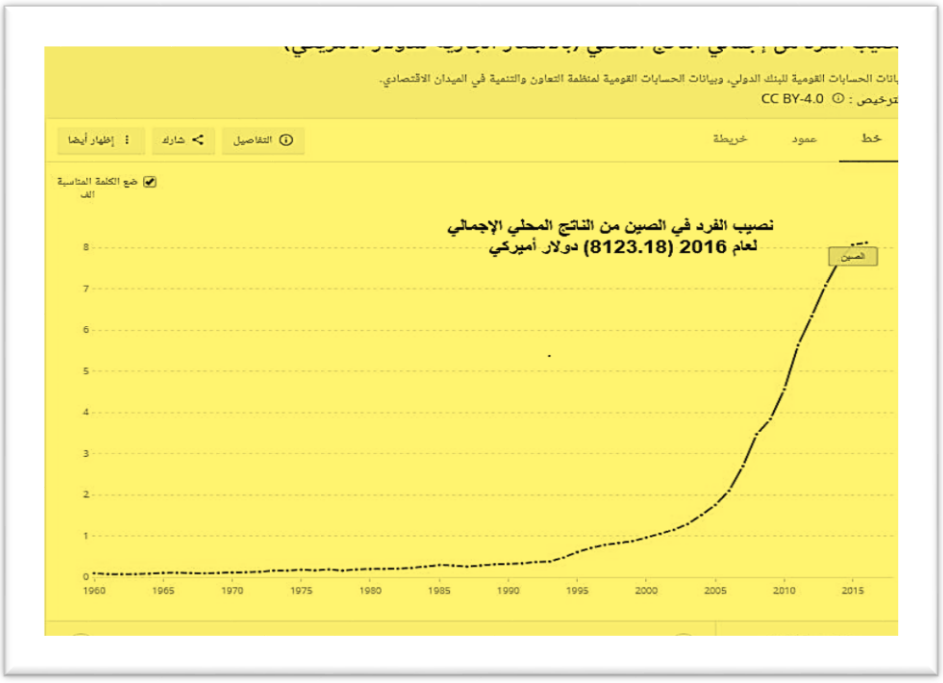

الشكل (5). نصيب الفرد في الصين من الناتج المحلي الإجمالي للصين 1960 – 2016 (بقيمة بالدولار الأميركي في نهاية عام 2016). المصدر: البنك الدولي، 2017.

وعلى الصعيد النقدي، أظهرت بيانات من صندوق النقد الدولي، أن حصة الدولار الأميركي في الاحتياطيات العالمية من العملات انخفضت في الربع الأخير من 2017 إلى أدنى مستوى في أربع سنوات، بينما ارتفعت حصص العملات الأخرى في الاحتياطيات. ووفقا لبيانات صندوق النقد، فإن هذه هي أصغر حصة للدولار الأميركي في الاحتياطيات العالمية للنقد الأجنبي منذ أن بلغت 61.24% في الربع الرابع من 2013. وأتى أكبر مكسب يحققه اليوان منذ أوائل 2008 في ظل مؤشرات متزايدة على استقرار الاقتصاد الصيني، مما حفز الإقبال الأجنبي على الأصول الصينية (الشرق الأوسط، 2018).

وفيما يتصل بالمسائل العسكرية والأمنية والسياسية، وفي الإطار العام، وعلى سبيل المثال الحي المباشر والراهن، تُطرح أفكار تتعلق بظهور تحوّلات وانزياحات كبرى في توازن القوة العالمي، تمثلت بصعود الصين والهند، وتراجع النفوذ الأميركي في منطقة المحيط الهندي، الذي تطل عليه خمس قارات ونحو أربعين بلدا. في طرفه الشرق الأوسطي، هناك المضيقان الاستراتيجيان لباب المندب وهرمز، وفي طرفه الآسيوي مضيق "ملقة" (ماليزيا). وفيما يشتد فيه ترابط الشرق الأوسط وآسيا عبر هذا المحيط، الثالث من حيث الحجم (إلى جانب إحياء الطريق البري "طريق الحرير") تجاريا وماليا وثقافيا، لا يبدو أن في الأفق القريب مواجهة في الشرق الأوسط بين القوى الآسيوية الكبرى الصاعدة والولايات المتحدة، لأن أي مواجهة على هذا المستوى تهدد الجميع بحرب لا يبدو أن أحدا يرغب في إشعالها. إلا أن مشروع الرئيس أوباما المثير، لإعادة رسم التوازنات في المنطقة، أشار إلى نية الولايات المتحدة زيادة دعمها للدول الآسيوية الصغيرة القلقة من النفوذ الصيني الطاغي في بحري الصين الشرقي والجنوبي. وفي هذه الأثناء، تبدو الصين والهند سعيدتين بأن تظلاّ طليقتين في حركتهما في الشرق الأوسط وغير مهتمتين بتحدي الحضور الأمريكي (هدسون، 2013: 95).

ورغم تعدد وجهات النظر حول بعض الأولويات الاستراتيجية، يبدو أن صُنّاع القرار في الصين متفقون على أن الوصول الآمن إلى مصادر الطاقة، ومعظمها في الشرق الأوسط، هو شأن وطني حيوي للصين. ويذهب فريق آخر إلى تأكيد تركيز الصين التقليدي نحو الشرق، عودة تايوان إلى الوطن الأم، وتحدي اليابان وكوريا الجنوبية، وإظهار السيطرة في بحر الصين الجنوبي ذي الاحتمالات النفطية الغنية في وجه المزاعم الإقليمية للفيليبين وفيتنام وماليزيا وإندونيسيا. وتقوم خلف هذه الاستراتيجية "الشرقية" رغبة في مقاومة ما قد يبدو محاولة أمريكية "لاحتواء" الصين. ويرى فريق آخر أن في وسع الصين الآن، بل عليها إظهار قوتها في كل الاتجاهات: ممارسة التأثير على روسيا في الشمال، وعلى الهند والمناطق الإسلامية عموما لجهة الغرب، بالإضافة إلى العناية بمصالحها شرقا وجنوبا. ويقتضي ذلك إحياء طريق الحرير التاريخي، في شقيه البري والبحري، لضمان تدفق آمن لإمدادات النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى. ويعني ذلك تكوين "منطقة أورو /آسيوية عظمى" وإدارتها، من خلال برنامج مساعدات اقتصادية لآسيا الجنوبية، وآسيا الوسطى، والشرق الأوسط، وبحر قزوين. وهي تعني اتخاذ خطوات للحد من الانقسامات الإثنية والتطرف الديني في مناطق الصين الغربية (كسينغيانغ والتبت) والتي تحركها قوى خارجية. وهي تعني أيضا القيام بخطوات مضادة لمحاولات الولايات المتحدة الحثيثة لاختبار بلدان آسيا الوسطى الإسلامية وتنظيمها، فيما يمكن أن يصبح "طريق حرير جديدا" تحت هيمنة الولايات المتحدة. وهي تعني أخيرا تكييف العلاقات مع الهند وروسيا، اللتين ترغبان في مدّ مجال نفوذهما إلى مناطق في غرب الصين (هدسون، 2013: 97-98).

أما في المحور العسكري، فقد نشرت مجلة "ناشيونال إنترست" (National Interest) الأميركية دراسة مطولة عن مستقبل الجيوش في العالم، إذ رسمت خريطة جديدة للقوى العسكرية الأكبر في العام 2030. وبحسب ما استندت الدراسة في تحليلها إلى اعتبارات ثلاثة: الأول، القدرة

على امتلاك موارد وطنية، بما في ذلك قاعدة تكنولوجية. والثاني، الدعم السياسي للجيش، دون التأثير عليه. والثالث، القدرة على التعلم والابتكار واكتساب مهارات جديدة. أما القوى العسكرية الخمس التي من المتوقع أن تتصدر المشهد في العام 2030، حسب الدراسة، فهي: الهند، التي تمتلك قوة عسكرية متنامية، تمكنها من تبوء مكانة بين الجيوش الأكثر نخبوية في العالم، فقد خاض جيشها عمليات قتالية عدة ضد تمرد الماويين (2006–2010)، وفى إقليم كشمير. ولا يزال الجيش الهندي مستعدا لمواجهة قتال ضد باكستان، وقد بات لدى الهند القدرة شبه الكاملة على امتلاك تكنولوجيا عسكرية متقدمة من خلال روسيا وأوروبا وإسرائيل والولايات المتحدة، الأمر الذي سيمكنها من تأسيس صناعات عسكرية محلية واعدة. وهناك فرنسا، من بين جميع الدول الأوروبية، التي من المرجح أن يحتفظ جيشها بقدرته القتالية العالية مستقبلا، مستندا في ذلك إلى التزام باريس بفكرة لعب دور سياسي رئيس على الساحة الدولية. ولا تزال الصناعات العسكرية الفرنسية قوية محليا ودوليا، كما يمتلك الجيش الفرنسي معدات حديثة في القيادة والاتصالات، ويُعدّ العمود الفقري لمعظم قوات الاتحاد الأوروبي متعددة الأطراف (سكاي نيوز، 2018).

أما الجيش الروسي، فقد كسب معارك عدة، من بينها الحرب في الشيشان، وفي جورجيا، وحرب الاستيلاء على القرم في أوكرانيا، وكلها شكلت حروب إعادة بناء للقوة الروسية. وسيبقى الجيش الروسي يواجه مشكلات رئيسية يتعلق أبرزها بالحصول على التكنولوجيا، وتطوير الصناعات العسكرية بشكل مبتكَر، بالإضافة إلى تراجع القوى البشرية العاملة فيه. أما جيش الولايات المتحدة، فله خبرة قتالية طويلة، لا سيما في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، من بينها الحرب في أفغانستان والعراق، والحرب ضد الإرهاب. وهذه الحروب مكنته من الإبقاء على فعاليته إلى درجة كبيرة. ولا يزال لدى الجيش الأميركي قدرات هائلة على الابتكار العسكري، مستندا في ذلك إلى آخر التطورات التكنولوجية في الصناعات العسكرية، برا وبحرا وجوا، الأمر الذي يجعله من بين أقوى 5 جيوش في

عام 2030. أما الصين، فمنذ أوائل التسعينيات، دخل الجيش الصيني في إصلاحات شاملة لقواته البرية. ولعقود من الزمن، عمل الجيش الصيني كضامن لفصائل سياسية معينة داخل الحزب الشيوعي الصيني الحاكم. ومع النمو الاقتصادي في البلاد، لم يعد الجيش الصيني قوة عسكرية فقط، بل وتجارية أيضا. وقد كان للثورة التكنولوجية أثرها في الجيش الصيني، الذي تحوّل إلى منظومة عسكرية حديثة في الآونة الأخيرة (سكاي نيوز، 2018).

وتتسابق الولايات المتحدة وروسيا والصين على أفريقيا، بالتزامن مع تصريحات الرئيس الأمريكي بشأن زيادة الرسوم الجمركية، ما يشير إلى سباق الدول الثلاث على القارة السمراء، وترتبط السياسة الخارجية الأميركية بقرار تحجيم دور الصين، في حين تسعى الصين لاجتذاب البلدان الإفريقية إلى مشروع "حزام واحد – طريق واحد"، الذي خصصت له استثمارات كبيرة، تمكنها من فك الحصار الذي تحاول الولايات المتحدة فرضه على الصين في حدودها البحرية، حيث ممرات التجارة التي تحتاجها الصين، ولكن الصين سبقت جميع الدول الرأسمالية الكبرى للاستثمار بكثافة في إفريقيا، بهدف استغلال الموارد (الطاقة والمعادن والخشب) وإيجاد منافذ لشركاتها (الطاقة والبنية التحتية) ولسلعها (كوميرسانت، 2018).

وأمنيا، في العام 2012، قامت مجموعة قيادة المعلوماتية الحكومية (SILG) بتحديث معايير التوجيه الخاصة بها، لإعادة النظر في المخاوف المتجددة حول البنية التحتية الحيوية والخصوصية، ولكن بقي التركيز على هذه الجهود مشتتا. وفى شباط من العام (2014)، وفى خضم التوتر الناجم عن قضية العميل السابق للمخابرات المركزية الأميركية (إدوارد سنودن)، أعلنت مجموعة قيادة المعلوماتية الحكومية عن إنشاء مجموعة قيادة الأمن السيبراني والمعلوماتية (CILG) برئاسة الرئيس الصيني (شي جين بينغ) وعضوية واحد وعشرين موظفا آخرا من المكتب السياسي للحزب الشيوعي

الصيني، ومن المستويات الوزارية، وتساعد هذه المجموعة الرئيس (جين بينغ) في جهوده لتشديد الانضباط الحزبي والاستجابة للتهديدات السيبرانية الأجنبية. ومن شأن زيادة اهتمام النخبة الصينية من خلال مجموعة قيادة الأمن السيبراني والمعلوماتية أن تحسن من تنسيق السياسات السيبرانية للصين. وفي تشرين الثاني من العام 2016، أقرت الهيئة التشريعية العليا في الصين مشروع "قانون الأمن السيبراني الصيني"، ودخل حيز النفاذ في الأول من حزيران عام 2017، ويعكس هذا القانون جهودا واسعة النطاق من جانب الصين لتنظيم أنشطة الفضاء الإلكتروني ومكافحة التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تقوض الأمن العام على المستوى العالم، حيث أدى النمو السريع في التجارة الإلكترونية وطرق الدفع الإلكترونية والتقدم التكنولوجي في الحوسبة السحابية وتحليلات البيانات الضخمة، لاسيما في الصين، إلى ظهور قضايا جديدة تتعلق بالأمن السيبراني، كما أن زيادة الاستثمار في تكنولوجيات التصنيع "الذكية" وتقنية "إنترنت الأشياء" تقود أيضا خطوات لضمان أن تكون ما تُسمّى "الآلات الذكية"، فضلا عن الصناعات الداعمة للبنية التحتية، التي تعد حاسمة للأمن القوي، آمنة وغير معرضة للهجمات السيبرانية. إن قضية تأمين الفضاء السيبراني وأمن المعلومات، ترتبط ارتباطا وثيقا بالأمن القوي الصيني، الأمر الذي دفع السلطات الحكومية الصينية إلى السعي الحثيث لبناء منظومة تقنية فعالة لِ "أمن الشبكات"، في بيئة تزدهر فيها الجريمة الإلكترونية. وقد مثّل تشريع الصين لقانون الأمن السيبراني خطوة مهمة لمعالجة هذه القضية الحساسة، وتأثيرها الكبير على الأمن الوطني للدولة، ويعكس هذا القانون اتجاها عالميا واسع النطاق لتنظيم أنشطة الفضاء الإلكتروني، ومكافحة التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تقوّض الأمن الوطني لدول العالم المختلفة (كيطان، 2018).

الفصل الرابع

مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي

بين الفرص والقيود

الفصل الرابع

مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي

بين الفرص والقيود

يدخل البحث في القضايا المستقبلية للصين ضمن ما أصبح يُعرَف بِـ "الدراسات المستقبلية"، والتي تهدف عموما إلى تبيّن الاتجاهات الممكنة لمستقبل دولة أو قطاع معين. ويبدو أن أهداف أو وظائف الدراسات المستقبلية، كامنة في الأهمية الاستراتيجية للاشتغال بالبحث في قضايا المستقبل، من أجل مواكبة التغير. ولكن هناك بالطبع مستويات متعددة من عدم اليقين المصاحبة لكل احتمال أو مستقبل بديل، إذ إن البيانات والمعلومات والمعارف غالبا ما تكون غير كافية للوصول إلى استشراف ذي درجة عالية من الرجحان على المدى الطويل (الإدريسي، 2018).

وفي هذا الإطار، وضمن البُعد الزمني القريب، شهد العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حدوث تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وخصائصه، أدت بمجملها إلى إعادة ترتيب توازناته وعلاقات القوة والتفاعل فيه. وكانت بداية تلك التغيرات مع انتهاء مرحلة الحرب الباردة والوفاق الدولي، وترافق مع ذلك وتبعه انتشار قيم الليبرالية السياسية (الديمقراطية) والاقتصادية (الرأسمالية) وانتقالها إلى أغلب المجتمعات، مما أوحى بانتصار المعسكر الرأسمالي ونظامه السياسي الاقتصادي، ليصبح الأول والوحيد في العالم، وتنفرد الدولة الأقوى فيه "الولايات المتحدة الأمريكية" بمكانة الدولة العظمى الوحيدة ودورها في النظام الدولي الذي ما زال قيد التكوين. وقد حرصت الإدارات الأمريكية على ترسيخ نتائجه هذه المرحلة وتحويلها إلى حقائق ثابتة ونهائية، لجعلها نظاما دوليا جديدا تنفرد فيه الولايات المتحدة، ما أمكن، بموقع القطب الوحيد وأدواره

الأساسية الفاعلة، مع شرعية دولية، أصبحت هي الأخرى محكومة بالإرادة الأمريكية وخاضعة لسلطتها التقديرية. واقتضى تنفيذ جدول الأهداف الأميركية هذا إنتاج مفاهيم وسياسات متعددة ومتنوعة وتداولها، لعل أكثرها شهرة وتداولا واختراقا لكل العقول والمجتمعات مفهوم "العولمة" وسياساتها الرامية إلى "أمركة النظام العالمي" بفرض قيم النظام الأميركي وممارساته عليه، أو "عولمة النظام الأميركي" بنشر قيمه وممارساته في المجتمعات الإنسانية كلها، أو فرضها عليها إن اقتضت الضرورة ذلك (مراد، 2017: 7-8).

ولكن هذا لم يحصل، وشيئا فشيئا، برزت في الساحة الدولية قوى جديدة، أصبح بعضها منافسا للولايات المتحدة الأميركية، ومنها الصين، في المجال الاقتصادي، رغم استمرار احتلال الولايات المتحدة للمركز الأول عالميا، اقتصاديا، وعسكريا، وتكنولوجيا أيضا.

ويثير موضوع صعود قوة جديدة إلى مصاف القوى الكبرى مخاوف وتساؤلات لا متناهية حول تأثير الوضع الجديد الذي استحدثه صعود هذه القوة على الوضع الإقليمي أو الدولي القائم، وهي المخاوف التي يستند جزء منها إلى بعض الوقائع التاريخية التي أظهرت وجود علاقة بين كل إضافة جديدة إلى صفوف القوى الكبرى، وبين إثارة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في النظام الدولي، بدءا بصعود أثينا قبل ألفي عام، وصولا إلى صعود ألمانيا واليابان والاتحاد السوفيتي في القرن العشرين. وتشكل هذه النماذج التاريخية بالنسبة للبعض استبصارا رئيسيا لرصد سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي. وبافتراض محورية متغير القوة في صياغة سلوك الصين المستقبلي ومكانتها الدولية، فإن الوقوف على واقع القوة الاقتصادية والمالية والعسكرية الصينية المتنامية، ونفوذها السياسي-الثقافي المتعاظم بشكل مستمر، تمثل عناصر القوة الأبرز التي يمكن للصين أن تبني عليها مكانتها المستقبلية في المشهد الدولي القادم. وبوجود الصين دولة عظمى أقوى مما هي

عليه الآن، ستكون لذلك انعكاسات جوهرية على النظام الدولي. وهناك مؤشرات تحمل دلالات متعددة عن حجم القدرات الثي تتوافر لدى الصين، بالشكل الذي يؤهلها لتصبح أشد القوى تأثيرا في النسق الدولي في السنوات القليلة القادمة، فالصين ذات قوة "تقليدية" لا جدال فيها، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والعسكرية، التي هي عناصر لا بد منها للقيام بدور خارجي مؤثر، والقوى الكبرى هي التي تقرر، بفعل أفضلياتها المادية، التوجهات الأساسية للسياسة العالمية (حكيمي، 2015: 83-85).

المبحث الأول

الفرص التي تسهم في تعزيز مكانة الصين في بنية النظام الدولي

لو جاز وصف أهم ملامح الصين في حالتها الراهنة، والفرص المتاحة لتعزيز مكانتها، لكانت بعض العناوين أكثر دلالة من غيرها. فاستمرار معدلات النمو الاقتصادي بالوتائر العالية الراهنة أو ربما أكثر، يمكن أن تكون واحدة من أهم فرص الصين في المستقبل، يُضاف إلى ذلك حيوية الأداء الاقتصادي والتجاري الصيني، وتواصل العمل لبناء قوة عسكرية معاصرة فعّالة، والالتزام بسياسة خارجية متوازنة وناجحة، بعدما جرى الانتقال والتحول من التوجه الراديكالي لسياسات ماو تسي تونغ إلى سياسة أقل نزوعا إلى المواجهات وأكثر جرأة وبراغماتية.

واستندت إنجازات الصين، ويمكنها أن تستند في المستقبل أيضا، إلى مقومات طبيعية للاقتصاد الصيني، كالمساحة الشاسعة، والموقع الجيوستراتيجي على بحار وطرق تمثل شرايين في الاقتصاد العالمي، إلى جانب التضاريس المتنوعة الغنية، والبحار والأنهار والسهول والجُزر. وهناك مناخ اجتماعي ومؤسساتي مرن وطموح ومواتٍ، وسكان عززت حضارتهم وثقافتهم إعطاء الأولوية للمجموع والمجتمع على الفرد، والانضباط، والالتزام بالعمل، واحترام القانون والمؤسسات. كل هذه العناصر تمثل، إذا ما أُحسِن استثمارها، فرصا ومقومات لتعزيز مكانة الصين. كما أن تعزيز الإصلاحات الاقتصادية في المدن، وتطوير إدارة المشاريع الصناعية، وضبط دور القطاع العام، وتطوير نظام الحوافز، واستمرار التعامل الناجح مع آليات السوق، والاهتمام الملحوظ بإدخال التكنولوجيا الحديثة وبالبحث العلمي، كل ذلك، فيما إذا تم الحفاظ على ما أُنجز فيه وتطويره، يُعدّ فرصا كبرى للصين في تعزيز مكانتها (بن سانية، 2013: 114 وما بعدها).

وفي نهاية المطاف، تُعدّ الصين اليوم من الأطراف الدولية الفاعلة في الساحة الدولية، نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها والتي تتنوع في النظام السياسي الدولي وتمتزج فيما بينها لتشكل قوة لا يُستهان بها. ولكن، بالمقابل، تعمل الولايات المتحدة الأميركية على بقاء هيمنتها على النظام الدولي، مستخدمة جميع الوسائل لتحقيق هذا الغرض. والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها في النظام السياسي الدولي هي أن الإمكانات أصبحت متوافره لفاعلين آخرين، مثل الصين وروسيا والهند والبرازيل، يستطيعون أداء دور فاعل في الساحة الدولية، والصين من أبرز المرشحين للقيام بهذا الدور (خضير، 2014: 1).

وانطلاقا من مفهوم الدور على مستوى النظام الدولي وطبيعة التفاعلات السياسية الحاصلة فيه، يمكن القول إن القيادات الصينية قد أدركت تماما الضعف الناشئ عن تراجع عوامل لم تعد تحمل القدر نفسه من الفاعلية الدولية، كتراجع الأيديولوجية مثلا، والتكيّف مع التغيير النوعي على مستوى البنية الهيكلية للنظام الدولي، كغياب الاتحاد السوفييتي، فضلا عن استثمار المعطيات المادية والمجتمعية لبناء دور مستقبلي متميز في بنية النظام الدولي (فهمي، 2000: 15).

وفي الوضع المحدد الملموس، يبدو لازما تبيان مفهوم النظرة الجيوسياسية لدولة، في النظر إلى الفضاء الجيوسياسي الصيني. فالنظرة الجيوسياسية لدولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعبا فعالا في أوسع مساحة من العالم الخاضع لنفوذها وسيطرتها. وتُعد المتغيرات الجيوسياسية بأنها جميع العوامل والظواهر السياسية المؤثرة في سلوك وحدات النظام الدولي وأدائها وطبيعة تفاعلاتها تجاه بعضها البعض (Reynaud and Vauday, 2007: 7). وفيما يخص المتغيرات الجيوسياسية، تسعى القيادة السياسية من خلال رصد المتغيرات السياسية في النظام الدولي

(الجيوسياسية)، واقتناص الفرص التي تمكنها من تأكيد موقفها أو تعزيز مكانتها والتغيير تجاه قضية ما (فتحي، 2015: 115).

في المحور الأمني، وبالقبول بأن المفهوم العام والشامل للأمن القومي بأنه "مجمل المبادئ النظرية والأهداف الوظيفية والسياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة ومن فيها، وسلامة أركانها ومقومات استمرارها واستقرارها، وتلبية احتياجاتها المختلفة، وضمان قيمها ومصالحها الحيوية، وحمايتها من الأخطار والتهديدات الحالية والمستقبلية على المستوى الداخلي والخارجي، وفق استراتيجية شاملة تعمل على توظيف الإمكانات المختلفة للدولة، سواء كانت عسكرية أو اقتصادية أو سياسية أو دعائية، لتحقيق الأمن القومي، مع مراعاة المتغيرات البينية الداخلية والإقليمية والدولية، والنظر إليها ككتلة واحدة، تتبادل التأثير والتأثر" (مراد، 2005: 35)، في هذا المحور، تواجه الصين ربما تحديات يمكن أن تؤثر عليها باتجاه المسّ بأمنها القومي، وما يتصل به من المصالح القومية الصينية، والمصالح الحيوية، وهما مصطلحان يتقاطعان في مصطلح "مصلحة الأمن القومي"، كونهما يعبّران عن المصالح التي دونها تهديدات لوجود الدولة، أو استقرارها، أو سيادتها أو كل ما من شأنه الإضرار بأسس حياة مواطنيها بحرية وكرامة. وقد استطاعت الصين إدارة الصراع بنجاح، فحافظت على أمنها واستقرارها، وأوجدت الأسس التي يمكن البناء عليها مستقبلا من أجل تأمين مصالحها القومية بصورة أكثر رسوخا، الأمر الذي يمثل فرصة، حين تكون المصالح الحيوية مؤمّنة. ومفهوم المصالح في هذا الإطار يعني ويدلّ على "مزيج من الأوضاع المادية والمعنوية الضرورية، أو التي يعتقد صانع القرار أنها ضرورية، لوجود الدولة واستمرارها واستقرارها، وضمان قِيَمها واحتياجاتها ومصالحها وأهدافها، بما يجعل من هذه الأوضاع المحرك لنشاطات الدولة ومواطنيها ومؤسساتها وهدفها، فلا ترضى بالمساومة عليها ولا التفريط فيها، فتحميها بكل القدرات والوسائل والأساليب المتاحة (مراد، 2017: 38–39، 40).

ومن ناحية أخرى، يبدو أن منطق التفكير الصيني يعتمد على نوع من الفصل بين المناطق الأكثر اقترابا من حدود الصين الوطنية، وتلك التي تتميز ببعدها الجغرافي، من حيث الأهمية لأمنها. فواقع الصين الإقليمي يضم مجموعة قوى حتمت على الصين أن توجه اهتمامها إليها. فقبل زوال الاتحاد السوفيتي توزع الجهد السياسي والاستراتيجي الأمني للصين على ساحة متعددة الجبهات، فكان عليها أن تؤمّن متطلبات سياسة دفاعية تكون قادرة على مواجهة الضغوط السياسية والعسكرية السوفيتية، وأن تطور سياسات ردع نووية تعادل بها الرادع النووي السوفيتي، أما الآن فهذا التحدي تراجع إلى حد كبير، بما يؤمن للصين فرصًا لتوجيه مزيد الطاقات في اتجاهات أخرى. وكانت هناك أيضا جبهة الهند المدعمة من الاتحاد السوفيتي، بهدف إشغال الصين، وينطبق عليها الحكم نفسه. وهذه الأوضاع مكّنت الصين من حصر اهتماماتها بالمناطق القريبة منها جغرافيا، ومن تطوير سياسات وأنظمة عمل تؤمن لها القدرة على المجابهة. وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بقيت اهتمامات الصين الأمنية في إطار بيئتها الإقليمية، فالمشكلات التي تثيرها لاوس وكمبوديا وتايوان والكوريتان والهند تبدو من وجهة نظر القادة الصينيين أكثر إلحاحا من تلك التي تثيرها الأوضاع والسياسات في مناطق أخرى من العالم، مثل أوروبا أو أميركا اللاتينية وأفريقيا والمناطق البعيدة في آسيا، أو غيرها من المناطق البعيدة عن حدودها الوطنية في العالم، وهذا أيضا يمكّن الصين من تحجيم مشاغلها وتحدياتها على الصعيد الأمني، خاصة وأن لا إسهامات مباشرة للصين، كما كان للسوفييت، في مجال الدعم العسكري والمساعدات المالية والمساندة المعنوية لأطراف إقليمية يمكن أن تعتبرها امتدادات استراتيجية أمنية لنفوذها في مناطق ثالثة، رغم النقد الذي يُوجّه لهذه السياسة (فهمي، 2000: 34-35).

ولعل بإمكان الباحث الوقوف على الفرص المتاحة في هذا المحور بعدد من المحاور، أهمها:

- تطوير قدرات عسكرية مؤهلة؛ لتحقيق ردع فعّال لتأمين الأمن القومي الصيني.
- توسيع نطاق الاستثمار على الصعيد العالمي.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي تنافسيا مع الولايات المتحدة الأميركية.
- لعب دور سياسي–ديبلوماسي على الصعيد الإقليمي والدولي في إيجاد حلول للنزاعات والصراعات والأزمات.
- معالجة المشكلات الداخلية التي تعاني منها الصين.
- بناء تحالفات مع القوى الإقليمية.

ويبدو أن الاستراتيجيات الأمنية للصين تظل التوحيد السلمي لأراضي الوطن الأم، دون أن ينفي ذلك اللجوء إلى وسائل عسكرية إذا تعرضت وحدة وسلامة أراضيها للخطر، والحفاظ على وحدة أراضي الصين، وإقامة علاقات صداقة وحسن جوار مع الدول المحيطة بها، والإبقاء على علاقات جيدة مع مختلف دول العالم، ما أمكن ذلك، مع وجود أولويات، كالعلاقة الخاصة مع روسيا.

أما في محاور المتغيرات الاقتصادية، فيبدو أن الاختلالات الاقتصادية الدولية تنتج عن مؤشرات لأزمة شاملة، وتشكلها، وتكون دافعا للتغيير، وهذا يفتح الباب أمام الصين لاستثمار التغيرات بعد الأزمات الأخيرة، وخاصة الأزمة المالية والاقتصادية عام 2008، وتلك المتوقعة في المستقبل. وتُعدّ العولمة كذلك من العوامل المحدِثة للتغيير، كما تُعد الدعامة الأساسية للتبدلات الفجائية التي تؤثر على المجالات السياسية والتكنولوجية والعسكرية، وفي الظواهر الاجتماعية، كأول عوامل التغيير الخارجية، وهذا التغيير يصبّ أساسا في مصلحة القوى الصاعدة التي تمتلك الإمكانيات الاقتصادية في المقام الأول، والصين أبرز تلك القوى (الشيخ، 2010: 47–49).

وتدفع تلك المتغيرات حركة التغيير وتحفزها، سواء كانت مجتمعة أو منفردة وبحسب شدتها، فضلا عن مدى استجابة القوى العالمية وتفاعلها مع تلك المتغيرات، وما إذا كانت ملائمة لأهدافها ومصالحها أم لا، فإذا كانت ملائمة، تكون الاستجابة للتغيير قوية وفاعلة، والعكس صحيح. والصين مهيّأة للاستفادة من مثل هذه التغيّرات، نظرا لمتانة وضعها الاقتصادي والمالي، وسلامة وضع ميزانها التجاري عموما (العمار، 2010: 4).

وفي عناوين اقتصادية بارزة، أمام الصين فرص اقتصادية واستثمارية كبرى عبر مشروعات إحياء طريق الحرير القديم وتنشيطه، أو ما يعرف حاليا بِـ "مبادرة الحزام والطريق"، التي تشارك فيها أكثر من 70 دولة ومنظمة حتى الآن، ستسهم أيضا في التنمية المشتركة للصين في جميع مناطقها، وكذلك لكافة المشاركين بالمبادرة. و"حزام واحد، طريق واحد"، أو "الحزام والطريق"، أي الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، هي المبادرة التي طرحها الرئيس الصيني شي جين بينغ عام 2013، والهدف من هذه المبادرة هو توسيع نطاق الانفتاح وتكثيف التعاون مع البلدان الأخرى، وبالتالي إعطاء دفعة جديدة للاقتصاد. وإن الانتعاش الاقتصادي والتقدم الاقتصادي يمكن أن يرفع من مستوى الدخل الفردي، والناتج المحلي، والاستثمار الخارجي، وهذه أيضا تمثل فرصًا للصين، فالتقدم الاقتصادي الصيني في الداخل يمكن أن يفتح آفاقًا رحبة أمام الصين، داخليا وخارجيا (مات، 2018).

أما المتغيرات الفكرية–الثقافية، فترتبط بتطور المعارف والأفكار القومية التي تسعى إلى استعادة دورها السابق كروسيا وتركيا، أو بناء دور عالمي جديد كالهند، وتُترجم بالسعي نحو تغيير منظومة القيم التي تحكم النظام الدولي وانتزاع الاعتراف بها كقوى كبرى من القوى المهيمنة على النظام الدولي (نصار، 2008: 30–31 عند فتحي، 2015: 115). ويبين الشكل (6) حركة قوى

التغيير في النظام الدولي، بما يوضح عمليات التغيير المستقبلية في النظام الدولي واحتمالاتها، استنادا إلى أهداف كل دولة ومصالحها وقدراتها، وتفاعل القوى الإقليمية والدولية مع مجمل هذه العناصر. ويمكن ترجيح استفادة الصين من هذه الحركة ومتغيراتها، والقبول بها كفرص للصين في تعزيز مكانتها الدولية. ومن منظور حالة إعادة التشكّل وعدم اليقين والدخول في مرحلة تمهيدية للتعددية القطبية في بنية النظام الدولي، يبدو أن الصين من أكبر المستفيدين من هذه الحالة، خاصة وأن حركة التغيير تشهد تسارعا بحكم حالة الاضطراب الراهنة والمتوقعة في المستقبل القريب والمتوسط كما يبين الشكل (6).

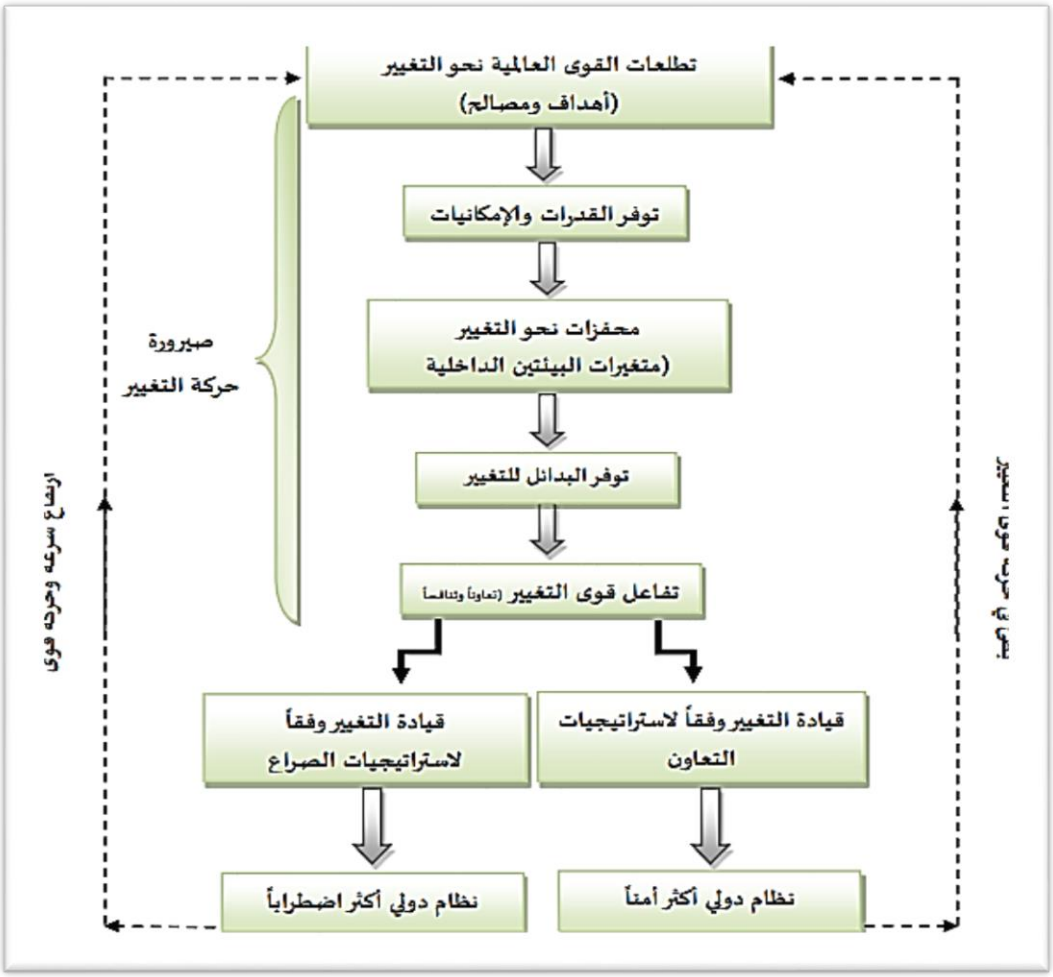

الشكل (6). حركة قوى التغيير في النظام الدولي. المصدر: المعيني، 2009: 210،

(كما ورد عند فتحي، 2015: 120).

يبدو أن الصين تستثمر الفرص التي يتيحها العمل وفق المفهوم الجديد لإصلاح جانب العرض، وهو ما يُعدّ استمرارا لسياسة دنغ تسياو بينغ في الإصلاح والانفتاح. وبكلمات الرئيس الصيني شي جين بينغ في تقريره أمام المؤتمر الوطني التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني "أنه بالنظر إلى الإصلاح الهيكلي لجانب العرض كنقطة مركزية في إصلاحاتنا، فإن التغيير في نوعية وكفاءة وقوى دفع التنمية الاقتصادية في الصين يجب أن يكون مدفوعا بنشاط إلى الأمام" (بينغ، 2018، عند: مات، 2018). وفي ظل هذه الخلفية، ومن أجل تحفيز الاقتصاد من خلال الابتكار، والتخلص التدريجي من وسائل الإنتاج القديمة المتهالكة، وتخفيض الديون وزيادة القدرة والطاقة الإنتاجية، فضلا عن خفض الأعباء الضريبية، تهدف الحكومة الصينية إلى إطلاق قوى إنتاج جديدة في الشركات الصينية، وبالتالي تحسين قدرتها التنافسية. وتعمل الصين على تكثيف سياستها المالية النشيطة ومواصلة سياستها النقدية المعتدلة أو الحذرة الحالية، والهدف الرئيسي هو تحسين الهيكل الاقتصادي. عام 2016، قال الرئيس الصيني إن الصين تقف عند نقطة انطلاق تاريخية جديدة لتعميق إصلاحاتها بشكل شامل، ولخلق قوة دافعة جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإن الصين تدخل الوضع الطبيعي الجديد لتنميتها الاقتصادية وإعادة هيكلة اقتصادها، وهو عصر من التفاعل العميق بين الصين وبقية العالم، فضلا عن عهد لانفتاح أكثر اتساعا للبلاد (مات، 2018).

لقد تزامن النمو الاقتصادي والتجاري السريع للصين مع انتقالها إلى مصاف القوى العسكرية الكبرى في العالم. وقد باشرت الصين منذ تسعينيات القرن الماضي مسارا شاملا لتحديث قدراتها العسكرية، وجعل جيش التحرير الشعبي قوة عصرية أكثر حداثة، قادرة على شن حروب سريعة، وعلى درجة عالية من القوة حتى ضد خصم متقدم تكنولوجيا، ويبدو حاليا أن الترسانة العسكرية الصينية موجهة للتحضير لأي طارئ، بما في ذلك إمكانية تدخل الولايات المتحدة في المنطقة، وأغلب الملاحظين للسياسات الدولية الآسيوية يتفقون على أن التوجه الاستراتيجي والواقع العسكري

لجمهورية الصين الشعبية سيكون متغيرا رئيسيا في تحديد الاستقرار والأمن الإقليمي في القرن الواحد والعشرين (Shambaugh, 2000: 52). ومن الطبيعي أن يكون تطور القدرات العسكرية للصين بصورة متزايدة ومستمرة عاملا من عوامل درء المخاطر، والوصول إلى حالة من الاطمئنان على صعيد القدرة على الردع، بما يوفر احتراما دوليا متزايد، وفرصة لتعزيز المكانة، التي تصبح مهزوزة ومهددة دون وجود دروع عسكرية وأمنية تحميها عند اللزوم. وقد بيّنت هذه الدراسة في فصول سابقة أن الصين تسعى بصورة منتظمة وتصاعدية لتأمين قدرات عسكرية متطورة، وأنها حققت إنجازات في هذا المجال، خاصة مع التطورات التي شهدتها في التكنولوجيا العالية المتقدمة وتكنولوجيا المعلومات.

سياسيا، ومع السياسة بُعد أمني مباشر أو غير مباشر أيضا، يمكن ربما رصد محطة تحول حديثة هامة، بعدما أصدرت الصين كتابا أبيضا بعنوان "التنمية السلمية للصين" لتحدد بوجه عام المصالح الجوهرية للبلاد: "الصين حازمة في دعم مصالحها الجوهرية التي تشمل ما يأتي: سيادة الدولة، والأمن القومي، وسلامة أراضي الصين وإعادة الوحدة الوطنية، وحماية النظام السياسي في الصين في الصين الذي تأسس حسب الدستور، والاستقرار الاجتماعي الشامل والضمانات الأساسية لضمان التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة". ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الصين تنتهج سياسة خارجية أكثر حزما وخصوصا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. ويبدو أن مجموعة متنوعة من العوامل أسهمت في تعزيز ما تشهده السياسة الصينية من تحولات، في مسيرة نجاح السياسات والاتجاهات البراغماتية واضحة الأولويات، والمتوازنة:

1. تزايد ثقة بكين بقدرات البلاد على الصعيد الدولي، وبخاصة بعد نجاح الصين في عقد دورة الألعاب الأولمبية في عام 2008، وفي الحفاظ على معدلات نمو عالية، على الرغم من الركود الاقتصادي العالمي آنذاك.

2. شعور القيادة في الصين أن الفرصة قد حانت لزيادة نفوذ البلاد على الصعيد الدولي، خصوصا وأن توازن القوى العالمي بدأ يتحول من الغرب إلى الشرق وبدأ الظهور التدريجي لعالم متعدد الأقطاب.

3. رصانة السياسة الخارجية الصينية أتاحت أمام الصين فرصا عديدة لتطوير علاقاتها مع دول العديد من دول العالم، واكتسبت الصين ثقة شعوب الدول واحترامها، بالمقارنة مع السياسة الأميركية، كما حرصت الصين في سياستها الخارجية على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

4. التركيز الأميركي على القضايا الداخلية، نتيجة التحديات الاقتصادية، وبسبب الإجهاد الأميركي من الحروب الطويلة في العراق وأفغانستان، يعفي الصين من جزء من أعباء التدخلات الأميركية ونتائجها الضارة بالصين.

5. تنامي قدرات الصين الاقتصادية وحاجتها المتزايدة إلى حماية طرق التجارة البرية والبحرية، مع تزايد اعتماد البلاد على الواردات من الخارج.

6. تغير المشهد الداخلي، حيث شهدت الصين خلال العقدين الماضيين تغيرات جذرية في البديئة الإعلامية الداخلية، وبات الصينيون يعلمون الكثير عن النزاعات الخارجية لبلادهم، وقد ترافق ذلك مع تنامي التوجهات القومية في البلاد (التميمي، 2017: 63). وهذا يقلل من الضغوط الداخلية والخارجية الداعية إلى احترام حقوق الإنسان واحترام الحريات الفردية والديمقراطية، بما يعزز تماسك الجبهة الداخلية الصينية، والحدّ من إمكانية إثارة القلاقل، ويقدم للصين فرصة حقيقية بترافق التماسك والنجاحات الداخلية مع النجاحات الخارجية على الصعيد الاقتصادي والتجاري خصوصا.

أدركت القيادة الصينية مبكرا التحولات العالمية، من أجل حماية تجربة الإصلاح الاقتصادي والمحافظة على طابعها الخاص وإيجاد الشروط المطلوبة لإنجاحها، لما لها من أهمية في بناء دور الصين المستقبلي في نظام دولي أخذت معالمه ترتكز على معطيات اقتصادية. وتفاعلت مع محاور أساسية للانتقال من موقع "الانحسار النسبي" في مرحلة القطبية الثنائية، إلى الانفتاح النشيط في مرحلة القطبية الأحادية؛ الأمر الذي فتح أمام الصين آفاق البحث عن مقومات دور جديد يتلاءم وحقائق التغيير، فتثبت من خلاله مكانتها الدولية في عالم انهارت فيه أسس "الاحتكار الدولي" لقوتين عظميين سادتا في فترة من الفترات (فهمي، 2000: 16). فهذا الانهيار للاحتكار الدولي يفتح مزيدًا من الفرص أمام الصين للنهوض بدور أكبر على الصعيد الدولي، كما أن المتغيرات الجديدة جعلت دولا عديدة في العالم تنظر إلى الصين باعتبارها محركًا أساسيا في السعي لعالم آمن مستقر تُحتَرم فيه سيادة الدول، وتتراجع فيه إمكانيات الاندفاع العدواني التي شهدتها مرحلة القطب الواحد.

ويمكن القول إن أهم ما يميز السياسة الخارجية الصينية الحالية ثلاثة مظاهر بارزة: العمل على طمأنة القوى الدولية والإقليمية على الطابع السلمي لنهوض الصين الاقتصادي، وانخراط الصين المتنامي في المنظمات الدولية (مثل منظمة شنغهاي ومجموعة البريكس)، وتعزيز روابطها الدولية من خلال دبلوماسية جديدة تمنع التصرف خارج صلاحيات ما يقرره مجلس الأمن ومبادئ القانون الدولي، كما حدث في حالتي الفيتو الصيني إلى جانب روسيا في الأزمة السورية. وهذه المظاهر ومثيلاتها، داخليا وخارجيا، تخدم هدف الصين في تقديم صورة إيجابية عن "الصين الجديدة" في محاولة لمحو تلك الصورة النمطية عنها، والتي تذهب إلى أن الصين دولة شيوعية غير مندمجة في الجماعة الدولية، ودولة ذات بسجل أسود في مجال الحريات وحقوق الإنسان، وهو الهدف الذي يبدو أن الصين نجحت نسبيا في تحقيقه، في دول العالم الثالث بشكل خاص، بفعل استناد السياسة

الصينية إلى جملة من الخصائص، لعل أهمها احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم ربط المسائل الاقتصادية بالقضايا السياسية والأيديولوجية (حكيمي، 2015: 93).

ويبدو أن هذه الصورة الجديدة للصين تمثل فرصة في فرض مزيد من الاحترام الدولي للصين، وتعزيز ثقة المزيد من دول العالم وشعوبه بالصين، وهذا يخدم بالطبع قدرة الصين على القيام بدور نشط ومؤثر دوليا، مثلما يفتح الأبواب أمام علاقات سياسية واقتصادية بعيدة المدى مع المزيد من دول العالم ومؤسساته، وصولا حتى إلى الشركات العالمية التي أصبحت تطمئن إلى أن الصين مكانا آمن للاستثمار، ودولة ذات مصداقية، يمكن إقامة العلاقات معها ومع مؤسساتها باطمئنان، ودون مخاوف من التقلبات التي تشهدها على سبيل المثال، السياسات الأميركية.

تنصب معظم النقاشات والتحليلات بخصوص صعود الصين على المظاهر الاقتصادية والعسكرية لقوتها المتنامية، مع أنه يُنظر للعناصر "اللينة" للقوة، "قوة الصين الناعمة"، ممثلة بالعناصر الثقافية، والأيديولوجيات السياسية، والدبلوماسية، بشكل متزايد، كمكونات أساسية لمكانة القوة الكبرى. ومن الغرابة أن موضوع "القوة الناعمة" إما أنه مغيَّب عن النقاشات حول الصين أو يُساء تطبيقه، رغم أن الصين منخرطة في نواحٍ عديدة في ممارسة هذا النوع من القوة، خصوصا أن مصادر القوة اللينة الصينية جدّ معتبَرة وجديرة بالاهتمام. وهناك ثلاثة عناصر أساسية تشكل دعائم القوة الناعمة لأي بلد، ممثلة في الثقافة، والقِيم السياسية، والسياسات الخارجية لذلك البلد. وقد أدرك قادة الصين أهمية هذه العناصر باعتبارها تتيح أمام الصين فرصا مؤاتية لخدمة مكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعلى سبيل المثال، كان من نتائج مباشرة سياسة الانفتاح في أعقاب انتهاء فترة حكم ماو تسي تونغ زيادة الاهتمام الدولي بالثقافة الصينية، وهو الاهتمام الذي سعى قادة الصين المتعاقبين على استغلاله، عبر وضع مخطط لنشر اللغة والثقافة الصينية عبر أنحاء العالم في السنوات الأخيرة،

وذلك بفتح عدد كبير من المعاهد لتعليم اللغة الصينية في العالم، كما ينمو باضطراد عدد الطلبة الأجانب في الجامعات الصينية، مثلما تكثف الصين مشاركاتها في المعارض والملتقيات الدولية. كما يُلاحَظ أن الصين تحاول استثمار النهوض الاقتصادي لخلق المزيد من الفرص لتوسيع مساحة تبادلاتها التجارية، مثلما بيّنت فصول الدراسة ذلك بالأرقام. وتلاقي التجربة الصينية إعجابا عالميا كبيرا، خاصة على الصعيد الاقتصادي، بل وأصبحت مثالا للعديد من شعوب الدول النامية في كيفية تجاوز التخلف، والوصول إلى مستويات متقدمة في مختلف المجالات (حكيمي، 2015: 89-90).

وهناك أيضا عامل القيادة، خاصة وأن أي تغيير استراتيجي شامل بحاجه إلى قيادة تتميز بخاصيتين أساسيتين، الأولى، أن تمتلك عمقا فكريا استراتيجيا تنبؤيا لا يكون إلا تجلٍّ لمستوى القيم السامية التي تنعكس مباشرة على حركة قوى التغيير، خدمة للقضايا الإنسانية. والثانية، أن تكون تلك القيادة قيادة سياسية مجتمعية، من خلال الصرامة الضرورية والحكمة اللازمة للحفاظ على وضوح قضية التغيير وآفاقه المستقبلية وصفائه (فتحي، 2015: 114-115).

وفي الواقع، وكما يرى الباحث، ما كان يمكن للصين أن تحقق ما حققته من فرص، اقتصاديا في المقام الأول، دون قيادة قادرة على اتخاذ قرارات استراتيجية بالغة الأهمية، بل وقرارات تغير المسار السياسي والاجتماعي-الاقتصادي برمته. كما كان للمنحى النفعي العملي البراغماتي لدى القيادة الصينية أهميته الكبرى في عالم القطب الواحد خصوصا، وفي مواجهة الانفراد الأميركي والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي واجهتها الصين. كما أن التحلّي بالنفس الطويل في إحداث التراكمات وعدم الاستعجال في حصد النتائج، مثّل أيضا عوانا بارزا من عناوين نجاحات القيادة الصينية، رغم نقد سلبية هذا المنحى وأنانيته.

المبحث الثاني

القيود على تطور مكانة الصين في بنية النظام الدولي

إن تحليل مقيدات تطوّر مكانة الصين يتطلب أولا تعيين مجموعة المتغيرات المادية والمجتمعية التي تشكل المقومات الأساسية للدور، والتي من بين أهمها المتغيرات الجغرافية، ومن أبرزها الموقع الجغرافي الذي يحدد المجال الحيوي المباشر للسياسة الخارجية للدولة ومصالحها المهمة والحيوية، والموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية المتاحة، التي تشكل الأرضية التي تُبنى عليها عمليات النموّ الاقتصادي، وما يرافقها من قدرة على الدخول في سباق تسلح أو خوض حروب، وأخيرا، هناك المتغيرات المجتمعية وما يتصل بها من قِيم وتقاليد وتجارب تاريخية تؤثر في وجدان الشعب وفي الرأي العام. ولعلّ تفاعل هذه المتغيرات الأساسية الثلاثة يحدّد في نهاية المطاف طبيعة القوة والقدرة، والمحددات والقيود على هذه العناصر، هي في التحليل الأخير، محددات وقيود على تطوّر المكانة في النظام الدولي، ومَواطن الضعف في أي من هذه العناصر والمتغيرات، هي مقيدات على الدور والمكانة بطبيعة الحال (فهمي، 2000: 14).

ومن حيث ما هو ملموس، تبدو القوة الصينية قوة مالية اقتصادية تجارية هائلة في المقام الأول، وقوة عسكرية صاعدة بشكل سريع. لكن التمعن في عناصر هذه القوة لا يخلو من النقائص والسلبيات، ما يشكل قيوداً على حركة الصين في بيئتها الخارجية ويسهم في إعاقة تطور مكانتها الدولية. فبالرغم من الوفرة المالية ومستويات النمو القياسية، إلا أن ذلك لم ينعكس على مستوى رفاهية الشعب الصيني، الذي لا يمكن مقارنته بما هو عليه في الولايات المتحدة واليابان ودول أوربا الغربية، ويعود جزء كبير منه لدور الاستثمارات الأجنبية، خصوصا في الصناعات ذات التكنولوجيا المتطورة المتقدمة، وهو نمو، في جزء هام منه، ليس وليد قدرات وإمكانيات ذاتية وطنية صينية، وهو

عرضة للتناقص أو ربما التوقف من بعض المصادر، نتيجة لصراعات سياسية أو تجارية أو غيرها، الأمر الذي يجعله سلاحا ذا حدّين. يُضاف إلى ذلك أن القوة العسكرية الصينية، وعلى الرغم من أهميتها، إلاّ أنها لم تصل حتى الآن إلى وضع المهيمن الإقليمي، وتبقى في وضع قوة بعيد عن الولايات المتحدة وروسيا، أي أنها قوة غير متكافئة مع دور أكبر (حكيمي، 2015: 97).

وبالرغم من امتلاك الصين الإمكانيات والمقومات الضخمة التي تدعم مسيرة التقدم والنمو الاقتصادي، وكذلك الإنجازات والقفزات الكبيرة التي حققها الاقتصاد الصيني خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والتي وضعت الصين في مقدمة الاقتصادات الناشئة والصاعدة، من حيث الكفاءة، وثاني اقتصاد على مستوى العالم من حيث الحجم، وبالرغم الإقرار بما يُسمى "المعجزة الصينية" في كثير من أنحاء العالم، وأنها سوف تتربع قمة العالم اقتصاديا، وربما عسكريا وسياسيا، إلا أنها، في المقابل، تعاني من مشكلات وتحديات مؤثرة حتماً في مسألة صعود الصين، والتي قد تحد، وربما تعيق مسار التنمية الاقتصادية، وحلم الصين في بلوغ القمة. والصين تدرك، ربما، أكثر من أي وقت مضى، ازدياد أهمية التغلب على هذه المشكلات، وهذه المشكلات متعددة ومتنوعة (ريحان، 2012: 167).

كما تواجه الصين مجموعة من التحديات السياسية، والتي تحد من وجود دور مؤثر لها على مستوى القضايا الساخنة في العالم، وتتمثل التحديات السياسية في تطوير النظام السياسي بما يتلاءم والتقدم الاقتصادي الهائل، وهي مسألة حساسة وضرورية، حيث أصبحت الصين من أكبر اقتصادات العالم ومن أكثر دول العالم تسليحا وقوة، دون أن يقودها ذلك إلى تبني دور سياسي عالمي بالقوة نفسها، وهذا ما يفسر بروزها كقوة ناعمة، الأمر الذي يقلل من دورها السياسي المؤثر عالمياً. ومن التحديات السياسية التي تواجه الصين أيضا، مشكلة الحفاظ على وحدة التراب الصيني، من خلال عدم السماح باستقلال تايوان (الصين الوطنية) والتي تُعد بالنسبة للصين جزءا أصيلا من جمهورية

الصين الشعبية، وهي قضية غير قابلة للنقاش. وتواجه الصين أيضا مشكلات تجاوز تاريخ الأحقاد مع الجوار، خصوصاً اليابان، المتهمة بارتكاب جرائم حرب في حق الشعب الصيني، وهي من المسائل المهمة، والتي لا تغيب عن أذهان الصينيين. وهناك مشكلة النزاع على مجموعة من الجزر المعروفة باسم "سينكاكو" في اليابان، و"دياويو" في الصين، والقريبة من مصايد غنية بالأسماك، وحقول بحرية ربما كانت غنية بالغاز، وهناك أيضا النزاعات الحدودية التي تزداد حدة في بحر الصين الجنوبي مع دول الآســـيان (ريحان، 2012: 182).

وتتواجه الصين مع جيرانها من أجل الســيطرة على مجموعة جزر "ســـبراتلي" الغنية بالموارد الطبيعية، والمتنازع عليها في بحر الصين الجنوبي بين الصين وفيتنام والفلبين ودول أخرى. وتسعى الولايات المتحدة الأميركية لتوطيد تحالف دول آسيان حتى تقف هذه الدول جبهة موحدة ومتينة في وجه الصين، التي تتمتع بنفوذ واسع في بحر الصين الجنوبي، إضافة إلى علاقة الصين بالكوريتين؛ الشمالية، والجنوبية، وكذلك التوتر الدائم في العلاقات الصينية–الهندية، على خلفية مناطق حدودية متنازع عليها بين البلدين. ويُضاف إلى كل ذلك مشكلات الصين الداخلية المتعلقة بمحاولة بعض المعارضين الحصول على مزايا خاصة لهم في منطقة التبت، تصل إلى حد الانفصال عن الصين، وغير هذه وتلك من المشكلات التي ما زالت تتعامل معها الصين بحكمة ودبلوماسية عالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيتها القائمة على استخدام القوة الناعمة، والتي تعني حل المشكلات بالطرق السلمية، دون اللجوء إلى القوة العسكرية. ويُضاف إلى كل ما سبق تحديات داخلية تتعلق بالعلاقات القائمة بين الأقليات القومية، وقضايا التعددية السياسية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمواطنة، وتداول السلطة، وغيرها من التحديات (ريحان، 2012: 182).

ويمكن تكثيف عدد من العوامل السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، التي تمثل تحدّيات قائمة، ومقيّدات لا مفرّ منها، أمام تطوّر مكانة الصين الدولية، ولعلّ أهم العوامل المقيدة تتمثّل في القضايا الآتية (التميمي، 2017: 60–69):

1. من المقيّدات، مسألة التحدّي الماثل في القدرة على تثبيت سلطة الحزب الشيوعي، وتطوير اقتصاد البلاد، وهما مسألتان طغتا على توجهات القيادة الصينية خلال العقود الماضية، ومثلت الحقبة الماوية استثناء نسبيا لهذه التوجهات، لكنها كانت حقبة محدودة، وسرعان ما أدرك الحزب الشيوعي الصيني أنها لن تقود إلا نحو طريق مسدود، إذا ما ستمر الانغلاق الاقتصادي عن العالم، والتخلف أمام المنافسة الغربية. وفي الواقع لم يبدأ تعريف الصين لمصالحها الجوهرية إلا مع بداية الألفية الميلادية الثالثة، بعد سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، والتحولات في إدارة السياسات الصينية تجاه مختلف المسائل الدولية بنفس طويل ومرونة.

2. تمثل تايوان، الجزء المقتطع من الوطن الأم، قضية مصيرية للصين، وهي مصدر للتوترات والقيود في المعاني السياسية والعسكرية والأمنية. وتنظر بكين إلى تايوان بوصفها جزءا لا يتجزأ من الصين، وتسعى إلى ضمها إلى الوطن الأم في نهاية المطاف. ولكن الموقف الأميركي ومواقف كثير من دول الإقليم، الداعمة بصورة مباشرة أو ضمنية لاستمرار بقاء تايوان خارج الوطن الصيني الأم الكبير، يحول دون ذلك.

3. هناك توترات وتحديات ساحتها بحر الصين الجنوبي، المسمّى "قلب التجارة النابض"، حيث تطالب الصين بالسيادة على كل بحر الصين الجنوبي تقريبا، الذي تُقدّر مساحته بنحو 3.5 مليون كم^2، والذي تمرّ منه بضائع بنحو خمسة تريليونات دولار سنويا، كونه يمثل ممرا مائيا

مزدحما، وهو غني بالموارد الطبيعية الهامة مثل النفط والغاز، كما أنه يزخر بثروة سمكية تعيش عليها شعوب الدول المشاطئة، وتطالب كل من بروناي وماليزيا والفلبين وتايوان وفيتنام أيضا بالسيادة على مناطق فيه. ولقد أصبح واضحا أن الصين تنتهج سياسة أكثر تشددا في مطالباتها الإقليمية، وخصوصا في هذا البحر.

4. من المشكلات القائمة، ما يتّصل ببحر الصين الشرقي، وصولا إلى اليابان، التي يسود العلاقات السياسية بينها وبين الصين التوتر والشكوك المتبادلة، نتيجة الإرث التاريخي، والتنافس الجيوسياسي في الوقت الراهن، ولا سيما النزاع حول جزر سينكاكو ودياويو في بحر الصين الشرقي، فضلا على علاقات اليابان العسكرية الوثيقة مع الولايات المتحدة.

5. يبقى موضوع كوريا الشمالية ماثلاً في المحاور الساخنة للصين، وهو ملف يسبب للصين صراعات وتحديات ومعوّقات عديدة، سواء لجهة العلاقات الكورية الشمالية شديدة التوتر مع كوريا الجنوبية والولايات المتحدة واليابان وغيرها من دول الإقليم والعالم، وهو ما يجعل الصين تواجه مزيدا من ضغوط هذه الدول لوقوفها عموما مع كوريا الشمالية، أو لجهة مسائل نزع السلاح النووي الكوري الشمالي. ورغم كل ما سببته كوريا الشمالية من متاعب اللصين، منذ كيم إيل سونغ (1948 –1994)، مرورا بكيم جونغ إيل (1994–2011)، وصولا إلى كيم جونغ أون (2011 – حتى الآن)، إلاّ أن هناك اعتقادا بأن القيادة في الصين لا تزال تنظر إلى بيونغ يانغ بوصفها من "الأوراق الاستراتيجية"، التي يمكن للصين استثمارها للضغط على الخصوم الإقليميين والدوليين، وخاصة الولايات المتحدة وحلفاؤها. ويُذكر في هذا السياق الدور الصيني في التقارب الكوري الشمالي مع الولايات المتحدة الأميركية، وقمة كوريا الشمالية والولايات المتحدة في منتصف حزيران 2018.

6. وفي موضوع حاجة الصين إلى استيراد الطاقة، وهو مقيّد هام أمام تطوّر مكانة الصين عالميا، كونها أكبر مستورد للنفط وصادر الطاقة في العالم، وهي تعتمد على الفحم بما يقارب ثلثي حاجتها من الطاقة، ويُتوقّع ارتفاع واردات الصين من النفط من 64.4% عام 2016 إلى 75%–80% خلال السنوات العشر القادمة. وفي الواقع، وإلى جانب الكلفة المالية والاقتصادية لما تستورده الصين من الطاقة، والآثار البيئية الضارة كثيرا لاستخدام الفحم، فإن إمكانية الضغط على الصين من باب حاجتها للطاقة من المقيدات لمكانتها، خاصة وأن كثيرا من الدول المصدرة للنفط قابلة للخضوع للضغوط الأميركية. والجدول (1) التالي يبيّن واردات الصين من النفط الخام (2010–2016) بالألف برميل (التميمي، 2017: 60–69).

الجدول (1). واردات الصين من النفط الخام (2010–2016) بالألف برميل

المنطقة	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	بالمئة من الإجمالي (٢٠١٦)
الشرق الأوسط	٢,٢٦٠	٢,٦٠٧	٢,٧٠٠	٢,٩٤٠	٣,٢٢٢	٣,٤١٤	٣,٦٦٠	٤٨,١
أفريقيا	١,٤١٤	١,٢٠١	١,٢٩٠	١,٢٨١	١,٣٥٥	١,٢٨٢	١,٣٤٦	١٧,٧
الأمريكيتان	٤١٣	٤٦٤	٥٤٦	٥٤٩	٦٥٨	٨٤٢	١,٠٣٣	١٣,٦
دول الاتحاد السوفياتي السابق/أوروبا	٥٢١	٦١٠	٧١٨	٧٤٨	٨١٥	١,٠٠٥	١,٢٥٧	١٥
إجمالي الواردات	٤,٧٨١	٥,٠٦٢	٥,٤١٧	٥,٦٥٦	٦,١٧٧	٦,٧١٥	٧,٦٠٩	١٠٠

المصدر: وزارة التجارة الصينية، نشرة ميس الاقتصادية، التميمي، 2017: 82.

7. ومن المقيدات، ارتهان علاقات الصين الاقتصادية والتجارية مع دول يمكن أن تخضع لإرادة طرف ثالث، كالطرف الأميركي. ويمكن نظريا وعمليا للولايات المتحدة والمعسكر

الغربي استخدام أوراق الضغط التجاري والاقتصادي عموما باستثمار التحالفات العسكرية والأمنية الواسعة للمعسكر الغربي في العالم، وتوجيهها للضغط الاقتصادي والتجاري على الصين. كما لا تزال تجارة الصين مع أوروبا ودول أميركا الشمالية تمثل وزنا نسبيا كبيرا، والجدول (2) يقدم أحجام تجارة الصين مع مناطق مختارة من العالم الخارجي للعام 2015.

الجدول (2). تجارة الصين مع العالم الخارجي (مناطق مختارة 2015)

المنطقة	حجم التجارة (مليار دولار)	بالمئة من إجمالي تجارة الصين
جميع دول العالم	٣,٩٦ تريليون	١٠٠
أوروبا	٦٩٦,٣	١٧,٦
التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (نافتا)	٦٦٠,٩	١٦,٧
رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)	٤٦٨,٣	١١,٨
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٢٦٤,٣	٦,٧
أمريكا اللاتينية والكاريبي	٢٣٥,٣	٥,٩
الجامعة العربية (٢٢ دولة)	٢٠٥,٤	٥,٢
أفريقيا	١٧٨,٩	٤,٥
جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (لا تشمل أرمينيا، أوكرانيا، بيلاروسيا ودول البلطيق)، روسيا، وتركيا	١٠٢,٤	٢,٦
دول طريق الحرير البحري (آسيان، افريقيا، أوروبا، الشرق الأوسط، شمال أفريقيا، ودول جنوب اسيا المطلة على البحر)	١,٧ تريليون	٤٣,٤

المصدر: UN Comtrade Database.

ويبدو أن من المقيّدات البارزة أمام تطوّر مكانة الصين، وهي من المعوّقات المزمنة، والتي يصعب تجاوزها، واقع الردع النووي الصيني؛ فهو لا يتوخى ردع الخصم في جميع الأعمال التي لا يرغب فيها الصينيون، وإنما في تلك الأعمال التي تهدد أمن الصين فحسب، ولاسيما شن هجوم مباغت عليها. وربما بالإمكان القول إن محدودية قدرات الصين في ميدان التسلح النووي لا تؤهلها لأن تتبوأ مكانة القوة العظمى المتفوقة عسكريا على الصعيد العالمي، ومن ثم ليس باستطاعتها أيضا أن تطرح نفسها قوة عظمى بديلة للاتحاد السوفيتي ومناظرة للولايات المتحدة الأمريكية. هذا رغم أن الصين تعمل على تطوير قدراتها العسكرية إلى المستوى الذي يؤمن لها حماية ذاتية ضد احتمالات هجوم قد يشن ضدها من قبل قوى خارجية، لكنها لا تسعى، إلى توظيف التفوق العسكري كأداة للضغط والمساومة من أجل الحصول على مكاسب سياسية، ناهيك عن أن الأولوية لا تزال للاقتصاد ونموه، رغم الزيادات الهامة في الإنفاق العسكري (فهمي، 2000: 50).

وربما يمكن للباحث، في تأطير عام لعدد من المقيدات والعوائق الاقتصادية أمام مكانة أرفع للصين في النظام الدولي، تحديد عدد من القيود، أهمها:

- العوائق التقنية (التكنولوجية).
- نظرة الشّك التقليدية لدى بعض الدول للصين، وخصوصا الدول المحسوبة على المعسكر الغربي، وهي دول لا تزال ترى أن الصين تأخذ بالفكر الماركسي.

- هناك عامل (التنافس السلعي) للبضائع والمنتجات الصينية بالمقارنة مع المنتجات الغربية.
- القيود التي تضعها الولايات المتحدة على الصين، سواء كان ذلك على مستوى التحدي الأمني العسكري (في بحر الصين والأقاليم المجاورة)، أو على مستوى المنتجات الصينية والخشية من غزوها للأسواق الأميركية والأوروبية.
- ويترتب على ذلك عامل آخر، هو سلاح فرض الضرائب على المنتجات الصينية.
- ويُضاف إلى ذلك محاولات منع الشركات الصينية من الاستثمار في بعض الدول الحليفة للولايات المتحدة الأميركية بوضع المزيد من العراقيل أمام تلك الشركات.

وفي العلاقة مع العملاق الاقتصادي الجار للصين عبر البحر، وهو اليابان، فإن كليهما يشكلان ثاني وثالث اقتصادين في العالم على التوالي، والتنافس بينهما كبير. كما تجدر الإشارة إلى أن العلاقات الصينية–اليابانية ترتكز إلى عدة متغيرات ومشكلات سياسية وتاريخية واستراتيجية، وهذه المتغيرات جعلت من عدم الاستقرار السمة البارزة في العلاقات بين البلدين. وبالرغم من ذلك، ربما سيفرض العامل الاقتصادي نفسه في المستقبل أيضا كما فعل طوال عقود، كون الواقع الاقتصادي والتجاري والاستثماري يشير إلى أن كلا البلدين يمضيان باتجاه الحفاظ على المصالح والاعتمادية المتبادلة، ولعل الجانبين سيستمران في فصل الجانب السياسي عن الجانب الاقتصادي والتجاري، خاصة بعدما أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لليابان، كما أن اليابان تُعدّ ثالث أكبر شريك تجاري للصين بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، ولكن هذا الوضع غير مضمون، فيما

لو تضاربت المصالح إلى درجة أعلى، أو إذا مُورست ضغوط من الولايات المتحدة على اليابان باتجاه زعزعة العلاقات الصينية–اليابانية (مردان، 2014: 2).

فالولايات المتحدة تعمل، بشكل أو بآخر، على تطويق الصين، والحد من نموها، وخاصة في المجال العسكري والاقتصادي. وإلى جانب الخلاف المستمر فيما يتعلق بملف تايوان، حيث تدعم الولايات المتحدة الأمريكية انفصال تايوان، الأمر الذي تعدّه الصين تجاوزا حادًّا لا مساومة فيه، بالإضافة إلى التوترات بين الطرفين حول منطقة التبت وما تعانيه من انتهاك لحقوق الإنسان، إذ تريد بعض القوى الغربية استخدام الدالاي لاما، القائد الديني–السياسي للتبت، لممارسة مزيد من الضغط على الصين، وتعزيز الحملات من أجل استقلال التبت عن الصين وتدويل قضية التبت للضغط على الحكومة الصينية. ويثير الدعم الأميركي العسكري لليابان والهند حفيظة الصين، إذ ترى أنه موجه ضدها في الأساس، ويهدف إلى تحجيم تقدمها. ويبدو أن الصين تمثل أكبر التحديات للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين، كون المرجح أن الولايات المتحدة والصين ستكونان القوّتين الأعظم، في القرن الحادي والعشرين، وأن طبيعة العلاقات بينهما سوف تحدد طبيعة النظام الدولي بمجمله (ريحان، 2012: 96–97).

المبحث الثالث

مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي

يبدو أن ملامح مستقبل النظام الدولي يتجه إلى التوزيع النسبي لمكونات القوة، بما سيفضي إلى شكل من أشكال التكافؤ النسبي بين قواه الفاعلة. وهذا التكافؤ سيقود بهذه القوى والأطراف الفاعلة إلى إدراك قوة كل منها الآخر، بحيث تتشكل بنية النظام الدولي وشكله على تعددية أطرافه. ولأن توزيع القوة في الواقع الراهن اختلف كثيرا عما كان عليه قبل سنوات قليلة، فإن العالم يعيش ما يمكن تسميته بـِ "المرحلة الانتقالية"، وهو في طور التحول نحو التعددية القطبية. فالقطبية الأحادية أصبحت غير قادرة على مواجهة الأزمات التي تعصف بالساحة الدولة، والمخاطر أصبح من الصعوبة بمكان مواجهتها من طرف دولي واحد، وهذا الأمر شكل تحدٍّ كبيرًا للهيمنة الأميركية. ومن بين الأطراف التي أصبح لها تأثير هام في النظام السياسي الدولي، برزت الصين إلى جانب روسيا. وتُعدّ الصين طرفًا دوليا فاعلا نتيجة الإمكانات التي تتوافر عليها، فضلا عن أن نمط توزيع القوة في الصين أصبح متوازنا، أي أن القوة الاقتصادية تترافق مع قوة عسكرية تنمو باستمرار، كما أن حدود حركة الصين أخذت تتسع باستمرار، وشملت مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا، بل وتمكنت من إنشاء مواطئ لها قدم في كثير من دول العالم (خضير، 2014: 19).

كما يبدو أن المكوّن والمحرّك الأساسي للسلوك الصيني تجاه الآفاق المستقبلية يتمثل في قوّتها الصاعدة والمتنامية. ويرى أصحاب الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية أن التاريخ غنيّ بالشواهد على أن نمو مكونات القوّة لدولة من الدول يمكن أن يشكل مدخلاً لتحليل درجة استعدادها لخوض الحرب واحتمالات الإقدام عليها. ويُقدَّم المثال الألماني والياباني شاهدا على ذلك، إذ لا يمكن إغفال نمو قوة ألمانيا عند تفسير أسباب الحرب العالمية الأولى، وكذلك الدور المتنامي للقوتين

اليابانية والألمانية قبل الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي دفع بهما إلى اتباع سياسات قادت في محصلتها إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية (زكريا، 1999: 8–9).

وفي هذا السياق، ينظر الواقعيون الكلاسيكيون الجدد إلى محاولات الصين للرمي بثقلها على الصعيد الدولي بأنها عادية ومتوقعة بشكل كامل، حيث أن هذا هو نوع السلوك المتوقع من "قوة كبرى تقليدية"، إلا أنهم يرون أن القوى الصاعدة بشكل سريع غالبا ما تبعث على القلق، وسبب ذلك لا يعود فقط إلى إحجامها عن قبول المؤسسات وتقسيمات الحدود القائمة، والتسلسل الهرمي للمكانة السياسية التي تم وضعها حينما كانت هذه القوى ضعيفة نسبيا، بل لأن القوى الصاعدة تسعى إلى تغيير، ومن ثم التأسيس لترتيبات جديدة تعكس بشكل دقيق تصوراتها الخاصة لمكانتها في العالم. وهذا دفع ببعض الواقعيين إلى تقدير مفاده إن الغموض الشديد يكتنف المشهد المستقبلي فيما يتصل بالسياسة الدولية وقواها الفاعلة في شرق آسيا (Gedeon, 1998: 171-172).

أي أن أصحاب هذا التحليل، وفي إطار رؤيتهم وتقديراتهم المستقبلية، يرون أن من المستبعد أن يستمر تنامي قوة الصين سلميا، وأن من المرجح افتراض أن النّد للصين سيكون الولايات المتحدة لأميركية، وهي المتضرّر الأكبر من فقدان مكانة الاقتصاد الأول في العالم، وغيرها من مركّبات المكانة على الصعيد الدولي، في العناصر السياسية والعسكرية والأمنية والثقافية.

أما أنصار التوجه الليبرالي، فيؤمنون أن لهذه القوة المسالمة، أي الصين، ثلاث آليّات أو متغيرات سببية كفيلة بالوصول إلى سياسة خارجية سلمية، وهذه الآليات، أو المتغيرات السببية هي الاعتماد المتبادَل الاقتصادي، والمؤسسات الدولية، والديمقراطية. ويشدد الليبراليون على حجم المكاسب الاقتصادية التي تجنيها الصين من علاقاتها بدول الجوار والقوى الكبرى، بشكل يجعل من مسألة الحفاظ على استقرار علاقاتها مع هذه الدول وتعزيزيها هدفا رئيسيا ومستقبليا لصنع القرار في

الصين. كما أن انخراط الصين في المتزايد في المؤسسات الدولية يخدم هذا التوجه، ويظهر رغبة الصين الواضحة للعمل في إطار القواعد الجماعية. ويؤكد الليبراليون على حتمية انفتاح المجتمع الصيني سياسيا، كانعكاس للنمو الاقتصادي، فتنامي مستويات الدخل يعزز دور الطبقة الوسطى التي يُنظر إليها بأنها قاطرة ديمقراطية تعني أن الصين ستكون مسالمة (حكيمي، 2015: 98).

كما يرى الليبراليون، في إطار توقعاتهم وتقديراتهم المستقبلية، أن وجود حجم أكبر من التجارة والاستثمارات المتدفقة بين دولتين يعني وجود جماعات أكبر من الطرفين ستكون لها مصلحة أكبر في تجنب النزاع والحفاظ على السلام، بما يؤدي في النهاية إلى خلق مصالح مشتركة وعلاقات جيدة بين الدول. فتمتين الروابط الاقتصادية بين الصين وجيرانها كفيل بجعل الصين تميل لتفضيل "التجارة على الحرب والغزو" (to trade rather than to invade)، ويجعلها أكثر نزوعا نحو التركيز على الرفاه الاقتصادي، وعدم اللجوء إلى الخيارات العسكرية، خوفا من المجازفة بمكاسبها التجارية والاقتصادية (Waltz, 2005: 14-16).

وكما سبقت الإشارة، فإن الصين تمتلك الكثير من مقومات القوة والقدرة البشرية والعسكرية والاقتصادية، وهذه المقومات تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية. وسبق للباحث أن أشار أيضًا إلى أن المكانة وتوزيع القوى في النظام الدولي الحالي يختلفان عن فترة الحرب الباردة، كما أن وضع النظام الدولي يختلف الآن عما كان عليه قبل سنوات، لأن عناصر القوة والقدرة تتبدل وتتطور، إما باتجاه الصعود أو التراجع. ويبدو أن هناك حقيقة أساسية فيما يتعلق بالنظام الدولي، وهي أن هنالك قوى دولية فاعلة أصبحت ذات تأثير ووزن هامين في موازين القوى، وأن هذا التأثير جاء على حساب الأطراف الدولية التي كانت مسيطرة على الساحة الدولية (خضير، 2014: 2).

ويمكن تفسير عملية النمو الاقتصادي في المدى الطويل بوصفها نتيجة للتغيرات في ثلاثة عوامل رئيسية؛ عدد السكان الذين هم في سن العمل، وإجمالي رأس المال، والإنتاجية. وفيما يخص إجمالي رأس المال، يبدو أنه العنصر الأهم، حيث يشمل الأصول المتاحة كالآلات والمعدات والبرامج الإلكترونية والأراضي التي يمكن استخدامها لإنتاج السلع والخدمات، وبالتالي توليد النمو. ويتم تقدير إجمالي رأس المال من خلال تراكم الاستثمارات خلال السنوات السابقة، وانخفاض قيمة بعض هذه الأصول بالاهتلاك. أما الإنتاجية، فتمثل المكاسب المجمعة للإنتاجية من القوى العاملة ورأس المال. وفي المستقبل الاقتصادي، يمكن النظر إلى تحليل مقارن للنمو في مناطق الأسواق الناشئة الرئيسية على المدى الطويل حتى عام 2030، ولو أخذنا النصيب المتوقع للفرد من الناتج المحلي الإجمالي من الدخل، وهو معيار جيد لإجراء المقارنات، لأنه يأخذ في الاعتبار محركات النمو الاقتصادي، وكذلك حجم السكان ونموه، فنجد، كما يبيّن الجدول (3) أنه، لدول جنوب شرق أسيا وأفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية والصين والهند، تبقى معدلات النمو في الصين مرتفعة (7.1%)، مع ملاحظة أن البلدان ذات النمو السكاني المرتفع ستحتاج إلى المحافظة على معدلات أعلى من النمو الاقتصادي لأجل توليد فرص عمل جديدة وتحسين مستويات المعيشة (QNB Economics, 2017: 1).

الجدول (3). توقعات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (متوسط معدلات النمو عند تعادل القوة الشرائية)

	2020 - 2010	2030 - 2020
الهند	7.9%	10.2%
الصين	8.8%	7.1%
جنوب شرق آسيا	5.9%	6.6%
أمريكا اللاتينية	2.9%	5.0%
أفريقيا جنوب الصحراء	3.0%	4.1%

المصدر: صندوق النقد الدولي وتوقعات الأمم المتحدة لنمو سكان العالم وهيفر أناليتكس وتوقعات QNB (QNB Economics, 2017: 1)

يمكن القول إن حالة من الفوضى والاضطراب تشوب النظام الدولي المعاصر في التفاعلات الدولية، مما يؤكد أن حركة قوى التغيير في هذا النظام تندفع نحو صياغة جديدة لهيكلية النظام الدولي. ولاستشراف مستقبل التغيير في النظام الدولي وتحديد ملامح القوى العالمية، يبدو أن من الممكن صياغة ثلاثة احتمالات، أولها، نظام شراكة دولية مع مركزية القوة الأمريكية، أي دون تغيرات جوهرية في النظام السائد الآن. وثانيها، نظام دولي بلا أقطاب، بحيث تنتفي ظاهرة القطبية، وتُبنى النظام الدولي على أسس لا تستند إلى أي أقطاب، وتشير الفكرة الأساسية لهذا الاحتمال بان القوى العالمية المشكلة للنظام الدولي في المستقبل القريب، لا تستطيع أن تلعب أدورا رئيسة كأقطاب دولية رئيسة، تبعا لعدم اكتمال مقومات قوتها بصورة شاملة، بالنسبة للقوى العالمية الصاعدة، أو تراجع قدراتها في حالة الولايات المتحدة، فضلا عن متغيرات أخرى، وهذا ما سيؤدي إلى تشكل نظام دولي على أسس تحالفات وشراكات استراتيجية متضادة مرنة ومستمرة التغيير ولا تعطي شكلا ثابتا لذلك للنظام. والاحتمال الثالث، هو نشوء نظام دولي متعدد القطبية، وقد بدأت بعض ظاهر هذا الاحتمال بالتبلور فعلا، فهناك الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ودول البريكس BRICS (مصطلح مشتق من الأحرف الأولى لأسماء الدول الأعضاء في هذه المجموعة: (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، جنوب أفريقيا: - Brazil, Russia, India, China, South Africa)، وهناك قوى أخرى قد تنهض مستقبلا لتشكيل أقطاب أخرى (فتحي، 2015: 124 وما بعدها). ولعل من المؤشرات ذات الدلالة المستقبلية للصين، أنها تجتهد مع روسيا في بناء ما يمكن أن يشكل قطبا مستقبليا، ممثلا في تحالف "شنغهاي" ومنظمة الأمن والتعاون في أسيا الوسطى CSTO (معتمد وريان، 2011: 9).

هناك عدد من المؤشرات والظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضلا عن التكنو–معلوماتية تؤكد حالة التغيير والتحول في تراتبية القوى العالمية، ولا أدل على ذلك من صعود قوى كالصين والاتحاد الأوروبي والبرازيل وروسيا واليابان، كقوى منافسة مدعومة بعوامل وقدرات ذات

أبعاد متعددة، تزامنا مع تراجع الحضور الأميركي ومكانته العالمية. وتتعارض مصالح التكتلات العالمية، كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وشنغهاي والبريكس، وتجمُّع دول شرق أسيا والمحيط الهادي، والاتحاد الإفريقي، وبمستويات متباينة مع المصالح الأميركية. وهذا يزيد سرعة حركة وصيرورة التغيير في النظام الدولي نحو نظام متعدد الأقطاب والمرتكز على التعاون وحرية التفاعل والحركة لبقية دول العالم. ويبدو أن مستقبل النظام الدولي سيعتمد على مدى قدرة تلك القوى وإرادتها للانخراط والمشاركة في هذا النظام، فضلا عن استجابة الولايات المتحدة في التعامل معها (فتحي، 2015: 144).

ويمكن القول إن المشهد السياسي والاجتماعي–الاقتصادي والعسكري والأمني والثقافي للصين، يؤمّن لها خدمة ما أسمته مصالحها الجوهرية في المستقبل، بعدما تمكّنت من تبرير سياساتها الحازمة تجاه القضايا المتعلقة بالسيادة الإقليمية، كما عكست ذلك قضايا تايوان وبحر الصين الجنوبي أو الشرقي. وكل ذلك يدلّل على توجهات صينية مستقبلية قد تواصل ربط هذه المصالح بعملية تحولها إلى دولة عظمى (التميمي، 2017: 66).

وفي إجمال عام، قد يصح القول بقدر كبير من الثقة "إن ما تحققه الصين من إنجازات اقتصادية سيترك تأثيرا واضحا في دورها السياسي الخارجي الذي أصبح متحررا من القيود العديدة التي كانت تفرضها عليها بيئتها المحلية والإقليمية والدولية. ولا نكران أن تصويب السياسات الداخلية وما رافقها من عمليات الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة مشكلات واقعها الإقليمي، وتكييف أنماط سلوكها السياسي الخارجي، جاء متوافقا وتطلعات الصين إلى حقيقة دورها وطبيعته؛ لأن تكون قوة ذات شأن في مجريات السياسة الدولية" (فهمي، 2000: 7–8).

وعلى هذا الخط المستمر، والمرجح استمراره مستقبلا، تطوّر مفهوم "المصالح الجوهرية" من وجهة النظر الصينية مع تطور القدرات الاقتصادية والعسكرية الصينية؛ ومن المؤكد أن يتوسع هذا المفهوم، مع تنامي قوة الصين وتحولها إلى قوة عظمى، ليغطي مناطق متعددة هن العالم. ومع تزايد اعتماد الصين على استيراد مصادر الطاقة، من المتوقع أن تشغل منطقتا الشرق الأوسط وأفريقيا وطريق الحرير البحري حيزا حيويا في سلم أولويات هذا الدولة الصاعدة في المستقبل. وفي المقابل، من المرجح أن تضخ بكين المزيد من الاستثمارات في طريق الحرير البري وتعزز التعاون الأمني الثنائي مع باكستان وأفغانستان ودول آسيا الوسطى وروسيا وإيران، فضلا عن استخدام دورها في منظمة شنغهاي للتعاون، لزيادة الاستقرار في حدودها الغربية، وخصوصا في إقليم شينجيانغ، وكبح جماح ما تعده بكين مؤامرات انفصالية وإرهابية. أما في قضية إقليم التبت، فمن المؤكد أن تستخدم الصين نفوذها الاقتصادي والسياسي مع جميع الدول لمنع تدويل قضية التبت، في حين ستمضي بكين قدما في تطبيق استراتيجيتها المحلية من خلال ربط استقرار إقليمي التبت وشينجيانغ بالتنمية المحلية (التميمي، 2017: 89).

أما فيما يتعلق بقضية تايوان التي انتقلت إلى رأس قائمة أولويات السياسة الخارجية لبكين، فمن المستبعد تماما أن تتخلي الصين عن قضية توحيد الجزيرة مع الوطن الأم، حتى لو أدى ذلك إلى نشوب حرب في المنطقة. وفي بحر الصين الجنوبي أو الشرقي، ترفض الصين الوضع الراهن الذي تعده من مخلفات "قرن الإذلال"، وتعمل على تغييره بشتى الوسائل. وهنا، قد تسعى بكين إلى إقناع جيرانها، ترهيبا وترغيبا، بأن سياسة الاحتواء التي تقودها الولايات المتحدة لا يمكن أن يُكتب لها النجاح، وتعمل في الوقت ذاته على ضرب صدقية واشنطن على نحو محسوب ضمن سياسة استنزاف طويلة المدى. وهذا الأمر يمثّل على الأرجح استراتيجية محفوفة بالمخاطر بالنسبة إلى الصين، إلا أن بكين ربما تكون مقتنعة أنها ستكسب على المدى الطويل (التميمي، 2017: 89).

وفي مستقبل الصين، من الزاوية الأمنية، يبدو أن سياسات الصين الأمنية ضمن حدود بيئتها الإقليمية تسعى إلى أن تصبح بكين محورا للأقاليم، بغض النظر عن وجود أي قوى أخرى ذات مصالح في هذه المنطقة الحيوية من العالم. وترى الصين في تنامي قدراتها القومية واضطلاعها بمهام حماية الأمن الإقليمي من بين مهامها المستقبلية، وهي المهام التي لا يمكن تنفيذها ما لم تصبح القوة العسكرية الصينية كافية وقادرة على حماية عمليات وآليات تحويل كل ذلك إلى واقع عملي، بعد أن تكون الصين قد أمنت قاعدة اقتصادية وسياسات تنموية تعينها على إنجاز متطلبات سياساتها الدفاعية على نطاق واسع في القرن الحادي والعشرين. ويبدو من الزاوية الاقتصادية أن الصين ستبقى تحرص على تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية مع القوى الغربية المتقدمة صناعيا، وتطوير علاقات الصداقة والتعاون مع بقية دول العالم الأخرى، مع حرصها على تجنب التورط في المنازعات والخلافات الدولية، وتأكيد ضرورة حلها بالطرق والأساليب السلمية، والابتعاد عن سياسات سباق التسلح ونشر الأسلحة النووية (فهمي، 2000: 46-47).

ولو جاز تقدير مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي بكلمات، لأمكن القول إنه لمن المرجح أن تتعزّز مكانة الصين في النظام الدولي، هذا إن لم تصبح القوة الأعظم عالميا في المدى غير البعيد، دون أن يعني ذلك انفرادها بالصدارة، في عالم يُرجّح أن يسوده تعدّد الأقطاب.

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

الفصل الخامس

الخاتمة والنتائج والتوصيات

أولا: الخاتمة

بحثت الدراسة في فرضيتها، وأجابت عن أسئلتها، وتوصلت إلى الآتي:

انطلق الدراسة من فرضية مفادها أن "قدرة الدول على تحقيق معدلات متقدمة ومتطورة في مجال النمو الاقتصادي يمكن أن تؤهلها لأن تكون قوة متميزة أو منافسة لغيرها في النظام الدولي". وقد بيّنت الدراسة صحة هذه الفرضية، حين برهنت أن ما أنجزته الصين اقتصاديا هو الأساس الذي بدونه لا يمكن أن تكون الصين، موضوع الدراسة، قوة متميزة أو قطبًا في النظام الدولي الحالي، أو القادم، إلى جانب العوامل الأخرى الاجتماعية–الاقتصادية والسياسية والثقافية والتاريخية والجغرافية.

وتوقفت الدراسة أمام حقيقة أن النسق العالمي كان منذ سنه 1991 نظاما أحادي القطبية، وأن هذه الأحادية لم تعنِ مجرد الهيمنة الأمريكية، ولكنها عنت أيضا هيمنة النظام الرأسمالي الغربي في إطار منظومة تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، تنتظمها شبكة من التنظيمات كمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووكالة الطاقة الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقمة الدول الصناعية السبع. ومارست الولايات المتحدة دورا قياديا في إطار المنظومة الرأسمالية. وهذه الهيمنة الواحدية شكلت ظاهرة مرحلية هي الآن في طور التحول إلى تعددية حقيقية. فالهيمنة الواحدية تفتقر إلى التوازن، ومثل هذه الحالة سرعان ما تتجه نهو التوازن من خلال إقامة بنيان دولي تعددي أكثر تكافؤا، والمرجّح أن مسيرة التوازن العالمي تتجه نحو التعددية (سليم، 2002: 649).

والصين في هذا الإطار، دولة تمتلك من المقومات الاقتصادية أولا، ما يجعلها ندّا ونواة لأحد الأقطاب العتيدة في النظام الدولي القادم، إذا ما تمكّنت من بناء حضور عسكري وتقني يقارب ما حققته على الصعيد الاقتصادي، وهي بتاريخها، وعدد سكانها، وموقعها الجيوسياسي الاستراتيجي بالغ الأهمية، تستطيع على الأرجح تحقيق مكانة أرفع في النظام الدولي، بما لديها من فرص، حاولت هذه الدراسة عرضها، دون تجاوز معيقات جدية هامة أيضا.

ويبدو أن أبرز مقيدات تطوّر مكانة الصين مصدرها الولايات المتحدة الأميركية، كما بدأنا نلحظ من الإجراءات الاقتصادية والتجارية التي فرضتها الولايات المتحدة وتلوّح بفرض المزيد منها، سواء على صعيد السياسات الضريبية، أو ما تطرحه الإدارة الأميركية الحالية ورئيسها دونالد ترامب حول حقوق الملكية الفكرية، وضرورة دفع الصين لثمن استخدامها للتكنولوجيا والابتكارات الأميركية مما لا تدفعه الآن. وبكلمات مختصرة، ربما كانت السياسات الأميركية في وجوهها المختلفة أهم معيقات تطوّر مكانة الصين.

وبالرغم من المعوقات، ولو جاز تقدير مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي بكلمات، لأمكن القول إنه لمن المرجح أن تتعزّز مكانة الصين في النظام الدولي، هذا إن لم تصبح القوة الأعظم عالميا في المدى غير البعيد، دون أن يعني ذلك انفرادها بالصدارة، في عالم يُرجّح أن يسوده تعدّد الأقطاب.

ثانيا: النتائج

تحققت الدراسة من صحة فرضيتها، كما سبقت الإشارة، وفي الإجابة عن الأسئلة، أجابت الدراسة عن سؤالها الأول، الذي نصّ على: "ما مفهوم مكانة الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي؟"، فبيّنت مفهوم المكانة بالمعنى في بنية النظام الدولي، نظريا، وبالمعنى السياسي والاقتصادي

والعسكري والأمني، وطبّقت ذلك بما أُتيح من معطيات ومعلومات وأدوات تحليل على الواقع الصيني في العالم المعاصر، وعلى الآفاق المستقبلية كذلك.

وفي الإجابة عن السؤال الثاني، ونصّه: "ما العوامل التي أسهمت في بناء مكانة الصين في النظام الدولي؟"، تولت الدراسة إلى أن العامل الاقتصادي كان الأساسي في بناء تلك المكانة، إلى جانب عوامل أخرى جيوسياسية وتاريخية واجتماعية وثقافية.

وأجابت عن السؤال الثالث الذي مفاده: "ما طبيعة الفرص المتاحة أمام الصين لتكون قطبا دوليا؟"، فأوضحت أن فشل القطب الواحد في بناء نظام دولي متوازن، وصعود قوى جديدة منافسة عالميا، خاصة على الصعيد الاقتصادي، ربما أهمها الصين، يشكّل الفرصة الأهم المتاحة أمام الصين، خاصة بوجود فرص متعددة في مجالات ذات مضمون سياسي وثقافي وتقني.

كما أجابت الدراسة عن السؤال الرابع، الذي نصّه: "ما طبيعة القيود التي يمكن أن تعيق أن تكون قطبا دوليا؟"، وبيّنت أن التحدي العسكري الأمني ممثلا في إسناد النجاحات الاقتصادية بما يوازيها من نجاحات عسكرية وأمني، بحضور تقني عالي، يمثل واحدا من أهم العقبات، إلى جانب المنافسة الأميركية والغربية عموما، والتي تعيق التقدم الاقتصادي والتجاري الصيني، عبر وضع عقبات من قبيل السياسات الجمركية الموجهة ضد الصين. كما أن التوسع والنمو الاقتصادي أفقيا (كميا) دون تطور نوعي عمودي، محوره الإنتاجية العالية القائمة على أفضل التكنولوجيات المعاصرة وعلوم المعلوماتية والاتصالات، عقبة هامة أخرى تُبقي الصين ضعيفة في المنافسة في هذه المجالات مع دول مثل الولايات المتحدة الأميركية واليابان وغيرهما. كما أظهرت الدراسة أن المحيط الإقليمي الذي يصعب وصف معظم مكوناته بأنها صديقة، يشكل أيضا عقبة هامة، إلى جانب عقبات ومعوقات أخرى حاولت الدراسة تغطيتها، تبعا لأولويات أهميتها.

ثالثا: التوصيات

يمكن للباحث أن يتقدم بالتوصيات الآتية:

- ضرورة أن تولي السلطة التنفيذية أولا (الحكومة)، وخاصة وزارة الخارجية، مسألة العلاقات مع الصين اهتماما خاصا، نظرا للدور الراهن والمتوقع للصين في النظام الدولي.
- متابعة التوجهات الصينية عن كثب، ورصد أي اتجاهات تمسّ منطقتنا عموما، والتوجهات السياسية والاقتصادية خصوصا، لما لذلك من أثر على النجاح في صنع سياسات مفيدة لبلداننا في العلاقة مع الصين، ولاستثمار توازنات جديدة للقوى العالمية، بما يخدم قضايانا، انطلاقا من المكانة الراهنة والمتوقعة مستقبلا للصين في النظام الدولي.
- توجيه المزيد من الاهتمام الأكاديمي بمعرفة الصين في مختلف جوانب تجربتها، خاصة مع المعرفة المحدودة بالصين، مقارنة مع غيرها من الدول الكبرى في العالم، وبما لا يتناسب مع الدور الراهن والمستقبلي المتوقع للصين، قطبا دوليا، ودولة أولى على الصعيد الاقتصادي العالمي.
- تفعيل جمعيات الصداقة مع الصين، والمراكز الثقافية المتبادَلة، وتوجيه مزيد من الاهتمام باللغة الصينية، خاصة في الجامعات، من أجل تعزيز العلاقات مع قطب أساسي في النظام الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ. المصادر

قاموس المعاني (2017). إنترنت (2017/12/4). الرابط:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

الموسوعة السياسية (201). إنترنت (2017/12/6). الرابط:
http://political-encyclopedia.org/2016/02/25/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

ب. المراجع العربية

1. الكتب

أبو عامود، محمد (2006). **مقومات الصعود الصيني**. تحرير: ميتكس، هدى وأبو عرفة، خديجة. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

أوتكين، أ. ني. (2007). **النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين**. يونس كامل ديب و د. هاشم حمادي (مترجمون) الطبعة الأولى، دار المركز الثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

بدوي، محمد طه (1986). **النظرية السياسية: النظرية العامة للمعرفة السياسية**. المكتب المصري الحديث، القاهرة.

بورشتاين، دانييل ، و دي كيزا، أرنيه (2001). **التنين لأكبر: الصين في القرن الحادي والعشرين**. ترجمة: شوقي جلال، الطبعة الأولى. سلسلة عالم المعرفة، رقم 271، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2001.

البيومي، نجلاء الرفاعي (1997). " **الصين**"، كما لدى: سليم، محمد السيد، ومسعد، نيفين. **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**. مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

توفيق، سعد حقي (1999). **النظام الدولي الجديد دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة**. الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان.

حتي، ناصيف يوسف (1985: 160). **النظرية في العلاقات الدولية**. دار الكتاب العربي، بيروت.

زكريا، فريد (1999). **من الثروة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي**. ترجمة رضا خليفة، مركز الأهرام للنشر، القاهرة.

سليم، محمد السيد (2002). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**. دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

الطائي، عبد القادر محمد فهمي (2014). **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**. ط 2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

عبد العزيز، حمدي (1997). **التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيدولوجية والتاريخية والاقتصادية**. أم القرى، القاهرة.

عزيزة، طارق (2017). **استراتيجية الولايات المتحدة في آسيا في ظل النهوض الصيني**. مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، قطر.

عطوان، خضر عباس (2010). **القوى العالمية والتوازنات الإقليمية**. دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.

فهمي، عبد القادر محمد (2006). **المدخل إلى دراسة الاستراتيجية**. دار مجدلاوي، عمّان.

فهمي، عبد القادر محمد (2009). **نظرية السياسة الخارجية**. مكتبة سعد، عمان، الأردن.

فهمي، عبد القادر محمد (2014). **النظريات الكلية والجزئية في العلاقات الدولية**. ط 2، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

فولجي، توماس، سابيتش، زلاتكو، روتر، بيترا وجيرلاك، أندريا (2011). **مستقبل النظام العالمي الجديد – دور المنظمات الدولية**. ترجمة وتقديم: عاطف معتمد وعزت ريان. المركز القومي للترجمة، القاهرة.

لينغ، جانغ يون – تحرير (2017). **الحزام والطريق– تحولات الدبلوماسية الصينية في القرن الـ 21**. ترجمة آية محمد كمال الغازي، دار صفصافة للنشر، مصر.

معتمد، عاطف وريان، عزت (ترجمة وتقديم) (2011). فولجي، توماس، سابيتش، زلاتكو، روتر، بيترا وجيرلاك، أندريا (2011). **مستقبل النظام العالمي الجديد – دور المنظمات الدولية**. ترجمة وتقديم: عاطف معتمد وعزت ريان. المركز القومي للترجمة، القاهرة.

المعيني، خالد (2009). **الحافات الجديدة – التكنولوجيا وأثرها على القوى في العلاقات الدولية**. دار كيوان للطباعة والنشر، دمشق.

ناي، جوزيف س. (2007). **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي. العبيكان للنشر، الرياض.

ناي، جوزيف. س. (2003). **مفارقة القوة الأمريكية**. ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، مكتبة العبيكان، الرياض.

2. رسائل الماجستير والدكتوراه

أوجانة، عبد الرحمن (2017). **الصعود الصيني في العالم المعاصر من خلال أهم المؤشرات والتقارير الدولية 1991–2016**. رسالة ماجستير في العلوم السياسية – الدراسات الأمنية والاستراتيجية، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

بن سانية، عبد الرحمن (2013). **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**. رسالة دكتوراه في اقتصاد التنمية، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.

الحيصه، منصور (2009). **الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عظمى (1990-2008)**. رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.

ريحان، محمد عطية (2012). **التجربة الاقتصادية الصينية وتحدياتها المستقبلية**. رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

فرحان، محمد عطية (2012). **التجربة الاقتصادية الصينية وتحديته المستقبلية**. رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

3. البحوث والدراسات

أبو دهب، فتوح (2002). "نموذج التنمية في الصين – حدود وإمكانيات التطبيق خليجيا". **مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية**، العدد 30.

التميمي، ناصر (2017). " صعود الصين: المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا". ملف مقدم إلى "**ندوة العلاقات العربية-الصينية**"، مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز دراسات الشرق الأوسط، جامعة شنغهاي للدراسات الدولية، بيروت، 21-22 شباط 1917، والملف منشور في المستقبل العربي، العدد 461، تموز 2017، 58-91.

حكيمي، توفيق (2015). "مصادر وضوابط سلوك الصين المستقبلي في النظام الدولي: قراءة من منظور واقعي-ليبرالي". "**ستراتيجيا**"، العدد 4، السداسي الثاني، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، ص 83-103.

السخيري، عبد المجيد (2012). "الصين: العالم الجديد من المثال إلى الواقع". **المستقبل العربي**، 239-244.

سكوت، هارولد وعليرظا، نادر (2012). "الصين وإيران – العلاقات الاقتصادية والسياسية والعسكرية". ورقة بحثية غير منتظمة، **مؤسسة RAND**.

شنافه، صباح (2013). "القوة الصينية – تحدي الصيرورة التاريخية والموقع في مدار القوى العالمية". **مجلة العلوم السياسية**، العدد 46، ص 203–220.

عبد العزيز، حمدي (2001). "قوة الصين النووية ووزنها الاستراتيجي في آسيا". **السياسة الدولية**، عدد 145.

عبد الفضيل، محمود (1999). "العرب والتجربة الآسيوية: الدروس المستفادة". **مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت.

العمار، منعم (2010). "التفكير الاستراتيجي وإدارة التغيير (مقاربة في المقدمات)". مجلة **قضايا سياسية**، كلية العلوم السياسية، العددان 21–22، جامعة النهرين، بغداد.

غوو كسيايونغي Guo Xiaoyingy (2017). "التجربة الصينية والتنمية العربية". **مؤتمر آفاق التعاون العربي الإفريقي الصيني**. جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، الخرطوم، 21–22 تشرين الثاني 2017.

فتحي، محمد ميسر (2015). "التغيير في النظام الدولي ومراكز القوى العالمية – رؤية مستقبلية". **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، المجلد 2، السنة 2، العدد 4، ص: 109–149. فهمي، عبد القادر محمد (2000). "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي". **دراسات استراتيجية**، العدد 42، ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

مانسينج، سورجيت (2006). "الهند والصين: تنافس وتعاون". **قرارات عظيمة** 2006.

محمد، علاء عبد الحفيظ (2015). "تأثيرات الصعود الروسي والصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد 47–48، (صيف – خريف 2015)، الجمعية العربية العلوم السياسية ومركز دراسات الوحدة العربية.

مردان، باهر (2014). "العلاقات الصينية–اليابانية بين المتغيرات السياسية والثوابت الاقتصادية". **مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية**، جامعة بغداد، العدد 57، ص 197–222.

المشاقبة، عاهد مسلم (2014). "البعد السياسي للعلاقات العربية–الصينية وآفاقها المستقبلية". **دراسات**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، ملحق 1.

نادكارني، فيديا (2014). "الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات". **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية**، أبو ظبي.

نصار، وليم (2008). "روسيا كقوة كبرى". **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد (20)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

هارلاند، بريس (1994). "من أجل صين قوية". **السياسة الدولية**، عدد 107. هدسون، مايكل (2013). "تحولات جيو–سياسية: الصعود الآسيوي والتراجع الأمريكي في الشرق الأوسط". ورقة عمل مقدمة إلى حلقة نقاشية في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013/5/22، **المستقبل العربي**، ص 95–130.

4. التقارير والصحف ووكالات الأنباء

رويترز (2018). نشرة 2018/3/9.

الشرق الأوسط (2018). " تراجع حصة الدولار في الاحتياطيات العالمية للعملات". العدد رقم (14369) 2018/4/1.

شينخوا (2018). وكالة الأنباء الصينية.

صحيفة "كوميرسانت" الروسية (2018). 2018/03/13.

هيئة الإحصاءات الوطنية الصينية (2018). **بيانات إحصائية**.

5. المواقع الإلكترونية

الإدريسي، خالد (2018). **مدخل للدراسات المستقبلية: نحو وعي بأهمية الممارسة الاستشرافية (4)**. مسارات للرصد والدراسات الاستشرافية. الرابط:
http://www.massarate.ma/%D9%85%D8%AF%D8%AE%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%A8%D9%84%D9%8A%D8%A9-4.html

البنك الدولي (2018). **البيانات**. الرابط: https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN

البنك الدولي (2018). بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. إنترنت:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?contextual=default&locations=CN&view=chart

البنك الدولي (2018). **بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي**. إنترنت:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.CD?contextual=default&locations=CN&view=chart

البنك الدولي (2018). **قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية**. الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNP.PCAP.PP.CD?locations=CN&name_desc=true&view=chart

البنك الدولي (2018: د). الرابط:
https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart

البنك الدولي (2018: هـ). الرابط: https://data.albankaldawli.org/country/china?view=chart

الحديدي، جيهان (2012). **احتواء أم ارتباط؟ تأثير التيارات الفكرية الأميركية في سياسة واشنطن تجاه الصين**. موقع السياسة الدولية. الرابط:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2298.aspx

خضير، محمد (2014). "**الصين ومستقبل النظام السياسي الدولي**". الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسة والاستراتيجية. الرابط:

/https://www.politics-dz.com/threads/alsin-umstqbl-alnzam-alsiasi-alduli.4664

خضير، محمد (2016). "مستقبل الدور الصيني في النظام الدولي". **مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية**. إنترنت: http://mcsr.net/news215

سكاي نيوز (2016). "هذه هي الجيوش التي ستتصدر المراكز الخمس الأولى عام 2030". موقع الأمن والدفاع العربي. إنترنت (2018/4/2):
http://sdarabia.com/?p=57874

سكاي نيوز عربية، أبوظبي (18-4-2018). إنترنت:
https://www.skynewsarabia.com/business/1040083-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%AA%D8%AC%D9%8A%D8%A8-%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%86%D9%81%D9%82-

الصباح الجديد (2018). "الصين تفرض رسوما جمركية جديدة بـ 50 مليار دولار على بضائع أميركية – تفاقم التوتر التجاري بينها والولايات المتحدة". 2018/4/4. الرابط:
http://newsabah.com/newspaper/152169

الصين اليوم (2018). "الصين تقترب في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي". الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-12/01/content_750532.htm

عيدو، محمد عصام (2002). مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد. موقع "إسلام ويب"، الرابط:
http://articles.islamweb.net/media/index.php?page=article&lang=A&id=29070

قطر الوطني QNB Economics (2017). "الأسواق الناشئة الآسيوية تتمتع بأفضل آفاق النمو للمدى الطويل". قطر الوطني. الرابط: https://s3-eu-west-1.amazonaws.com/content.argaam.com/2d91fb78-ee77-4de8-bc05-e660af28c8f2.pdf

كوي، ليو باو (2017). "مساهمات الاقتصاد الصيني". "الصين اليوم". الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-12/01/content_750531.htm

كيطان، أحمد يوسف (2018). "استراتيجية الأمن الوطني السيبراني للصين: قراءة في قانون الأمن السيبراني الصيني". **مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية**. الرابط:
http://www.alnahrain.iq/post/242

مات، هيلوت (2018). "أربعون عاما من الإصلاح والانفتاح في الصين حرية بعيدة المدى وازدهار متزايد". **"الصين اليوم"**. الرابط:
http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2018-01/01/content_751649.htm

مبروك، شريف (2016). "الاحتواء والمشاركة: الاستراتيجية الأمريكية في آسيا". **المركز العربي للدراسات**. الرابط: http://rawabetcenter.com/archives/22490

محمد، عربي لادمي (2016). **السياسية الخارجية**. دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات. المركز الديمقراطي العربي. الرابط: http://democraticac.de/?p=41719

محمد، محمود خليفة (2014). "أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته 1991م – 2010". **المركز الديمقراطي العربي**. إنترنت: http://democraticac.de/?p=570

معجم المعاني (2017). إنترنت (2017/12/4). الرابط:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar

معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (2018). **الكتاب السنوي: الأسلحة، ونزع السلاح، والأمن الدولي**. البنك الدولي (2018). الرابط:
https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN

الموسوعة السياسية (201). إنترنت (2017/12/6). الرابط:
http://political-encyclopedia.org/2016/02/25/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A/

نصر، ليلى (2017). "الإنتاج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية". **قاسيون**، العدد رقم: 832، السبت، 14 تشرين الأول 2017. إنترنت (2017/12/16):
http://kassiounpaper.com/economy/item/32082-2017-10-14-18-19-47

وكالة أنباء الصين الجديدة – شينخوا (2017). **طريق الحرير الجديد ... حكمة الشرق لمستقبل أفضل**. 2017/6/19. عن صحيفة "الأيام" الفلسطينية. الرابط:
http://www.al-ayyam.com/files/server/Appendixes/Xinhua/Xinhua_19-06-2017.pdf

ج. المراجع الأجنبية

Andersen, Arthur (1998). **International Investment Toward the Year 2002**. United Nations publications. New York.

Blackwill, Robert D. (2016). "China's Strategy for Asia: Maximize Power, Replace America - Beijing's big goals, and how Washington can counter them". **Foreign Policy** Experts Roundtable, The National Interest.

Gady, Franz-Stefan (2016). "China-U.S. Strategic and Economic Dialogue: Time to Move Beyond the South China Sea?". **China US Focus**. Internet(2017/11/28) : https://www.chinausfocus.com/finance-economy/china-u-s-strategic-and-economic-dialogue-time-to-move-beyond-the-south-china-sea

Gedeon, Rose (1998). "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy". **World Politics**, Vol. 51, No. 1. P. 171-172.

International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank (2017). **World Bank East Asia and Pacific Economic Update October 2017 - Balancing Act** . World Bank

Kaplan, Morton A. (1969). **System and Process in International Politics**. New York: John Wiley & Sons.

Kaufman, Alison Adcock (2010)."The «Century of Humiliation» Then and Now". **Chinese Perceptions of the International Order**, vol. 25, no. 1 (April 2010), pp. 1-33.

Keohane, Robert and Nye, Joseph. (1987). "power and interdependence". **International Organization**, Vol. 41, No. 4 (autumn, 1987), pp. 725-753.

Organski, A. F. K. (1961). "The Power Transition", in: Rosenau, James, ed. **Political Foreign Policy**, New York, The Free Press of Glencoe, pp. 371-374.

Reynaud, Julien and Vauday, Julien (2007). Geopolitics in the International Monetary Fund. Centro de Investigación Latinoamérica Europa, Documento de Trabajo CILAE, 2007. In: 115 :2015 ،فتحي)

Shambaugh, David (2000). "China's Military Views the World: Ambivalent Security". **International Security**, Vol. 24, No. 3 (Winter 1999/2000).

Tammen, Ronald L. et al., (2001). **Power Strategies: Strategies for 21st Century**. Seven Bridges Press, New York.

Thorne, Devin and Spevack, Ben (2017). Harbored Ambitions – How China's Port Investments are Strategically Reshaping the Indo-Pacific. C4ADS Publications.

U.S. Department Of State (2014). "China Maritime Claims in the South China Sea". **Limits In The Seas**, No. 143, Office of Ocean and Polar Affairs Bureau of Oceans and International Environmental and Scientific Affairs, U.S. Department of State. U.S. Department of State.

Waltz, Kenneth N. (2005). "The Future of U.S.-China Relations: Is Conflict Inevitable?". **International Security**, Vol. 30, No. 2, p. 14-16.

World Bank Group (2018). **Global Economic Prospects – Broad-Based Upturn, but for How Long?**. A World Bank Group Flagship Report, January 2018.